جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند الإمام ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه.

إعداد الطالبة:
حنان قماري

إشـــراف:
الدكتور: يوسف عبد اللاوي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصطفى حميداتو	دكتور	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–	رئيساً
يوسف عبد اللاوي	دكتور	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–	مشرفاً ومقرراً
علي خضرة	أستاذ	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–	مناقشاً

السنة الجامعية: 1436– 1437هـ/ 2015– 2016م.

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين

تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند الإمام ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه.

إعداد الطالبة:
حنان قماري

إشـــراف:
الدكتور: يوسف عبد اللاوي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصطفى حميداتو	دكتور	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–	رئيساً
يوسف عبد اللاوي	دكتور	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–	مشرفاً ومقرراً
علي خضرة	أستاذ	جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–	مناقشاً

السنة الجامعية: 1436– 1437هـ/ 2015– 2016م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني في حياتي العلمية ويسر لي أمري، أشكره شكرا طيبا محمودا على منْهِ ونعمته عليَّ، فمن لم يشكر الله لا يشكر الناس.

هي كلمات أبت إلا الحضور شكرا وعرفانا في حق من بذل معي جهدا ووقف معي منذ دخولي للمشوار الجامعي، وأفادني بعلمه الواسع، ورجاحة عقله وفكره النير، ولم يألُ جهدا في تصويباته لي وإفادتي بخبرته، المشرف الدكتور يوسف عبد اللاوي، والذي زاد إشرافه عليَّ في رسالتي جمالا وشرفا.

أسأل الله العظيم أن يجزيه عنا كل الخير ويجعل عمله في ميزان حسناته.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير وأعبق الكلمات وعظيم الوفاء إلى كل من قَدم يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المبارك.

وأتقدم أيضا بالشكر إلى الدكتور في علوم الحديث أحمد عودة –حفظه الله– من الجامعة الإسلامية – غزة.

أيضا الشكر موصول لمن وقف معي من قريب أو بعيد، والشكر أيضا لكل إخوتي وأخواتي في المشوار الجامعي، و من جمعتني بهم رحلة العلم، وأطياف العمل الطلابي.

كما أتقدم بالشكر لأخوتي أعضاء منتدى الرسالة للعلوم الإسلامية على مساعدتهم لي.

كما أوجه شكري أيضا إلى كلٍ من إدارة، وأساتذة، وعمال المعهد العالي للعلوم الإسلامية بجامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، وأخص بالذكر أساتذة تخصص الحديث وعلومه الذين تلقيت على أيديهم علوم الحديث وبراعته.

وأخيرا وليس أخر شكرا لكل من كان معي ولو بدعوة خالصة لوجه الله .

الإهـــــــداء

أهدي عبير حروفي وألحان كلماتي هذه إلى من كانا سببا في وجودي بعد الله سبحانه وتعالى والديَّ الكريمين أسأل الله العظيم أن يرزقني بِرَهُما، وأن يجزيهما عني خير الجزاء، وأن يُطيل في عمرهما بالصحة والعافية.

إلى التي أنجبتني وربتني وغمرتني بحنانها هي نور عيني ومُهجة قلبي أمي الغالية.

إلى من كان واقفا بجانبي منذ نعومة أظافري، يخطو معي كل خطوة في هذا الحياة يشاركني فرحتي وحزني أبي الغالي.

كما أهدي عملي هذا إلى زوجي الغالي الذي ساندني كثيرا في كل صغيرة وكبيرة وشجعني في هذه المرحلة على مواصلة الدرب وتحقيق التفوق العلمي.

إلى أخواتي سعيدة وأبنائها وزوجها، ونزيهة وأبنائها وزوجها، وليلي وأبنائها خاصة زياد، وزوجها، وغزالة وابنيها وزوجها، وخديجة وأبنائها وزوجها، وأسماء وبناتها وزوجها.

كما أرسل إهدائي أيضا إلى إخوتي فتحي وأبنائه وزوجته، وعبد الرزاق وأبنائه وزوجته، والطيب وأبنائه وزوجته، ومحمد وابنيه وزوجته، وعبد الغني وزوجته وابنته برعم العائلة سلوى.

ملخص البحث

يقوم هذا البحث بدراسة تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند الإمام ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل، وقد اشتمل على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. حيث شملت المقدمة على التعريف بالموضوع بالإضافة إلى ذكر أهدافه، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة.

اشتمل الفصل الأول على التعريف بابن أبي حاتم، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وصنيع ابن أبي حاتم في كتابه العلل وبيان ألفاظ التعليل فيه. أما الفصل الثاني فقد اشتمل على تعريف القرائن وأهميتها، وقرائن الترجيح عند المحدثين عموما. أما الفصل الثالث والأخير فقد احتوى على تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند ابن أبي حاتم، وختم البحث بعديدٍ من النتائج منها: أن ابن أبي حاتم لم يكن له ضابط محدد في دفعه للتعارض بين الروايات المتعارضة، بل عنده لكل حديث قرائن وأحوال خاصة تحتف به.

ResearchSummary

research aims to study the evidences of overbalances' controversies and its adjustement and control means of rejection for Imam Ibn AbiHatim through his book « the reasons » which comprised an introduction, three chapters and a conclusion .The introduction enclosed the the presentation of Ibn Abi Hatem , Abou Hatem and AbouZaraaRazean , the act of Ibn Abi Hatem in his book « the reasons »and the clarification of the terms of arguments in it .The second chapter embodied the definitions of the evidences and its importance according to scholars in general.

The third chapter involved the evidences of overbalances' controversies controversies and its adjustement and control means of rejection for Imam Ibn AbiHatim. The study ends up with various findings such as : Ibn Hatem didnt have well-determined adjustement in rejecting the controversy amongopposing narrations , yet he used to have for every narration specific relevant overbalances

مقـــدمـــة

المقدمـة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونشهد أن لااله إلا الله وحده أعز عبده ونصر جنده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده حبيبنا وقرة أعيننا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أما بعد:

تعد السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع بعد القران الكريم، فهي محل عناية كثير من علماء الأمة، جنودا في خدمتها، ولم يدخروا جهدا في سبيل حمايتها، والدفاع عنها، ودفع التحريفات، والتأويلات الباطلة التي توجه لها من أعداء الإسلام الضالين، الذين لا يفوتون فرصة إلا وأشهروا ألسنتهم سخرية، وطعنا في السنة.

ولقد حضي علم الحديث بعناية فائقة من قِبل الأئمة النقاد أمثال ابن المديني وأحمد بن حنبل، وابن أبي حاتم الرازي من أعمدة وأفذاذ علماء النقد، الذين لهم زاد ونصيب هائل من التصنيفات في علم العلل، ولِما لهم من معرفة جيدة بأحوال الرواة والمرويات، حيث إن الواحد منهم إذا عرضت عليه أحاديث يعي جيدا مابها من علل وأخطاء، فلكل واحد منهم منهجه وطريقته في بيان ودفع الإشكال والتعارض بين الأحاديث والترجيح بينها من خلال عديد القرائن المحتفة بها، إذ ليس لها ضابط معين بل بحسب كل حديث ونقده الخاص.

ومبحث قرائن الترجيح هو فن دقيق والغاية منه، معرفة العلل والخطأ، الوارد في الروايات التي ظاهرها السلامة، وهذا العلم لم يتوفر إلا لثلة من العلماء وهم أطباء ونقاد الحديث.

ومثال ذلك الإمام ابن أبي حاتم والذي رزقه الله براعة في العلم ودقة في الفهم ، فهو أحد أعمدة هذا الصرح العظيم، فالرجل استقى من بحر علم أبيه، وأبي زرعة، فضلا على ما أنعم الله به عليه من دقة ومعرفة بهذا العلم.

ولأجل ذلك اخترت في رسالة الماستر أن أدرس تعارض القرائن الترجيحية عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل.

أهمية الموضوع:

من المؤكد أن لكل بحث علمي أهدافا محددة يرجوا الباحث الوصول إليها وتحقيقها،ومن أهداف هذا الموضوع ما يأتي:

1. احتواؤه على أدق نوع من أنواع علوم الحديث وهو مبحث العلل.
2. بيان منهج ابن أبي حاتم في ترجيحاته بالقرائن بين الروايات المتعارضة.
3. إثراء المكتبة بمرجع يستفاد منه.
4. بيان دقة نقاد الحديث في ترجيحاتهم بين الروايات المتعارضة.

طرح الإشكالية:

اعتمادًا على ماسبقت توطئته من خلال ماتقدم نطرح عدة تساؤلات أهمها:**ما هوتعارض قرائن الترجيح عند ابن أبي حاتم وهل يوجد لها ضابط يضبطها أم لا؟.**

ويندرج تحت هذا السؤال أسئلة فرعية منها:

- ✓ ماهي القرينة التي يرجح بها ابن أبي حاتم كثيرا؟.
- ✓ وماهو منهجه في دفع التعارض بين الأحاديث؟.

أسباب اختيار الموضوع:

1. رغبتي الجامحة في دراسة موضوع ذي صلة بفن العلل.
2. محاولة التعرف أكثر على مناهج المحدثين واستعمالاتهم لقرائن الترجيح.
3. المساهمة ولو بنزر يسير في خدمة السنة النبوية.
4. فالخوض في دراسة موضوعا في العلل يعطينا متعة التخصص وحلاوته، ويدفع فينا روح البحث أكثر في مراحل قادمة.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي عبر الشبكات والمكتبات الالكترونية ومن خلال طرحي لبعض الأسئلة للأساتذة الأفاضل فإني لم أجد كثيرا من الدراسات لهذا الموضوع والمتعلق بقرائن الترجيح عند المحدثين خصوصا عند ابن أبي حاتم، فهو لم يحضى بالعناية اللازمة بالرغم من أهميته البالغة، ومن الدراسات التي وجدتها حوله ما يأتي:

1 . القرائن وأثرها على الترجيح عند الإمام الحافظ بن أبي حاتم في كتاب العلل: دراسة تطبيقية: لامين بن علي محروس، جامعة اب- اليمن، رسالة ماجستير نوقشت سنة 2010، وهي غير متوفرة.

2. قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد ومعرفته بالراوي وتشدده وباعثه عند المحدثين د. دخيل بن صالح اللحيدان: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه مقدمة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي متوفرة.

أهم ما جاء في هذه الرسالة، هو إيراد القرائن المرجحة التي يستدل بها نقاد المحدثين في الفصل بين الجرح والتعديل المتعَارضَيَّن.

وقد احتوت على خمسة مباحث، فقد تطرق فيها أولا إلى مبحث تمهيدي ذكر فيه معنى التعديل بالإضافة إلى تعريف القرائن لغة واصطلاحا.

ـ تطرق في المبحث الأول إلى ذكر قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بمقدار مرويات الراوي ومدى ضبطه وإتقانه.

ـ أما المبحث الثاني فقد تطرق فيه إلى ذكر قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالأفراد والمناكير.

ـ أما عن المبحث الثالث فقد تطرق فيه إلى بيان قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالتغير والاختلاط.

ـ تطرق في المبحث الرابع إلى ذكر قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالتحمل والأداء.

ـ أما في المبحث الخامس والأخير فقد تطرق إلى ذكر قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بالتجريح المقيد، كتقييد الجرح بالحفظ.

3. قواعد العلل وقرائن الترجيح: د. عادل عبد الشكور الزرقي، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهي متوفرة أيضا.

أهم ما جاء في الرسالة:

ذكر قرائن الترجيح عند نقاد الحديث عموما المبثوثة في كتب العلل والتواريخ والسؤالات ..

ـ تطرق في أول بحثه إلى مفهوم العلة، وأهمية علم العلل بالإضافة إلى ذكره لأقسام الحديث المعَل.

ـ تطرق فيها أيضا إلى ذكر طرق معرفة علة الحديث ومبهمات علم العلل، وفي ختامها ذكر قرائن الترجيح والموازنة بين الروايات المختلفة.

أما عن الفرق فيما يخص الرسائل المذكورة أعلاها ورسالتي المدروسة هو أني تطرقت في رسالتي إلى الجانب العملي في تطبيق القرائن عند نقاد الحديث وخصصت التطبيق على كتاب العلل لابن أبي حاتم.

مصادر البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على كتب التراجم والتواريخ والرجال، والتي ترجمت منها للأعلام، كما اعتمدت على بعض كتب الاصطلاح الحديثي في تعريفات بعض أنواع الحديث، وكتب السؤالات في نقل أقوال الأئمة والنقاد، وعلى بعض الرسائل العلمية التي اهتمت بتعريف القرائن.

المنهج المتبع:

أما عن المنهج الذي سرت عليه في إعداد هذا البحث:

المنهج الاستقرائي:

من خلال البحث في معلومات تتعلق بحيثيات الموضوع وعمل ابن أبي حاتم في تطبيقه للقرائن.

المنهج الوصفي:

من خلال الترجمة للإمام ابن أبي حاتم والترجمة لأبيه وأبي زرعة الرازيين، وذكر لمحات من حياتهم الشخصية والعلمية وثناء العلماء عليهم.

المنهج التحليلي المقارن:

من خلال النظر في الروايات في كتاب العلل من ناحية الوصل والإرسال، الاتصال،والانقطاع، والرفع والوقف، ومن حيث استعمالابنأبي حاتم للقرائن في الترجيح في ما بين الروايات المتعارضة وأقوال نقاد الحديث على تلك الروايات، واعتمدت في دراستي هذه على كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، بحكم انه محل التطبيق.

أما طريقة عملي في إعداد هذا البحث فهي كما يأتي:

1 ـ جعلت لكل فصل توطئة قبل الشروع في الكلام عن الفصل، والفصول في داخلها كانت تقريبا جلها متوازية.

2 ـ قمت بترجمة ابن أبي حاتم وأبيه وأبي زرعة من كتب التراجم ولم أكثر منها فجلها تقريبا كان من سير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ.

3 ـ عند الأخذ لأقوال العلماء أو النقاد فإني أذكر القائل أحيانا قبل الفقرة أو الفكرة وأضعها بين شولتين.

4 ـ أذكر معلومات الكتاب كاملة(اسم المؤلف، اسم المؤلِف، اسم المحقق إن وجد، فإن لم يوجد فإني أرمز له برمز دون تحقيق، ورقم الطبعة، إن لم يوجد أحيل عليه بكلمة لا توجد طبعة).

5 ـ قمت بذكر بعض الآيات القرآنية في بحثي وثبتها بالمصحف الالكتروني.

6 ـ وقد اقتصرت في التمثيل على القرائن على مثال واحد أو مثالين فقط حتى لا يطول البحث، وإلا فالأمثلة كثيرة، تعد بالمئات.

7 ـ ثم إني لم أحدد كتابا معينا لدراسته كأنموذجا من كتاب العلل فقط سرت على الانتقاء.

8 ـ أما بالنسبة لتخريج الأحاديث فقد اكتفيت بتخريج الراوي الأعلى للحديث فقط وهذا لبيان محل المخالفة.

9 ـ بالإضافة إلى شرح بعض الألفاظ الغريبة التي تصعب على الدارس وتحتاج إلى بيان وإيضاح، قمت بترجمة للرواة الذين تتعلق حولهم الدراسة، وقد أعرضت عن الرواة المعروفين بما أن تراجمهم متداولة.

10 ـ أما في الجانب التطبيقي، فقد ركزت دراستي على ثلاثة أنواع من العلل فقط، نظرا لضيق الوقت الذي حرمني من الاستفادة أكثر من هذا الموضوع الرائع والشيق.

وهي تعارض قرائن الوصل والإرسال، تعارض قرائن الوقف والرفع، تعارض قرائن الاتصال والانقطاع.

خطة البحث:

طيلة دراستي في تخصص الحديث وعلومه كانت لي الرغبة في دراسة مبحث في العلل، وشاء الله أن يقع اختياري في موضوع رسالتي والموسومة ب:**تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل.**

وقد اخترت أن أعالج هذا الموضوع وفق الخطة الآتية:

قسمت بحثي إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسية، وخاتمة.

أما عن المقدمة فاشتملت على التعريف بالبحث، وأهميته، ودراساته السابقة، والمنهج المتبع.

الفصل الأول: احتوى هذا الفصل على ترجمة ابن أبي حاتم، والتعريف بكتابه العلل، وقد تضمن مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بابن أبي حاتم الرازي، وقد اشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ترجمة فيه لابن أبي حاتم، اسمه ونسبه ومولده، وحياته العلمية، ومصنفاته.

المطلب الثاني: تحدثت فيه على ترجمة أبي حاتم الرازي.

المطلب الثالث: تحدثت فيه أيضا على ترجمة أبي زرعة الرازي.

المبحث الثاني: خصصت فيه التعريف بكتاب العلل، وقد اشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: صنيع ابن أبي حاتم في الكتاب.

المطلب الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند ابن أبي حاتم.

أما عن الفصل الثاني: تناولت فيه التعريف بالقرائن وأهميتها، وأنواعها، وقسمته إلى مبحثين أيضا:

المبحث الأول: تعريف القرائن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تطرقت فيه إلى تعريف القرائن لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: تطرقت فيه إلى الحديث عن أهمية القرائن .

المطلب الثالث: تحدثت فيه عن أنواع القرائن.

المبحث الثاني: خصصت في الكلام عن قرائن الترجيح عند المحدثين عموما، وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تحدثت فيه عن القرائن الدالة على ضبط الراوي.

أما المطلب الثاني: تطرقت فيه إلى الكلام عن قرائن الإسناد.

أما المطلب الثالث: تحدثت فيه عن قرائن المتن.

الفصل الثالث: وهو الفصل التطبيقي وخصصت فيه الدراسة حول تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند ابن أبي حاتم، وقسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تطرقت فيه للكلام عن تعارض الوصل والإرسال، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالمسألة.

المطلب الثاني: تطرقت فيه إلى قرائن الترجيح عند تعارض الوصل والإرسال عند ابن أبي حاتم

أما المبحث الثاني: تحدثت فيه عن تعارض الاتصال والانقطاع، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالمسألة.

المطلب الثاني: تحدثت فيه عن تعارض قرائن الترجيح عند تعارض الاتصال والانقطاع عند ابن أبي حاتم.

أما المبحث الثالث: تحدثت فيه عن تعارض الرفع والوقف، وفيه مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالمسألة.

المطلب الثاني: تطرقت فيه للكلام عن قرائن الترجيح عند تعارض الرفع والوقف عند ابن أبي حاتم.

وختمته بخاتمة ذكرت فيها بعض النتائج.وخلصتُ في آخر الموضوعبفهارس عامة وقائمةللمصادروالمراجعالتياعتمدتهافيبحثي.

وأسأل الله العظيم أن أكون قد وفقت لحد ما في عمل هذه الرسالة المتواضعة.

صعوبات البحث:

مما لاشك فيه أن ولكل بحث إلا وتجد له صعوبات ومن الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث:

قلة المصادر والمراجع التي تتعلق بهذا البحث.

صعوبة فهم مراد ابن أبي حاتم من المسألة، لأن ذلك كان على شكل سؤال وجواب.

هذا وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

الفصل الأول: التعريف بابن أبي حاتم وبكتابه العلل.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بابن أبي حاتم.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب العلل

الفصل الأول:التعريف بابن أبي حاتم وبكتابه العلل.

في هذا الفصل سوف أتطرق إلى التعريف بابن أبي حاتم الرازي، ثم أعَرف بأبي حاتم وأبي زرعة الرازيّين فهما من أشهر شيوخه، وكتاب العلل يشتمل على أقوالهم وإجاباتهم على مسائل في العلل.
كما سوف أعَرّج أيضا إلى لمحة وجيزة على منهج ابن أبي حاتم في كتابه العلل الذي هو محل تطبيق هذه الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بابن أبي حاتم

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران أبو محمد التميمي الحنظلي، وقيل بل الحنظلي فقط وهي نسبة إلى درب حنظلة بالري كان يسكنه والده[1]، وينسب إليها أيضا نفر من العلماء محمد بن عبد الله الرازي، ويحيى بن معان الرازي، الحَنْظَلي والحنظلي الأول منسوب إلى القبيلة وفيهم كثرة، والثاني منسوب إلى درب حنظلة بالري منهم أبو حاتم بن إدريس بن المنذر الحنظلي وابنه عبد الرحمن بن ابي حاتم وداره ومسجده في ذاك الدرب[2].
قال السمعاني: "وبالري درب مشهور يقال له درب حنظلة منها أبو حاتم"[3].
وقد كان للإمام ياقوت الحموي تعقيب على هذا القول فيما حكاه وبين رده[4].

---

[1] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: عمر بن السلام التدمري، دار النشر: دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: 1413هـ/1993م، ج: 24، ص: 206.
[2] المؤتلف والمختلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني(ت507هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1411، ج: 1، باب الحاء، ص: 57.
[3] الانساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني(ت562هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى: 1382هـ/ 1962م، ج: 4، ص: 285.
[4] ينظر معجم البلدان: ياقوت الحموي، لا. ت، دار النشر: دار الفكر: بيروت، لا.ط، ج: 2، ص: 311.

مولده:

قال الحافظ الخليل بن عبد الله الخليليفيما حكاه عنه الرافعي سمعت القاسم بن علقمة يقول: "سمعت ابن أبي حاتم يقول: "ولدت سنة أربعين ومائتين(240هـ)"، وقيل سنة إحدى وأربعين ومائتين(241هـ)"[1].

نشأته وطلبه للعلم ورحلاته:

ترعرع الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم بين كنف أبيه أبي حاتم الرازي، وابن خال أبيه الإمام أبي زرعة، فكان حريصا على تعليمه القرآن منذ صغره قبل كل شيء آخر من العلوم كما هو حال لسانه قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: "لم يدعني أبي اشتغل بالحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازي ثم كتبت الحديث، فبعد فراغه من حفظه للقرآن اتجه لطلب الحديث بمعونة أبيه وأبي زرعة الرازي"[2].

ووصف الحافظ إسماعيل بن محمد الأصبهاني الإمام أبا محمد فقال: "تربى بالمذكرات مع أبيه وأبي زرعة، وكانا يزقانه[3]، كما يَزُقُ الفرخ الصغير ويعتنيان به، فرحل مع أبيه وأدرك ثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والثغور، وعرف الصحيح من السقيم وكانت هذه أولى رحلاته"[4].

وقد عُرف ابن أبي حاتم بملازمته لأبيه وجِدِه في طلبه للعلم والتفتيش فيه، فكان واسع الاطلاع يَعي جيدا قيمة الوقت فبلغ حِرصا شديدا في استغلاله في جميع سلوكياته، سواء في الأكل أو المشي أو

---

[1] التدوين في إخبار قزوين: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي(ت632هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار النشر: دار الكتب العلمية، تاريخ الطبع، 1408هـ/ 1987م، ج: 3، ص: 155.

[2] تاريخ الإسلام (مصدر سابق)، الذهبي، ج: 24، ص: 208.

[3] والزق: رمي الطائر بذرقه، الزق الذي يسوى سقاء أو وطبا أو حميتا. والزق: السقاء، لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي(ت711هـ)، لا.ت، دار النشر: دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة: 1414هـ، ج: 10، فصل الزاي، ص: 143.

[4] تاريخدمشق: أبوالقاسمعليبنالحسنبنهبةاللهالمعروفبابنعساكر(ت571هـ)،تحقيق: عمروبنغرامةالعمروي،دارالنشر: دارالفكرللطباعةوالنشروالتوزيع،د.ط،تاريخالنشر: 1415هـ/ 1995م،ج: 35،ص: 360.

[4] مصدر نفسه: ج: 52، ص: 11.

حتى قضائه لحاجاته، وروى ابن عساكر أن علي بن إبراهيم الخطيب قال:"سمعت احمد بن علي الرَقّام يقول سمعت الحسن بن الحسين الدرستيني يقول:

"سمعت أبا حاتم يقول: قال لي أبو زرعة ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك يا أبا حاتم، فقلت إن عبد الرحمن لحريص فقال: "من أشبه أباه فما ظلم"[1].

ومن شدة حِرصه أيضا في طلبه للعلم، قال الرَقّام: "سألت عبد الرحمن عن اتفاق كثرة السماع له ولسؤالاته من أبيه، فقال ربما كان يأكل وأقرأ عليه ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل البيت في طلب شيء وأقرأ عليه"[2].

قال علي بن إبراهيم: "وبلغني أنه كان يسأل أباه أبا حاتم في مرضه الذي توفي فيه عن أشياء من علم الحديث وغيره إلى وقت ذهب لسانه فكان يشير إليه بطرفه نعم أو لا"[3].

قال بن أبي حاتم: "كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مَرقة، نهارنا ندور على الشيوخ وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا يوما أنا ورفيق لي شيخا فقالوا: هو عليل فرأيت سمكا أعجبنا، فاشتريناه فلما صرنا إلى البيت، حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا فلم يزل السمك ثلاثة أيام وكاد أن يَنْضَى فأكلناه نياً لم نتفرغ نشويه، فهذا دليل على جهدهم وحرصهم الشديد لطلب العلم والسماع من الشيوخ، ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد"[4].

قال الإمام الزركلي: "...ابن أبي حاتم حافظ للحديث من أقران البخاري ومسلم"[5].

رحلاته:

---

[1] تاريخدمشق: (مصدر سابق)بابنعساكر، ج: 52،ص: 11.

[2] مصدر نفسه: ج: 52، ص: 11.

[3] مصدر نفسه:ج: 52،ص: 12

[4] تذكرةالحفاظ: شمسالدينأبوعبداللهمحمدبناحمدبنعثمانالذهبي(ت748هـ)،تحقيق: زكرياءعسيرات،دارالنشر: دارالكتبالعلمية،بيروت– لبنان،الطبعةالأولى: 1419هـ/ 1998م،ج: 3، ص: 35.

[5] الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي(ت1396هـ)، لا، ت، دار النشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة مايو2002، ج: 6، ص: 27.

مما لاشك فيه أن الابن يتأثر بأبيه وهذا هو حال الإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم، فقد تأثر جدا بوالده في طلبه للعلم والرحلة في سبيله، حيث أنه كان يمكث مدة في ذلك من أجل طلبه للحديث وعلم الإسناد فهو عندهم آن ذاك أمر مهم.

كان عبد الرحمن يرافق أباه في الرحلة وهو لا يزال صغير السن حيث قال: "خرجت مع أبي سنة خمس وخمسين ومائتين(255هـ)، من المدينة نريد الحج و لم أبلغ بعد"[1].

قال الرافعي في كتابه التدوين: "كان لابن أبي حاتم ثلاث رحلات مع أبيه"[2].

أولها: كانت سنة أربع وخمسين ومائتين(254هـ)، مع أبيه وعندما كتب عن شيخه محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أثلج البغدادي، وقال عنه وهو صدوق وقد كانت هذه أيضا أول سنة حج له.

أما رحلته **الثانية:** فكانت سنةاثنين وستين ومائتين، فكانت بنفسه بعد تمكن معرفته حيث كانت هذه الرحلة إلى مصر والشام، وذلك أنه استأذن أباه وشفع له أبو زرعة أن يأذن له في الرحلة فلم يأذن له حتى ألح، ومن المعروف أن أبا حاتم في هذا الوقت لم يكن له ولد سِواء عبد الرحمن فخشيا عليه، وكان له أولاد قبله فماتوا فتعسر بعض الشيء ثم أذن له.

أما رحلته **الثالثة:** فكانت الوجهة فيها إلى أصبهان إلى يونس بن حبيب، وأسُيد بن عاصم وغيرهما وكانت هذه سنة أربع وستين ومائتين.

لكن أشهر رحلة كانت له هي رحلته مع أبيه.

وكانت له أيضا حجة ثانية مع مشايخه ممن عرف لهم بالبراعة في العلم.

فابن أبي حاتم رحل إلى بلدان كثيرة وأخذ من كبار مُحدثيها، وهذا يعد حُجة على تبحره في العلم وإطلاعه الواسع فمن البلدان الأخرى التي رحل إليها أيضا:

العراق، ومكة، والمدينة، والحجاز، والكوفة، ودمشق، ومصر، والرملة،....وغيرها.

شيوخه:

[1] التدوينفيإخبارقزوين: (مصدر سابق)أبوالقاسمالرافعيج: 3،ص: 154.

[2] تذكرة الحفاظ: (مرجع سابق)، الذهبي، ج: 2، ص: 87.

من–نعم الله سبحانه– وتعالى وتوفيقه له التقى عبد الرحمن بن أبي حاتم في مجلس رحلاته بثلة كبيرة من الشيوخ مِمَنْ كان لهم نصيب في تلقينه العلم وسماعه منهم، وكان ابن أبي حاتم مكثرا من الشيوخ، ينتقى شيوخه فلا يسمع من مجروح، كما كان يفعل أبيه وأبي زرعة.

وفيما يلي ذكر لبعض شيوخه لأن القصد هنا هو بيان ومعرفة بعض أسماء شيوخه لا على سبيل الحصر وإيرادهم جميعا.

فمن شيوخه:

1. إبراهيم بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي أخو أبي حاتم الرازي الأصبهاني الأصل[1].
2. إبراهيم بن حمزة بن سليمان بن أبي يحيى الرملي البزاز أبو إسحاق[2].
3. إبراهيم بن خالد الرازي[3].
4. إبراهيم بن عتيق بن حبيب، أبو إسحاق العبسي ويقال السلمي مولاهم[4].

والعدد يطول لكن اقتصرت على بعضهم توخياً لعدم الإطالة.

تلاميذه:

كان لابن أبي حاتم اثر كبير في زمانه حيث كان منْهلا وموردا كبيرا يلتف حوله طلبة العلم ممن يستَقون من علمه ويُحصِلون فوائد خبرته فكان لعدد منهم الظفر بمجلسه والسماع منه، وكان البعض منهم يلازمه ملازمة طويلة وقد اتخذ ابن أبي حاتم البعض من الرواة وراقا له كما حكى ذلك ابن عساكر من طريق الحسين بن علي بن جعفر الحنبلي يقول: "سمعت أحمد بن محمد بن سليل التميمي الرازي وراق عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: "سمعت ابن أبي حاتم يقول سمعت أبي يقول: إذا رأيتم الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلموا أنه صاحب سنة".[5]

---

[1] تاريخ أصبهان: أبو نعيم احمد بن عبد الله بن احمد بن مهران الاصبهاني(ت430هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ/ 1990م، ج: 1، ص: 229.

[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي(ت742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ/ 1980م، ج: 2، ص: 76.

[3] تاريخ بغداد، أبوبكرأحمدبنعليبنثابتبنأحمدبنمهديالخطيبالبغدادي (ت: 463هـ) تحقيق: مصطفىعبدالقادرعطا،دارالكتبالعلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، 1417 هـ، ج: 9، ص: 31.

[4] تاريخ دمشق(مصدر سابق)، لابن عساكر، ج: 7، ص: 49.

[5] تاريخدمشق(مصدرسابق)،لابنعساكر: 5، ص: 293.

فمن تلاميذه:

1. إبراهيم بن محمد بن أحمد بن مَحْمُويَه، أبو القاسم الواعظ النضرابادي[1].
2. إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن يَزْدَاد، أبو إسحاق الرازي.
3. أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن كثير بن زِر، أبو بكر التاجر الرازي[2].
4. أحمد بن الحسن بن عبد ربه ، أبو علي القطان[3].
5. أحمد بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن الحكم أبو زرعة الرازي[4].

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

بلغ ابن أبي حاتم مرتبة يعرف لها بالتميز بن صفوف أقرانه، كيف لا وهو قد تلقى العلم على يد أفذاذ علم الحديث وهما أبيه وأبي زرعة الرازي، ليكون عَلمًا في سماء الحديث فقد شهد له العلماء بمنزلة يُذكر لها عِرفان فمن ذلك:

قال الخليلي: "أخذ عِلم أبيه وأبي زرعة وكان بَحرا في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه والتواريخ وغيرها، ويقال أن السنة خُتِمت بالري خُتمت به"[5].

قال أبو عبد الله الزعفراني: "روى ابن صاعد ببغداد في أيامه حديثا أخطأ في إسناده فأنكر عليه أبن عُقدة الحافظ، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد وارتفعوا إلى الوزير علي بن عيسى وحبس بن عقدة، فقال الوزير: من يُسأل ويُرجع إليه؟ فقالوا ابن أبي حاتم، قال: فكتب إليه الوزير يسأله عن ذلك، فنظر وتأمل، فإذا الحديث على ما قال ابن عقدة فكتب إليه بذلك فأطلق سراح بن عُقدة وارتفع شأنه"[6].

---

[1] اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري(ت630هـ)، د. ت، دار النشر: دار صادر، بيروت، لا. ت، ج: 3، ص: 310.

[2] الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبويعلىالخليلي،خليلبنعبداللهبنأحمدبنإبراهيمبنالخليلالقزويني (ت: 446هـ)، تحقيق: د. محمدسعيدعمرإدريسللخليلي، مكتبةالرشد–الرياض، الطبعة: الأولى، 1409،ج: 2، ص، 693.

[3] أعلام الشيعة نوابغ الرواة في راوية الكتاب: أغا بزرك الطهراني(ت1389هـ)، تحقيق: علي تقي فنروي، دارالنشر: دار الكتاب العربي- بيروت، ج: 1، ص: 23.

[4] تاريخ بغداد(مصدر سابق)، لابن عساكر، ج: 5، ص: 174.

[5] الإرشاد في معرفة علماء الحديث،(المصدر السابق) بن خليل القزويني، (ت446هـ)، ج: 2، ص: 638.

[6] تاريخ بغداد (المصدر السابق): الخطيب البغدادي(ت 463هـ)، ج: 5، ص: 221.

قال عنه الحافظ ابن حجر في كتابه لسان الميزان: "الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت"[1].

قال عنه القزويني: "من كبار الدنيا عِلمًا وورَعًا"[2].

قال علي بن إبراهيم الرازي:" سمعت أبا عبد الله بن دينار الدينوري يقول: قد رأيت مشايخ أهل العلم ما رأيت أحسن شيبة من عبد الرحمن ابن أبي حاتم، وقال عليه كان عبد الرحمن بن أبي حاتم مُقبلا على العبادة من صغره والسهر بالليل، والذكر ولزوم الطهارة، فكساه الله بها نورا يسر به من نظر إليه"[3].

قال ابن كثير:" وكان من العِبَادة والزهَادة والورع والحِفْظ والكَرامات الكثيرة المشهورة على جانب كبير، وقد صلى مرة فلما سلم قال له رجل، من بعض من صلى معه لقد أطلت بنا، ولقد سبحت في سجودي سبعين مرة، فقال عبد الرحمن: لكني والله ما سبحت إلا ثلاثا"[4].

محنتـــه:

وهي محنة القول بخلق القرآن وقد استمرت أربعة عشرة سنة، روى أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي قال: سمعت أبا الفضل العباس بن أحمد يقول: سمعت ابن ابي عمر يقول: سمعت أبي يقول: قلت لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، أخرج إليّ محنة احمد بن حنبل لأكتبها، فتغافل فسألته ثانية فقال: "اكتب محنتي فإنها أعجب من محنة أحمد"[5].

قال علي بن أحمد الأصبهاني الفرضي: "محنة عبد الرحمن بن أبي حاتم أشد من محنة أحمد بن حنبل، وذلك أن محنة أحمد كانت مع الخاص وكانت مدتها قليلة وبقي عبد الرحمن في محنته مع أصحاب الزعفراني[6]، نحوًا من عشرين سنة"[1].

---

[1] لسانالميزان، أبوالفضلأحمدبنعليبنمحمدبنأحمدبنحجرالعسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: دائرةالمعرفالنظامية – الهند، مؤسسةالأعلميللمطبوعاتبيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1390ه /1971م، ج:3، ص: 432.

[2] التدوين في أخبار قزوين: (المصدرالسابق) محمد الرافعي القزويني،ج: 3، ص: 154.

[3] تاريخ دمشق (مصدر سابق)، بن عساكر(571ه)، ج: 35، ص: 360.

[4] البداية والنهاية: أبو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي(ت774ه)، لا.ت، دار النشر: دار الفكر، لا.ط، تاريخ النشر 1407ه/ 1986م، ج: 11، ص: 191.

[5] سير السلف الصالحين: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الاصبهاني(ت535ه)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن احمد، لا.ت، دار النشر: دار الراية للنشر والتوزيع، ص: 1242.

[6] الزعْفَرانِية: هي قرية ببغداد منها أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح وإليه يُنسب دربُ الزَعْفراني ببغداد.

قال محمد بن قارون بن العباس: "امْتُحِن في الإسلام ثلاثة: سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن أبي حاتم"[2].

من التهم الموجه إليه:

اتهم ابن أبي حاتم أيضا بنسبته للتشيع وقالوا أنه أخرج أحاديث في فضائل علي أكثر مما أخرجه في فضائل عثمان بن عفان رحمهما الله، فربما تكون هذه الدعوى من بعض المغرضين أو ممن لا يفقهون قيمة العلماء البتة أو ربما طعنا فيهم حتىُ يعْرِض الناس عنهم.

وقد ذكر الإمام الذهبي بعد ترجمته لابن أبي حاتم قال: "وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني له فبئس ما صنع فإنه قال ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان، الأعمش، والنعمان بن ثابت، وشعبة بن الحجاج،... وعبد الرحمن"[3].

لكن هذه التهمة باطلة بقيام دليل يؤكد تصريح ابن أبي حاتم بمعتقده، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقد أن من ذلك فقالا: "أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً، وشاماً ويمناً، فكان من مذهبهم الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق والقدر خيره وشره.

وخير هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام، ذكر الخلفاء الراشدين، وقال: وبه أقول أنا"[4].

ينظر: الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت321هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل- بيروت، ط: 1، 1411هـ/ 1991م، ج: 1، ص: 187.

[1] سيرالسلفالصالحين: (مصدر السابق)عليالقرشيالاصبهاني، ص 1239.

[2] سير السلف الصالحين: (مرجع سابق) إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الاصبهاني،ج: 1، ص: 1239.

[3] الجرحوالتعديل، أبومحمدعبدالرحمنبنمحمدبنإدريسبنالمنذرالتميمي،الحنظلي،الرازيابنأبيحاتم (ت: 327هـ)،دارإحياءالتراثالعربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952م، ج:1، ص: 7.

[4] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي، دار النشر: دار طيبة _ السعودية، الطبعة الثامنة: 1423هـ/ 2003م، ج: 1، ص: 201.

قال:"أبو محمد سمعت أبي أبا زرعة يأمران بهُجران أهل الزيغ والبدع، ويُغَلِظان من ذلك أشد التغليظ"[1].

إذا كيف تثبت تلك التهمة والأدلة تُثبِت على عكسها.

كما اتهم الإمام ابن أبي حاتم بسرقته لكتاب الإمام البخاري"التاريخ الكبير"، فقد احتوى على عديد من الأحاديث المعلولة وعنايته ببيان سماع الرواة من الشيخ، فقد اتُّهم على أنه نقل التاريخ الكبير إلى كتابه الجرح والتعديل وأنه نسب ذلك لنفسه، لكن هذا افتراء في حق علم هو من أعلام هذا الفن ومن أصحاب النقد الحديثي.

قال أبو أحمد الكرابيسي:"كنت بالرَّي وهم يقرءون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة، أراكم تقرءون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، إن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لا يستغنى عنه[2].

لكن يُرد على القائلين باتهام ابن أبي حاتم بسرقة الكتاب:

أن تاريخ البخاري في الغالب يخلوا من التصريح بالحكم على الرواة جرحا وتعديلا فقام ابن أبي حاتم بالزيادة وتفصيل ذلك.

أن ابن أبي حاتم جعل لكتابه الجرح والتعديل مقدمة، وهي غير مقدمة التاريخ الكبير للبخاري، وذكر فيها أبوابا عن قوانين الرواية وبعض أصول علم الجرح والتعديل.

أيضا اختلاف عدد التراجم، فالتاريخ الكبير يحتوي على اثني عشر ألف وخمس عشرة ترجمة، بينما الجرح والتعديل فقط احتوى أكثر من ذلك وبلغ عدد التراجم فيه ثمانية عشر ألفا وأربعين ترجمة.

أيضا اختلاف مصادر ابن أبي حاتم عن مصادر التاريخ الكبير.

فالإمام البخاري يورد المرويات في تراجمه للرواة بخلاف ابن أبي حاتم فقد أحصى عددا كثيرا من ألفاظ النقد فاستوعب أقوالا كثيرة لأئمة الجرح والتعديل وأضاف أيضا أقوال أبيه أبي زرعة[3].

إذا فمن أين لهم اتهامه بالسرقة.

---

[1] المصدر نفسه: ج: 1، ص: 201.

[2] تذكرة الحفاظ، (مصدرسابق)، للإمام الذهبي، ج: 3، ص: 124.

[3] ينظر مقدمة الجرح والتعديل: عبد الرحمن المعلمي، بتصرف، ص: 08.

وبعد اطلاع ابن أبي حاتم على كتاب التاريخ الكبير فوجده كتاب نفيساً يحتاج إلى توضيح أكثر لأحكامه فقام بذلك.

أوهامه:

معلوما أن الإنسان يخطئ بما أنه بشر وقد يعتريه من الخطأ والأوهام ما يعتريه كما هو حال ابن أبي حاتم، لكن هناك أوهام قد تكون قليلا في مضمار الصواب، فمن أوهام ابن أبي حاتم:

قال الخطيب البغدادي في كتابه موضح أوهام الجمع والتفريق: "وقد جمع عبد الرحمن بن أبي حاتم الأوهام التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتاب مفرد ونظرت فيه فوجدت كثيرا منها لا تلزمه وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه، ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري ونقله إلى كتابه في الجرح والتعديل وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنها أباه أبا زرعة الرازي ودون عنهما الجواب في ذلك ثم جمع الأوهام المأخوذة على البخاري وذكرها من غير أن يبين ما يقيم به العذر لنفسه عند العلماء في أن قصده بتدوين تلك الأوهام بيان الصواب لمن وقعت إليه دون الانتقاص والعيب لمن حفظت عليه ونحن لا نظن أنه قصد غير ذلك فإنه كان بمحل من الدُّين وأحد الرفعاء من أئمة المسلمين –رحمة الله عليه"[1].

مصنفاته:

ترك الإمام ابن أبي حاتم –رحمه الله– كمًّا وفيرا مما يثري الخزانة العلمية من الكتب والمصنفات نتيجة تعلمه على يد أبيه، وأبي زرعة بالإضافة إلى عديد المشايخ الذين تلقي منهم العلم وشرب من سقاية علمهم، فكان واسع الإطلاع غزير العلم ذو فطنة ورجاحة، فله تصانيف شتى في الفقه، والتاريخ، ومعرفة الرجال، والتفاسير وغيرها[2].

قال الحافظ يحي ابن مَنْده: "صنف ابن أبي حاتم المسند في ألف جزء، وله كتاب في الزهد وكتاب في الكنى، وكتاب في فوائد أهل الري، وكتاب في العلل في مجلدين كبيرين"[3].

---

[1] موضحأوهامالجمعوالتفريق، أبوبكرأحمدبنعليبنثابتبنأحمدبنمهديالخطيبالبغدادي (المتوفى: 463هـ)، حقيق: د. عبدالمعطيأمينقلعجي، دارالمعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407،ص 15.

[2] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى: 1382هـ/ 1963م، ج: 2، ص: 588.

[3] _ سير أعلام النبلاء(مصدر سابق) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان

ومن مصنفاته أيضا:

- آداب الشافعي ومناقبه وهو كتاب مطبوع.
- تقدمة الجرح والتعديل مطبوع أيضا.
- الجرح والتعديل مطبوع.
- له أيضا كتاب الجهاد وقد ذكر ذلك في كتابه العلل في المسألة 1022، حديث الشهداء أربع: فمؤمن جيد الإيمان، لقي العدو فصدق الله فقاتل حتى قتل.
- له أيضا فضائل قزوين.
- له كتاب في المراسيل وهو مطبوع.

وله كتب من رواية مصنفيها مثل كتاب: المسند لوكيع بن الجراح[1].

وفاته:

توفي الإمام ابن أبي حاتم –رحمه الله– في محرم سنة سبع وعشرين وثلاث مائة(ت327هـ)، بالري وله بضع وثمانون سنة[2].

المطلب الثاني: التعريف بأبي حاتم.

هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، الحَنظلي الغَطْفَاني، من تَمِيم بن حَنَظَلَه بن يَربوع وقيل عرف بالحِنظلي لأنه كان يسكن في درب حنظله بمدينة الري فنسب إليها وهو يعد بحرا من بحور العلم في زمانه.

الذهبي(ت748هـ)،تحقيق:شعيبالأرناؤوط، مؤسسةالرسالة، الطبعة : الثالثة، 1405 هـ / 1985 مج: 13، ص: 265.

[1] التحبير في المعجم الكبير: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني(ت 562هـ)، تحقيق: منيرة ناجي سالم، دار النشر: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، الطبعة الأولى: 1395هـ/ 1975م، ج: 2، ص: 181.

[2] سير أعلام النبلاء: (مصدر سابق)، ج: 13، ص: 269.

ولد أبو حاتم سنة خمس وتسعين ومائة (195هـ)، وأول كتاب له في الحديث كان سنة تسع ومائتين(209هـ)، ويعد الإمام أبو حاتم من نظراء الإمام البخاري –رحمه الله– ومن طبقته وقد عاش بعده أزيد من عشرين عاما[1].

رحل الإمام أبو حاتم وبقي في الرحلة زمانا فقال: " أول ما رحلت أقمت سبع سنين ومشيّتُ على قدمي زيادة على ألف فرسخ ثم تركت العدد وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيا ثم إلى الرملة ثم إلى طرطوس"[2].

شيوخه:

تلقى الإمام أبي حاتم العلم على كثير من الشيوخ الذين أخذ من بحر علمهم ورجاحة عقلهم وفهمهم، فقد قال أبو يعلى الخليلي: قال لي أبو حاتم اللبان: قد جمعت من روى عنه أبو حاتم فبلغوا قريبا من ثلاثة آلاف[3].

فمن شيوخه: عُبَيّد الله بن موسى، ومُحَمَّد بن عبد الله الأنُصاري، عَفان بن الهيثم، وزُهَير بن عَباد، يَحيَى بن بُكَيَّر، وآدَمُ بن أبي إيَاس،وثَابِت بن مُحمّد الزاهد، وغَيرُهم ممن أخذ عنهم العلم فالقائمة تطول.

تلاميذه:

روى عنه جمع كثير منهم: يُونِس ين عبد الأعلى، والرُبيع بن سُليمان المصريان وقد كانا أكبر سناً منه، وروى عنه أيضا إبراهيم الحربي، وابن أبي الدنيا، وابنه عبد الرحمن[4].

ومنهم أيضا أبو زرعة الدَّمَشقِي، ومُوسَى بن إسحَاق الأنُصَاري، و أبو عوانة الأسفراييني.

ثناء العلماء عليه:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: "أبو زرعة وأبو حاتم إمامَاَ خُراسَان ودعا لهما، وقال بقاؤهما صلاح للمسلمين"[5] .

---

[1] سير أعلام النبلاء، (مصدرسابق)، الذهبي، ج: 13، ص: 247.

[2] تذكرة الحفاظ: (مصدر سابق)، الذهبيج: 2، ص: 112.

[3] – تذكرة الحفاظ (مصدر نفسه)،ج:13، ص: 248.

[4] – المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جمال الدين أبو الفرج عد الرحمن بن محمد الجوزي(ت597هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر: ومصطفى عبد القادر عطا، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط: 1، المجلد: 12، ص: 248.

[5] طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت526هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار النشر: دار المعرفة،

قال الخليلي: "كان أبو حاتم عَالما باختلاف الصحابة، وفِقْهِ التابعين ومن بَعْدَهم، سمعت جدي وجماعة سَمِعوا علي بن إبراهيم القطان يقول: ما رأيت مثل أبي حاتم"[1].

فقلنا له: قد رأيت إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي، قال: ما رأيت أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه[2].

قال عبد الرحمن: "سمعت أبي يقول جرى بيني وبين أبي زرعة يوما تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ فقال لي: يا أبا حاتم قل من يفهم هذا ماعزّ هذا إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن التقي معك لا أجد من يشفيني منه قال أبي وكذلك كان أمري"[3].

وفاته:

توفي الإمام أبي حاتم –رحمه الله–، في شعبان وقيل أن له اثنان وثمانون سنة(82)، وكانت وفاته في سنة سبع وسبعين ومئتين(ت277هـ)[4].

المطلب الثالث: التعريف بأبي زرعة الرازي.

هو الحافظ عُبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرُوخ أبو زرعة الرازي مولى عيَّاش بن مُطرف القُرشي بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي[5].

بيروت، ج:1، ص: 285.

[1]- الإرشادفيمعرفةعلماءالحديث (مصدر سابق)للخليلي، ج: 2، ص 682.

[2]- المصدر نفسه، ج: 2، ص: 638.

[3]_تاريخ بغداد: (مصدرسابق)، الخطيب الغدادي، ج: 2، ص: 73.

[4]الوافي بالوفيات: صلاح الدين بن أبيك بن عبد الله الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، دار النشر: دار إحياء التراث، 1420هـ/ 2000م، ج: 1، ص: 128.

[5]–سير أعلام النبلاء:(مصدرسابق)، الذهبي، ج: 13، ص: 65.

ويكنى أبو زُرعة بضم الزاي، فيشترك معه في هذه الكنية ما يقارب الخمسين علما ممن سابقه فإذا أطلقت هذه الكنية مجردة من غير نسبة فالمقصود هو، والرازيون الذين زاروا دمشق هم من أطلقوا عليه هذه الكنية حيث أنهم التقوا بأبي زرعة الدمشقي فكنوه تيمناً به[1].

ولد الإمام أبو زرعة كما قال عن نفسه ولدت سنة مائتين(200هـ)[2].

وقد نشأ في أسرة معروفة بالعلم وطلب الحديث فقد تأثر بأبيه في معرفته للرجال وتمييزه للأحاديث، فبدأ بطلب الحديث في وقت مبكر فرحل وسمع بالحرمين والعراق والشام والجزيرة وخراسان ومصر ...

شيوخه:

سمع أبو زرعة من خلق كثير منهم: مسلم بن إبراهيم، محمد بن مهران، إبراهيم بن شماس السمرقندي، احمد بن حنبل، إسحاق بن موسى الأنصاري، الربيع بن سليمان المرادي...[3] وغيرهم من الشيوخ.

تلاميذه:

حدث عنه جمع منهم: أبو عوانة الإسفراييني، وعبد الرحمن ابن أبي حاتم، محمد بن حسين القطان، أبو حفص الفلاس.

ثناء العلماء عليه:

حاز أبو زرعة على مكانة رفيعة عند العلماء ممن يشهدون له بالعلم والفطنة والتواضع.

قال إسحاق بن راهوية يقول: "كل حديث لا يعرفه أبو زرعة الرازي ليس له أصل،[4] فهذا من باب كثرة ممارسته للحديث ومعرفته لعلله، وإلا فأمثاله كثر".

قال ابن أبي شيبة: "ما رأيت أحدا أحفظ من أبي زرعة الرازي".[5]

قال محمد بن يحي النيسايوري: "لا يزال المسلمون بخير ما أبقى الله عز وجل لهم مثل أبي زرعة"[6].

---

[1]- أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية: دراسة: د. سعدي الهاشمي، تحقيق: شرف الدين أحمد، ص: 48.

[2]- تاريخ بغداد: (مصدرسابق)، الخطيب البغدادي، ج: 10، ص: 327.

[3]- ينظر التدوين في أخبار قزوين: ج: 1، ص: 475، تذكرة الحفاظ: ج: 2، ص: 105.

[4]- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم:(مصدرسابق)، محمد الجوزي، ج: 12، ص: 194.

[5]الكامل في ضعفاء الرجال: أبو محمد بن عدي الجرجاني(ت365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، الطبعة الاولى: 1418هـ/ 1997، ج: 1، ص: 228.

[6]أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية:(مصدرسابق)، دراسة: سعدي الهاشمي، ص: 212.

قال ابن حبان: "كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة وترك الدنيا وما فيه الناس"[1].

وفاته:

توفي أبو زرعة – رحمه الله – أخر يوم من ذي الحجة سنة أربع وستين ومائتين(ت 264هـ)، وقد بلغ أربعا وستين سنة.[2]

المبحث الثاني: التعريف بكتاب العلل.

المطلب الأول: صنيع ابن أبي حاتم في كتابه العلل.

ألف الحافظ ابن أبي حاتم مصنفات عديدة منها كتاب العلل، وهو يحتوي على سؤالات في التعليل وجهها إلى أبيه وأبي زرعة، وكتابه من أبدع ما صنف في علل الحديث، واحتوى مادة علمية غزيرة وهو

[1] الثقات: محمد بن حبان بن احمد أبو حاتم التميمي، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، دار النشر: دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى: 1393هـ/ 1973م، ج: 8، ص: 407.

[2] تذكرة الحفاظ:(مصدرسابق)، الذهبي، ج: 6، ص: 106.

مُرتب على الأبواب الفقهية، قال الإمام السخاوي في معرض حديثه عن كتب العلل وأهمها قال: "ولابن أبي حاتم وكتابه في مجلد ضخم مرتب على الأبواب، وقد شرع الحافظ ابن عبد الهادي في شرحه، فاخترمته المنية بعد أن كتب منه مجلدا على يسير منه" [1]، بعنوان تعليقة على العلل لابن أبي حاتم.

قال الحافظ ابن كثير في جودته:"ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفعله كتاب العلل لعلي ابن المديني، شيخ البخاري وسائر المحدثين بعده، وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم وهو مرتب على أبواب الفقه" [2].

وقد درج ابن أبي حاتم في على أقوال أبيه وأبي زرعة –رحمهما الله–، والتي مثلت تقريبا مجموع مادة الكتاب، كما اشتمل أيضا على أقوال غيرهما من الأئمة أمثال شعبة بن الحجاج، ويحي بن سعيد القطان،... وغيرهم [3].

وأما طريقته في كتابه العلل فهي كما يأتي:

- ✓ سياقه للحديث أو الأثر بإسناده كاملا.
- ✓ تصديره للمسألة بذكر الرواة المختلفين، ثم يُعطي بعدهم تفصيلا.
- ✓ يذكر الإسناد، ويذكر الراوي الذي وقع منه الخطأ والوهم.
- ✓ أحيانا يذكر وجها واحداً من الخلاف، وأحيانا يذكر وجهين من الخلاف.
- ✓ تصريحه بمقصده من السؤال.
- ✓ يَعْرض المتن كاملا، خاصة إذا كان قصيرا، وإذا كان طويل يختصره ويذكر مكان العلة فقط.
- ✓ يذكر طرفا من الحديث ويُتبعه بقوله(الحديث)، مما يُفْهَم أن الحديث مازال طويلا.
- ✓ معظم أسئلته حول الاختلاف على الرواة الذين وقع عليهم ذلك الاختلاف.

---

[1] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن عثمان بن محمد السخاوي(ت902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، دار النشر: مكتبة السنة_ مصر، الطبعة الأولى: 1424هـ/ 12003م، ج: 3، ص: 310.

[2] الباعث الحثيث إختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمربن كثير القرشي(ت774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الثانية، لا.ت، ج: 1، ص: 64.

[3] ينظر كتاب ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث: رفعة فوزي. بتصرف – 79.

- ✓ ابتدأ كتابه بأخبار رويت في الطهارة، ثم الطلاق، والزكاة.... وهكذا دواليه حتى أخر باب من الكتاب وهي أخبار رويت في الأمراء والفتن والعتق والنذور، وفيه ما يقارب ثلاثة آلاف مسألة(اعتمدت على الطبعة الأولى، مطابع الحميضي).
- ✓ في المجلد الثاني في كتاب الصلاة لم يقسمه إلى أبواب مثلا من الصفحة 36إلى الصفحة508.
- ✓ كرر بعض الأبواب مثلا في المجلد الرابع ذكر باب علل رويت في القرآن وتفسير القرآن، وكرر في المجلد الخامس علل أخبار رويت في تفسير القرآن.
- ✓ كرر بعض الأبواب مثل أخبار رويت في الدعاء في المجلد الخامس ص: 342، وكررها في المجلد الخامس ص: 333.
- ✓ احتوى الكتاب أيضا على مواضع في الجرح والتعديل، وذلك بالكلام في الرواة وبيان الأوجه عند التعليل.
- ✓ كما تطرق أيضا إلى موضوع الزيادة في المتن وبيان الحكم عليها.
- ✓ ذكره أيضا لنوع الناسخ والمنسوخ، بالإضافة إلى إيراده لوسائل الترجيح بين الروايات المختلف فيما بينها.
- ✓ استقلاله ببعض الأحكام على أبيه أبي زرعة وكان لا يأخذ الحكم منهما عرضا بل يناقش معهما المسألة فإذا اقتنع بالحكم قبل الأمر.
- ✓ أيضا يوضح في كتابه الأحكام التي لم يوضحها أبوه وأبو زرعة.

ومن أهم مزايا الكتاب:

- ✓ كبر حجمه وسعته في احتوائه على المسائل.
- ✓ اختصاره في المسائل وطرحه للمسألة على شكل سؤال، بحيث يكون أسلوب مشوق للباحث فلا يمل ولا يتعب.
- ✓ الحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

فقد أبدع رحمه الله في صناعة كتابه وهو يعتبر علامة في زمانه.

المطلب الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند ابن أبي حاتم

إن المحَدث إذا ذكر عِلة لحديث ما فإنه لا مَحالة أن يُردفه بتعليل ذلك ببيان صواب الحديث من خطأه، ليتسنى له ترجيح رواية على أخرى، ولابد أن نعرج على ألفاظ التعليل عند ابن أبي حاتم والتي تعد من قرائن التعليل، وهذه القرائن من حيث الإجمال هي:

- النكارة.
- الوهم والخطأ.
- الوضع والبطلان.
- الغرابة.
- التفرد والمخالفة.
- لفظ غير محفوظ.

والسبب من ذكر هذه الألفاظ هو معرفة سبيل ابن أبي حاتم في إعماله للقرائن، و لكن قبل ذلك نتطرق إلى تعريف العلة أولا.

تعريف العلة:

لغة: العين واللام أصول ثلاثة: أحدها تكرر أو تكرير، والأخر عَائِق يَعُوق، والثالث ضُعف في الشيء [1].

العلة: المرض، وصاحبها مُعتل، قال ابن الأعرابي: عَلَّ المريض يُعَل علة فهو عَليل[2].

اصطلاحا: ترد العلة في اصطلاح المحدثين على معنيين:

معنى خاص مأخوذ من التستر والغموض وعدم الوضوح.

قال ابن الصلاح: "فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منه ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر"[1].

---

[1] معجم مقاييس اللغة: ابو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الفكر، ط: 1399هـ/ 1979م، ج: 4، ص: 12.

[2] معجم مقاييس اللغة،(المصدر نفسه) ج: 4، ص: 14.

معنى عامقال ابن حجر: وأحسن منه أن يقال هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[2].

وللعلة طرق يتم التعرف بها عليها:

1. جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد:

قال يحي بن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجْها ما عَقِلنَاه[3].

2. معرفة مراتب الرواة:

قال ابن حجر في سياق الكلام عن الحديث المعلل: وهو من أَغمض أنواعِ علومِ الحديثِ وأدقِّها، ولا يقومُ به إلاَّ مَنْ رزَقَهُ اللهُ تعالى فهْماً ثاقِباً، وحِفْظاً واسِعاً، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ، وملكةً قويَّةً بالأسانيدِ والمتونِ؛ ولهذا لم يَتكلم فيهِ إلاَّ القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ: كعليّ ابن المدِينِيّ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، والبخَارِيّ، ويَعقوبَ بنِ شَيْبةَ، وأَبي حاتمٍ، وأَبي زرعَةَ، والدَّارَقُطنِيُّ[4].

3. معرفة الأسانيد المشهورة:

---

(1) معرفة أنواع علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار النشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، لاط، 1406هـ/ 1986م، ج: 1، ص: 90.

(2) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زين الدين أبي يحيى زكرياء الانصاري السبكي (ت 926هـ)، تحقيق: عبد اللطيف همام، ماهر الفحل، دار النشر: دار الكتب العلمية، ط1: 1422هـ/ 2002م، ج، 1، ص: 263.

(3) سير اعلام النبلاء، (مصدر سابق)، الذهبي، ج: 11، ص: 88.

(4) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852هـ)، د. ت، علق عليه: نور الدين عتر، دار النشر: دار مصباح- دمشق، ط: 3، 1421هـ/2000م، ج: 1، ص: 113.

فإنكانالمنفردعنالحفاظ،معسوءحفظهقدسلكالطريقالمشهور،والحفاظيخالفونه،فإنهلايكاديرتابفيوهمهوخطئه ،لأنالطريقالمشهورتسبقإليهالألسنةوالأوهامكثيراً. فيسلكهمنلايحفظ[1]

الفــرع الأول: المنـــكر.

يعدالبحثفيمصطلحالمنكرنوعامنأنواعمعرفةعللالحديثوالحكمعليه،فقدأطلقابنأبيحاتملفظالنكارةفيالحكمعلد كثيرمنالأحاديثفيكتابهالعلل،فيمايسوقهعنأبيهأوأبيزرعةالرازيرحمهماالله،فقدأطلقفيكتابهالعللفينحوثلاثينوثلا ثمائةموضع(330).

تـعريفـه:

لغـة: وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر وهو ضد المعروف وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه.[2]

اصطلاحا: المنكر عند المحدثين يشتمل على صورتين:

المخالفة: وتشمل مخالفة الثقة أو الصدوق لمن هو أوثق منه.

التفرد: ويشمل تفرد الضعيف وغيره.

قال الذهبي: "وهو ما انفرد الراوي الضعيف به وقد يُعد مفرد الصدوق منكرا"[3].

أما تعريفه عند المتقدمين فلم يَرد بالرغم من استعمالهم له.

قال ابن رجب: "ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً"[4].

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي – صلى الله عليه وسلم–

---

[1] شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، دار النشر: مكتبة المنار– القاهرة، ط: 1، 1407هـ/1987م، ج: 2، ص: 841.

[2] لسان العرب: (مصدر سابق) ابن منظور، ج: 5، ص: 233.

[3] الموقظة في علم مصطلح الحديث : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: 2، 1412هـ، ج: 1، ص: 42.

[4] شرح علل الترمذي (مصدر سابق) بن رجب الحنبلي، ج: 2، ص: 653

وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر.

قال الأوزاعي: "كُنَّا نسمعُ الحديثَ، فنعرضهُ على أصحَابنا، كما يُعْرَضُ الدِّرْهَمُ الزَّائِفُ فما عَرَفُوا منْهُ أَخَذنَا، وما أنكروا تركنا[1].

قال الإمام مسلم: "وعلَامةُ الْمُنْكرِ في حديث الْمُحَدِّثِ، إذا ما عُرِضَتْ روايتُهُ للحدِيث على روايةِ غيرِهِ مِن أَهْلِ الحفْظ والرِّضا، خالفت روايتُهُ روايتهُمْ، أو لم تَكَدْ تُوافقُهَا، فإذا كان الأَغْلَبُ منْ حدِيثه كذلكَ كان مهْجُورَ الْحَدِيثِ، غيْرَ مقْبُولِهِ، ولا مستَعْمَلِه"[2].

وقد عرفه عبد الرحمن السلمي بقوله: " هو الحديث الذي يستفحشه الناقد من خطأ المحدث، سواء بان وجه الخطأ فيه، أو غلب على ظن الناقد حصوله، بغض النظر عن حال راويه الذي أخطأ فيه، تعمده أو وهم فيه، وسواء كان ذلك الخطأ في المتن أو في السند"[3].

إطلاقات لفظ المنكر عند ابن أبي حاتم:

فبعض المواضع أطلق فيها الحكم على الحديث بالنكارة فقط دون بيان، كقوله: هذا حديث منكر، ..والحديث منكر وفي البعض الأخر أردف لفظ النكارة ببيان ضعف راويه، كقوله: هذا حديث منكر والبُختري ضعيف الحديث وأبوه مجهول..

وقد استخدم ابن أبي حاتم مصطلح المنكر بكثرة وعلى عدة أوجه في كتابه العلل وفيما ذكر لبعض هذه المواضع:

أولا: إطلاقه لفظ المنكر على حديث في إسناده راوٍ لا يحتج به.

قال ابن أبي حاتم[1]: وسألت أبي عن حديث رواه الحارث بن وجيه[2]، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة– رضي الله عنه– أن النبي– صلى الله عليه وسلم قال:"تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر"[3].

---

[1] تاريخ أبي زرعة: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان المشهور بأبي زرعة الدمشقي(ت281هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة القوجاني، دار النشر: مجمع اللغة العربية، لا. ط، ص: 268.

[2] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت261هـ)، تحقيق: فؤاد محمد عبد الباقي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، لا. ط، ج: 1، ص: 6.

[3] الحديث المنكر عند نقاد الحديث، دراسة تطبيقية: عبد الرحمن نويفع بن فالح البنوي السلمي، رسالة ماجستير، ص: 57.

قال أبي: "هذا حديث منكر، والحارث: ضعيف الحديث".

ففي هذا المثال سبب النكارة هو وَجيه، وقد نقل أبن عدي تضعيف الحارث بن وجيه هذا عن ابن معين والنسائي، وقال البخاري في التاريخ الكبير في حديثه المناكير.

ثانيا:إطلاق المنكر على الحديث الذي أخطأ فيه الثقة:

يُمكن للثقة أن يُخطئ في الحديث، كما يُمكن للضعيف أن يروي حديثا يحكم له بالصحة إذا ضبطه وفق شروط الحديث الصحيح.

فالنقاد قد يحكمون على حديث الثقة بالخطأ والنكارة، إذا اخطأ في روايته للحديث، كما هو حال ابن أبي حاتم.

مثال: قال ابن أبي حاتم[4]:وسألتُ أَبِي عن حديث رواهُ زهير ابن محمد التميمي، عن مُحَمَّدِ بْنِ المنكَدِر، عن جابرٍ، عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم – قال: ثَلاَثَةٌ لاَ تُقْبَلُ لَهُمْ صَلاَةٌ، وَلاَ تُرْفَعُ لَهُمْ إِلَى السَّماءِ حَسَنَةٌ:

العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَالمرأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى، والسَّكْرَانُ حَتَّى يَصْحُوَ[5].

---

[1] علل الحديث: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الرازيابن ابي حاتم(ت327هـ)، تحقيق:فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار النشر:مطابع الحميضي، ط: 1، 1427هـ/2006م، ج: 1، ص: 475، رقم الحديث: 53.

[2]هو الحارث بن وجيه الراسبي أبو محمد البصري ضعيف من الثامنة، تقريب التهذيب: أحمد أبن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: أبو الاشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار النشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، لات، ص: 214.

[3]أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الطهارة، باب: الغسل من الجنابة، ج: 1، ص: 180، رقم الحديث: 248، وأخرجه الترمذي في جامعه، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، ج: 1، ص: 178، رقم الحديث: 106، أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطهارة، باب: تحت كل شعرة جنابة، ج: 1، ص: 196، رقم الحديث: 597، قال الألباني: ضعيف.

[4] علل الحديث:(مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 439، رقم الحديث: 496.

[5] اخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب الأشربة، باب: نفي قبول صلاة من شرب المسكر إلى أن يصحو من سكره، ج: 12، ص: 178، رقم الحديث: 5355، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: نفي قبول صلاة المرأة الغاضبة لزوجها وصلاة العبد الأبق، ج: 2، ص: 69، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب في المطاعم والمشارب، ج: 5، ص:

قال أبي: "هذا حديث مُنكَر؛ لم يَروِ عن ابنِ المنكَدِر غيرُ زُهَيْر".

ثالثا: إطلاق المنكر على الحديث الذي في إسناده راوٍ مجهول.

وهنا يتوقف في الراوي حتى يعرف حاله، بأقوال أهل الجرح والتعديل فيه، فإذا انفرد هذا الراوي بحديث وهو مجهول، يتوقف فيه حتى يتبين معدنه.

مثال: قال ابن أبي حاتم[1]: "وسألتُ أبِي عن حديثٍ رواهُ الْحُسَيْنُ بنُ عليّ بنِ يَزِيدَ الصُّدَائيُّ، عن أَبيهِ، عن إبراهِيمَ بنِ فَرُّوخٍ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الخطَّاب، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: بِتُّ عِنْدَ مَيْمُونَة خَالَتِي - وَكَانَتْ ليلتَها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأغفَى رسولُ - صلى الله عليه وسلم - ، ونِمْتُ عند رؤوسِهِما، فسمعتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ: اللَّهُمَّ بِك وَضَعْتُ جَنْبِي، وَإِلَيْكَ فَوَّضْتُ أَمْرِي، آمَنْتُ بِما أَنزَلْتَ، وَبِمَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، صَدَقَ اللهُ وَبَلَّغَ المرْسَلُونَ ثلاثَ مرَّات، ثُمَّ أغفَى هُنَيَّةً، ثُمَّ قَامَ فتوضَّأ ثَلاثًا ثَلاثًا، وَمَسَحَ رأسَهُ، ونَضَحَ فَرْجَهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ قام فصلَّى، فقرأ سورة المائدة والنحل، ثُمَّ رَقَدَ هُنَيَّةً، ثُمَّ قَامَ فتوضَّأ دُونَ ذَلِكَ الوُضُوء، كلُّ ذَلِكَ لا يَغْمِسُ يدَه فِي الإِنَاءِ حَتَّى يغسِلَها ... فذكَرَ الحديثَ بِطُولِهِ".

قَالَ أَبِي: "هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ، وإبراهيمُ هَذَا هُو مجهولٌ".

إذا فلفظ النكارة هنا أطلق على حديث هذا الراوي المجهول.

رابعا: إطلاق الحكم بالنكارة على الإسناد.

فقط يطلق على الإسناد بالنكارة في حال كون السند مقلوباً بسند آخر غيرُ معروف.

مثال: قال ابن أبي حاتم[2]: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَة، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النبيّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: رُبَّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ[3].

11، رقم الحديث: 5591، أخرجه ابن عدي في الكامل، ج: 3، ص: 219.

[1] علل الحديث، (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 385-386، رقم الحديث: 459.

[2] علل الحديث: (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 240، رقم الحديث: 345.

[3] اخرجه الحاكم في المستدرك من حديث ابي هريرة وقال هو صحيح على شرط البخاري، كتاب الصوم، ج: 1، ص: 596، رقم الحديث: 1571، فالحديث هو منكر عند ابي حاتم من ذاك الوجه، وأخرجه الطبراني، باب العين، ج: 12، ص: 382، رقم الحديث: 13413، وأخرجه بن عدي في الكامل، ج: 6، ص: 402.

قلتُ لأَبِي: فمعاويةُ هَذَا مَن هُوَ؟

قَالَ: "لا يُدرَى؛ غيرَ أنَّ الحديثَ، بهذا الإسناد مُنكَر".

ومعاوية هذا هو مجهول عند أبي حاتم، ولكنه قد يكون معروفا عند غيره من النقاد، ولكن العلة هي في نسبته.

قال المعلمي: "ولبقية شيخان أحدهما معاوية ابن يحيى الصدفي هالك، والآخر معاوية بن يحيى الأطرابلسي ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالا من الصدفي ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصدفي ولبقية شيخان أحدهما معاوية ابن يحيى الصدفي هالك، والآخر معاوية بن يحيى الأطرابلسي ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالا من الصدفي ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصدفي"[1].

خامسا: إطلاق لفظ المنكر على شكل من أشكال السند.

فقد أطلق ابن أبي حاتم لفظ المنكر على شكل من أشكال السند إما بسبب رفعه، أو وصله، أو انقطاعه.

مثال: تعارض الرفع مع الوقف:

قال ابن أبي حاتم[2]: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمة، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عن عائِشَة: أَنَّ النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – كَانَ يُسَلِّم فِي الصَّلاة

تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقاءَ وَجْهِهِ، ويَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الأيمَنِ قَلِيلا"[3].

قَالَ أَبِي: "هذَا حديثٌ مُنكَرٌ، هُوَ عَنْ عائِشَة موقوفا".

قال الدارقطني: "عن عائشة موقوفا، وهو الصحيح ومن رفعه فقد وهِم"[1].

---

[1] الفوائد المجموعةفي الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، ص: 224.

[2] علل الحديث: (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 339-440، رقم الحديث، 414.

[3] أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق وهيب، كتاب الصلاة، باب: إباحة الاقتصار في الصلاة على تسليمة واحدة من الصلاة...، ج: 1، ص: 360، رقم الحديث: 730، أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الصلاة، باب: منه أيضا، ج: 2، ص: 90، وأخرجه ابن حبان، كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة، ج: 5، ص، 334، رقم الحديث: 1995، قال شعيب الارناؤوط: إسناده ضعيف.

الفرع الثاني: الخطأ والوهم.

أولا: الخـطأ.

لغة: الخطأ ضد الصواب وقد يُمَد ويُقْرئ بهما[2]،ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ الأحزاب: 05.

اصطلاحا:هو ما ليس للإنسان فيه قصد[3].

ثانيا: الوهـــم.

لغة:وَهِمْتُ في الحساب أَوْهَمُ وهْماً، إذا غلطت فيه وسهوت. ووهمت في الشئ بالفتح أهم وَهْماً[4].

والوهم عند المحدثين يطلق على الخطأ والغلط.

فالمحدثون يستعملون الخطأ والوهم بمعنى واحد في سياق إطلاق حكمهم على الراوي المتكلم فيه.

إطلاق لفظ الوهم والخطأ عند ابن أبي حاتم:

مثال: قال ابن أبي حاتم[5]: "سمعت أبي-رحمه الله- وحدّثنا عَنْ مُؤَمَّل بْنِ إِهاب عن عبد الرزاق عن ابنِ جُرَيج عن الزُّهْري، عن أَنَسٍ؛ قَال: "قَدِمَ النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - المدينةَ وهيَ مَحَمَّةٌ فَدَخَلَ المسجِدَ والناسُ يصلُّون قُعُودًا، فَقَالَ: "صَلاَةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صلاةِ القَائِمِ فتَجَشَّمَ الناسُ الصَّلاةَ قِيَامًا"[6]. الحَمّة، بمعنى شديدة الحرارة.

قَالَ أَبِي: "هَذَا خطأ".

---

(1) العلل الوارة في الاحاديث النبوية(علل الدارقطني):أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني(ت 385هـ)، تحقيق: محفوظالرحمن زين الله السلفي، دار النشر: ابن الجوزي- الدمام، ط: 1، 1405هـ/ 1985م، ج: 14، ص: 171.

(2) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، دار النشر: مكتبة لبنان- بيروت، ط: ج، 1415هـ/1995م، ج: 1، ص: 196.

(3) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من الباحثين بإشراف الناشر، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1403هـ/ 1983م، ج: 1، ص: 99.

(4)مختار الصحاح، (مصدرسابق)، الرازي، ج: 1، ص: 740.

(5)علل الحديث:(مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 378، رقم الحديث: 452.

(6) أخرجه أحمد في مسنده، مسندأنس بن مالك رضي الله عنه، ج: 3، ص: 136، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، باب فضل الصلاة، ج: 2، ص: 471، رقم الحديث: 4121، قال شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح.

فقد أطلق ابن أبي حاتم الحكم على هذا الحديث بالخطأ لكنه لم يبين سببه، والخطأ في هذه الرواية هو من ابن جريج كما بينه الدارقطني، فقد ذكر الاختلاف فيه وقال: ورواه مالك، ومعمر، عن الزهري، ان عبد الله بن عمر ولم يذكر بينهما أحدا وهو المحفوظ[1].

الفرع الثالث: الوضع والبطلان.

أولا: الوضع.

تعريفه لغة: وضع، أصل يدل على الخفض للشيء وحَطُه، ووضعته بالأرض وضعاً، ووضعَت المرأة ولدها[2] .

ووضْع الشيء وضعا: اخْتَلَقه.

اصطلاحا: وهو المختلق وهو شر الضعيف وأردى أقسامه ولا تَحِل روايته مع العلم به في أي معنى كان[3].

وعرفه الذهبي بقوله: "ما كان مَتنُه مُخالفا للقواعد، وراويه كذاباً"[4].

ثانيا: البطلان

تعريفه لغة: والباطل ضد الحق والجمع أباطيل[5].

أما **اصطلاحا:** فإني لم أجد أحدا من أئمة الحديث أعطى له تعريفا إلا أن أبا حاتم أطلق عليه تسميات فأحيانا يقول هذا خطأ، وهذا حديث باطل...

قال أبو حاتم: "فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ثم رجل إليَّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت أنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب

---

[1] علل الدارقطني،(مصدرسابق) ج: 12، ص: 202.

[2] معجم مقاييس اللغة،(مصدرسابق) لابن فارس، ج: 6، ص: 117.

[3] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: محمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار النشر: دار الفكر – دمشق، ط: 2، 1406هـ، ج: 1، ص: 53.

[4] الموقظة في علوم الحديث:(مصدرسابق)، للإمام الذهبي، ج: 1، ص: 5.

[5] القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت 817هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، دار النشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: 8، 1426هـ/ 2005م، ج: 1، ص: 966.

والباطل واحد، وما قلت أنه كذب قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت أنه منكر قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت أنه صحاح قال أبو زرعة"[1].

إطلاق لفظ الوضع والبطلان عند ابن أبي حاتم:

مثال: قال ابن أبي حاتم[2]: " وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن خالد[3]، عن زيد بن علي عن أبائه، أن علياً انكسرت إحدى زنديه، فأمره النبي أن يمسح على الجبائر"[4].

فقال أبي: "هذا حديث باطل لا أصل له، وعمرو بن خالد: متروك الحديث".

فعلة هذا الحديث، من عمرو بن خالد فقد اتهمه النقاد بالوضع.

قال أبو عبد الرحمن: "وهذا الحديث يروونه عن إسرائيل عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبائه عن علي أن النبي مسح على الجبائر وعمرو بن خالد لا يسوي حديثه شيئا "[5].

المثال الثاني: قال ابن أبي حاتم[6]: "وسألت أبي عن حديث رواه أبو مصعب[7]، عن عبد العزيز بن عمران، عن ابن أخي الزهري، عن السالم عن أبيه، عن النبي: أنه كان يقرأ في غزوة تبوك في ركعتي

---

[1] الجرح والتعديل:(مصدرسابق) ابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 350.

[2] علل الحديث: (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 555، رقم الحديث: 102.

[3] هوعمرو بن خالد القرشي الكوفي أبو خالد متروك ورمي بالكذب، المصدر السابق، تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص: 734.

[4] اخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهار، باب: المسح على الجبائر، ج: 1، ص: 215، رقم الحديث: 657، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الطهارة، باب: المسح على العصائب والجروح، ج: 1، ص: 161، رقم الحديث: 623، وأخرجه العقيلي في الضعفاء، ج: 3، ص: 269، وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب: الحيض، باب: جواز المسح على الجبائر، ج: 1، ص: 422، رقم الحديث: 878.

[5] العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت- لبنان، ط: 1، 1408هـ/ 1988م، ج: 3، ص: 16.

[6] علل الحديث، (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 406، رقم الحديث: 473.

[7] هو أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف أبو مصعب، المصدر السابق: تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ص: 87.

الفجر[1]:چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ چالكافرون: 01

قال أبي: "هذا حديث باطل بهذا الإسناد".

الفرع الرابع: الغرابة.

تعريفها لغة: غَرُبَ أي بعد، والغُربة والغرب، النزوح عن الوطن والاغْتِراب وغَريبٌ: بعيد عن وطنه[2].

اصطلاحا: ما ينفرد بروايته رجل واحد[3].

فالنقاد يطلقون لفظ الغريب على الحديث الذي يتفرد به الراوي.

والمحدثون قد يطلقون مصطلح الحسن في حكمهم على حديث ما، ولكن قد يكون مرادهم به الغريب المستنكر، وهذا الاستعمال غالب في عمل المتقدمين من أئمة الحديث.

والغريب أقسام، هناك من قسمه إلى أربعة أقسام كالإمام الترمذي، وهناك من قسمه إلى ثلاثة كالحاكم.

إطلاق ابن أبي حاتم لفظ الغرابة:

وقد أطلق ابن أبي حاتم مصطلح الغرابة في أربعة عشر موضعا(14) منها: الأحاديث التي أطلق عليها الغرابة فيها حالة تفرد، ومنها الغرابة ليست علة في ذاتها وإنما يضاف إليها أمور أخرى.

مثال: قال ابن أبي حاتم[4]":

وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن سليمان الأصبهاني[5]، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة– رضي الله عنه –، عن النبي– صلى الله عليه وسلم –: أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثنتي

---

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب العين، فصل سالم عن ابن عمر، ج: 12، ص: 282، رقم الحديث: 13123، وأخرجه أيضا في الأوسط، باب من اسمه محمود، ج: 8، ص: 8، رقم الحديث: 7792.

(2) القاموس المحيط: (مصدرسابق) الفيروزآبادي، ج: 1، ص: 119.

(3) علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح(ت643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار النشر: دار الفكر- سوريا، لا. ط، 1406هـ/1986م، ص: 270.

(4) علل الحديث: (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 120.

(5) وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: صلاة التطوع والإمامة، باب: في ثواب من ثامر على اثنتي عشر ركعة من التطوع، ج: 2، ص: 20، رقم الحديث: 5982، وأخرجه النسائي في سننه، كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: من ثواب من صلى في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة، ج: 3، ص: 262، رقم الحديث: 1802.

عشرة ركعة، فقال أبي هذا خطأ، رواه سهيل[1] عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمر بن أوس عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -.

وقال أبي: " كنت معجبا بهذا الحديث وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس عن عنبسة، عن أم حبيبة عن النبي فعلمت أن ذاك لزم الطريق".

قال الدارقطني: "والوهم فيه من محمد بن سليمان والاصبهاني، وانما رواه عنيسة عن أم حبيبة"[2].

وقد يطلق ابن أبي حاتم لفظ الغرابة على الحديث ويُردفه بحكمه على ضعف الحديث:

مثال: قال ابن أبي حاتم[3]: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أميَّة السَّاوي،عَنْ عِيسَى بْنِ مُوسَى التَّيْمي البُخَاري المعروفِ بالغُنْجَار، عن عبد الله بْنِ كَيْسان، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَر، عَنِ ابْنَ عُمَرَ، عَنِ النبيّ – صلى الله عليه وسلم – أَنَّهُ سُئل: مَنْ أحسنُ النَّاسِ صوتًا بالقرآن، قال أَخْوَفُهُم للَّهِ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَلا أعلمُ إلا أنَّ طَلْقَ بْنَ حَبِيب مِن أَخْوفِهم للَّه "[4].

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ غريبٌ مُنكَر.

الفرع الخامس: التفرد والمخالفة.

أولا: التفرد.

وهو الشّق الملازم للمخالفة وهو من طرق معرفة العلة عند أهل الحديث وقد استعمل ابن أبي حاتم التفرد على وجوه متعددة منها:

---

[1] وروايته أخرجها ابن خزيمة، كتاب: الصلاة، باب: ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة، ج: 2، ص: 205، رقم الحديث: 1189، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الوتر، باب: من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة وذكر اختلاف الناقلين في ذلك، ج، 1، ص: 461، رقم الحديث: 1476، قال الأعظمي: اسناده صحيح.

[2] علل الدارقطني:(مصدرسابق)، للدارقطني، ج: 8، ص: 184.

[3] علل الحديث:(مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 5، ص: 117.

[4] قال الخليلي في الإرشاد: لم يروه إلا عبد الله بن كيسان، وعنه عيسى غُنْجار وهو من سؤالات خراسان.

تفرد الثقة:

مثال: قال ابن أبي حاتم[1]: "وسألت أبي عن حديث رواه الزهري عن يزيد بن وديعة بن خِذام، عن أبي هريرة ، عن النبي – صلى الله عليه سلم – قال: الأنصار أعِفَّة صُبُرٌ"[2].

فالمتفرد الثقة هنا بهذا الحديث هو الزهري.

أيضا حديث رواه الزهري، عن السائب بن يزيد، قال: ذكر عبد الله بن شريح الحضرمي عند رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال: "ذاك رجل لا يتوسد[3] القرآن"[4].

تفرد الضعيف:

مثال: قال ابن أبي حاتم[5]: "وسئِلَ أَبُو زرْعَةَ عنْ حديثٍ رواهُ أبو يُوسُفَ يعقوبُ[6]، عن يزيدَ بن أَبِي زِيَادٍ، عَن عِيسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زيد؛ قال: قَنَتَ النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَ: اللَّهُمَّ، الْعَنْ رِعْلاً،[7] وَذَكْوَانَ[8].

وَعُصَيَّةَ،[9] عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، والْعَنْ أبَا الأَعْوَرِ السُّلَمِيَّ"[10].

---

[1] علل الحديث: (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 6، ص: 390، رقم الحديث: 493.

[2] اخرجه الطبراني في مسند الشاميين، ج: 4، ص: 255، رقم الحديث: 3218، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: بدء الخلق، ج: 14، ص: 159، رقم الحديث: 6264، قال شعيب الأرناؤوط: صحيح الإسناد.

[3] يتوسد: يحتمل أن يكون مدحا أو ذما فالمدح معناه أنه لا ينام الليل عن القرآن ولم يتهجد به فيكون متوسدا به، وأما ذما أي لا يحفظ من القرآن شيئا ولا يديم منه فإذا نام لم يتوسد معه القرآن، المصدر السابق: النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، ج: 5، ص: 183.

[4] أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: قيام الليل وتطوع النهار، باب: الحث على قيام الليل، ج: 1، ص: 412، رقم الحديث 1305، وأخرجه أحمد في مسنده، ج: 24، ص: 500.

[5] علل الحديث: (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 466، رقم الحديث: 522.

[6] هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبته القاضي، أبو يوسف، ينظر الطبقات الكبرى: لابن سعد، ج: 2، ص: 52، الضعفاء: للإمام البخاري، ج: 1، ص: 142.

[7] رِعْل: من الرَّعلة، والرَّعلة النخلة الطويلة والجمع رعال، وناقة رَعْلاء: إذا قطعت أذنها فتركت منها قطعة معلقة، الاشتقاق(مصدر سابق)، للأزدي، ج: 1، ص: 309.

[8] وهي قبيلة من قبائل بنو سُليم، الإشتقاق(مصدر سابق)، للأزدي، ج: 1، ص: 187.

[9] تصغير عصا، وبنوعُصية هؤلاء ناقة في بني سُليم، وقد دعا النبي على عصية، المصدر نفسه، ج: 1، ص: 309.

[10] أخرجه ابن ابي شيبة، في مصنفه، كتاب: صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، في تسمية الرجل في القنوت، وذكره عن ابن أي يُحنس، ج: 2، ص: 108، رقم الحديث: 7047، وأرجه ابن قانع في معجم الصحابة، ج: 1، ص: 264.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: " لَمْ يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ أَبِي يُوسُفَ، وَلَمْ يَقْرَأْهُ عَلَينا".

ثانيا: المخالفة.

تعد المخالفة من دلائل العلة عند المحدثين، ومثالها عند ابن أبي حاتم.

قال ابن أبي حاتم[1]: "وسألت أبي عن حديث رواه الاوزاعي،[2] عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة– رضي الله عنه –، قال: قرأ النبي– صلى الله عليه وسلم –في صلاة جهر فيها بالقراءة فلما سلم، قال " هل قرأ أحدا منكم معي آنفا؟" الحديث.

قال أبي: " هذا خطأ خالف الاوزاعي أصحاب الزهري في هذا الحديث، إنما هو رواه الناس عن الزهري قال: سمعت ابن أبي أُكيمة يحدث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة،عن النبي – صلى الله عليه وسلم –

قال الدارقطني: " وخالفهم الاوزاعي، رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ووهِم فيه، وإنما هو عن الزهري قال سمعت بن أُكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة"[3]

وقد عدّ أبو حاتم هذا التفرد علة، فقال في حديث من أحاديث الزهري: "كنا ننكر الزهري، حتى رأينا ما يقويه"[4].

بينما يرى المحدثون أن الزهري وإن تفرد بحديث فإنه يحتمل منه وذلك لكثرة روايته واتساع حفظه.

الفـــــرع الســادس: لفظ غير محفـــــوظ.

---

[1]علل الحديث: (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 434، رقم الحديث: 493.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، من طريق عبيد الله بن عمر كتاب: الأداب، باب: النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء، ج: 3، ص: 1682، رقم الحديث: 2132، وأخرجه ابو داود في سننه، كتاب: الصلاة، باب: من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام، ج: 1، ص: 305، رقم الحديث: 826، قال الألباني: صحيح.

[3]علل الدارقطني:(مصدرسابق) لابي الحسن علي الدارقطني، ج: 9، ص: 55، رقم الحديث: 640.

[4]علل الحديث، (مصدرسابق) لابن أبي حاتم، ج: 3، ص: 243.

ويدل هذا اللفظ على أن الرواية لم تثبت في مصنفات الحديث وأن هذا الحديث لا يصح عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، أو عن راوٍ معين، وقد أطلق ابن أبي حاتم هذا اللفظ(غير محفوظ) وهو لا يكاد يختلف على غيره من ألفاظ التعليل الأخرى.

مثاله: قال ابن أبي حاتم[1]: "وسمعت أبي وذكر حديثا رواه قُرْان بن تمام[2]، عن أيمن بن نابل[3]، عن قدامة العامري، فقال: " رأيت النبي – صلى الله عليه وسلم – يطوف بالبيت يستلم الحجر بِمِحْجنِه"[4][5].

وسمعت أبي يقول: لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قُرْان، ولا أراه محفوظا، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث.

قال الهيثمي: "ورجاله موثقون وفي بعضهم كلام لا يضر "[6].

---

[1]علل الحديث(مصدر نفسه)، لابن أبي حاتم، ج: 3، ص: 302، رقم الحديث: 886.

[2]هو قُرْان بن تمام الأسدي الكوفي نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ (ت81هـ)، المصدر السابق: تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص: 800.

[3]هو أيمن بن نابل ويقال أبو عمرو الحبشي المكي، نزيل عسقلان صدوق يهم، المصدر نفسه، ص: 157.

[4] المحجن: هو عصا في طرفها عقافة، وفلان محجن مال بالكسر أيضا، أي حسن القيام عليه، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت267هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، دار النشر: جامعة أم القرى- مكة المرمة، ط: 1، 1404هـ/1984م، ج: 2، ص: 589.

[5]اخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، باب الميم، ج: 8، ص: 81، وأخرجه ابويعلى الموصلي في مسنده، مسند ابي الطفيل، ج: 2، ص: 197، وأخرجه ابن عدي في الكامل، ج: 1، ص: 434.

[6]مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي الهيثمي(ت 807هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار النشر: مكتبة القدسي- القاهرة، لا. ط، 1414هـ/ 1994،ج: 3، ص: 243.

الفصل الثاني:

قرائن الترجيح وأهميتها.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تعريف القرائن.

المبحث الثاني: قرائن الترجيح عند المحدثين.

الفصل الثاني: قرائن الترجيح وأهميتها

في هذا الفصل سوف أتطرق إلى الكلام عن تعريف القرائن لغة واصطلاحا، بالإضافة إلى بيان أهميتها، كما سأتطرق إلى ذكر القرائن الترجيحية عند المحدثين عموما.

المبحث الأول: تعريف القرائن.

المطلب الأول: لغة واصطلاحا.

لغة: من مادة (قرن)، ويدل على جمع شيء إلى شيء والأخر شيء يَنْتأ بقوة وشدة[1].

والقرينة: نفس الإنسان، كأنهما قد تقارنا، ومن كلامهم، فلان إذا جَاذبَته قرينة بهرها، أي إذا قُرنَت به الشديدة أطَاقهَا، وقَرينة الرَجُلُ: امرأته.

ولعلماء اللغة في مادة (قرن)، عدة معاني منها:

الجمع والضم:

جَمْعُك بَين دابَّتين فِي حَبْل. والحَبْل الَّذِي يُلَزّان بِهِ يُدعَى قَرَناً[2].

المقارنة والمصاحبة:

والقَرَن أَيْضا: الجَمَل المقْرون بآخر[3].

اصطلاحا:

بالرغم من الأهمية البالغة لهذا المصطلح غير أنه لا يوجد لها تعريف منضبط و دقيق عند المحدثين، في أمهات ومصادر الاصطلاح الحديثي، فقط يستعملونها في تطبيقاتهم في حكمهم على الأحاديث. والمتأخرون ذكروا مصطلح القرينة في كتبهم.

قال ابن حجر: " والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن، كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال "[4].

---

[1] معجم مقاييس اللغة: (مصدر سابق) لابن فارس، ج: 5، ص: 77.

[2] تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار النشر: دار إحياء التراث العربي- بريوت، ط: 1، ج: 9، ص: 85.

[3] تهذيب اللغة،(مصدر سابق) للهروي، ج: 9، ص: 88.

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي بن عمير المدخلي، دار النشر: عمادة البحث العلمي- المدينة المنورة، ط: 1404هـ/1989م، ج: 2، ص: 687.

إذا فالقرينة عند المحدثين نلمسها من خلال الجانب العملي في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

وقد عرفها اللحيدان بقوله: " الصارف التابع المتمم للمراد جرحًا وتعديلا "[1].

ولكن هذا التعريف يبقى غير شامل، فهو يختص بمفهوم قرائن الجرح والتعديل، ولم يَتعرض للقرينة المتعلقة بالترجيح بين الروايات المتعارضة.

أما القرائن عند الفقهاء، وهي تدور حول معنى الأمارة، والعلامة، والدليل.

وعرفها الجرجاني: هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول، كالغيم بالنسبة إلى المطر، فإنه يلزم من العلم به الظن بوجود المطر[2].

والقرائن في عُرف الأصوليين، فهم لم يتعرضوا إلى ،تعريفها بمصطلح منضبط وواضح، وقال الإمام الجويني، أن القرائن لا تنضبط بضابط ولا يمكن حصرها[3].

المطلب الثاني: أهمية القرائن.

ترجع أهمية القرائن إلى ما يكون لها من أثر في توضيح مقصود الناقد بمقولته وحكمه في الراوي، وإن خالفه غيره، وبالتالي فهي ترشدنا إلى استنتاج حال الراوي ومعرفة درجة حديثه عند الناقد على ضوء القواعد النقدية ومراتب ألفاظها وعبارتها، وتطبيق جهابذة النقاد لها من غير تكلف ولا شطط[4].

قال الإمام الذهبي: " ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذالك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه، ومقاصده بعبارته الكبيرة[5].

أي أنه أحيانا قد تحتف بالراوي قرائن وملابسات تدل إما على جَرحه أو عدالته، لكن تكون بصورة غير واضحة، فبعد استقراء حاله يُعرف أمره ويميز الصحيح من السقيم.

---

[1] قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد ومعرفته بالراوي وتشدده وباعثه عند المحدثين دراسة تطبيقية: د. دخيل بن صالح اللحيدان، مقال مستخرج من: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة علمية محكمة، العدد السادس والأربعون، ص: 46.

[2] التعريفات: (مصدر سابق) الجرجاني، ص: 36.

[3] ينظر: البرهان في أصول الفقه: للامام الجويني، ص: 219.

[4] ألفاظ وعبارت الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي: أحمد معبد عبد الكريم، د. ت، دار النشر: مكتبة أضواء السلف- الرياض، ط: 1، 1425هـ/ 2004م، ص: 23.

[5] الموقظة في علم مصطلح الحديث(مصدر سابق)، للإمام الذهبي، ج: 1، ص: 82.

قال ابن حجر: " والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد بل يرجحون بالقرائن"[1].

المطلب الثالث: أنواع القرائن.

القرائن عند النقاد عديدة ولا يمكن حصرها، وفيما يأتي ذكر لبعض القرائن مع شرح موجز لها [2]:

أولا: قرائن من حيث الظهور والخفاء.

1. قرائن ظاهرة: وهي تلك القرائن العامة التي يمكن معرفتها بمجرد النظر في الحديث، وهي كثرة الوجود: كقرينة العدد، وقرينة الحفظ، وقرينة الاختصاص، وقرينة المخالفة.

مثال قال ابن أبي حاتم[3]: "وسألت أَبي وأبا زرعةَ عن حديث رواه ابن أَبي حازم"[4] عن الضَّحَّاك بن عُثْمَانَ، عن المِقْبُري عن عبد الله بن وديعة، عن سلْمان، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ؛ في غُسْلِ يوم الجمعة.

قَال المِقْبُري: فحدَّث أَبو عُمارة ابن عَمْرِو بن حَزْم وأنا معه، فقَال: أَوْهَم ابنُ وَدِيعَة؛ سمعتُهُ من سلْمان، وهو يقول: وزيادُة ثلاثةِ أيَّام.

قَال أَبي: " ورواهُ ابنُ أَبي ذئب عن المِقْبُري، عن عُبَيد الله بن وَدِيعَة، عن سَلْمان، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ؛ ولم يذكُرِ الكلامَ الأخير " .

ورواهُ ابنُ عَجْلان عَنِ المِقْبُري، عن أبيه، عن عبد الله بن وَدِيعَة، عن أَبِي ذرٍّ، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – قلتُ لأَبِي: "أيُّهما الصَّحيحُ".

فموضع الشاهد هنا اتفاق نفسان على سلمان والعبرة با لعدد،

قال: "اتَّفَقَ نَفْسانِ على سلمان؛ وهو الصَّحيح".

2. قرائن خفية: وهي عكس الأولى، فهي نادرة وقليلة ولا يمكن معرفتها والتفطن بها، إلاّ لِمن أوتيَّ فهماً سليماً، و علما ثاقبً وفِطنة لا يُقْدر لها، وهذا كان صنيع أطباء الحديث من النقاد الأفذاذ،

---

[1] النكت على ابن الصلاح(مصدر سابق)، لا بن حجر العسقلاني، ج: 2، ص: 687.

[2] استفدت من كلام بلخير حديبي، في رسالته الموسومة بفقه التعامل مع القرائن وأهميته في نقد الحديث، ص، 56- 70.

[3] علل الحديث(مصدر سابق)،لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 545، رقم الحديث: 580.

[4] هو عبد العزيز إبن أبي حازم إبن سلمه بن دينا ر المدني(ت184هـ)، قال فيه بن معين : صدوق، تقريب التهذيب(مصدر سابق)،لابن حجر، ج: 8، ص: 364، وروايته أخرجها

ومن القرائن الخفية، قرينة تغير الرواية عند إعادة الراوي تحديثه بالحديث، قرينة شك الراوي في الحديث، قرينة رواية الراوي عن أهل بلده.

ثانيا: القرائن المختصة بالسند والمتن.

1. قرائن إسنادية: وهي القرائن التي تتعلق بالإسناد من حيث رواية الحديث ومرتبه رواته، وكيفية تحمل الرواية وسماعها، وأيضا من ناحية الاتصال والانقطاع، أو ما يُعْرض لها من خطأ أو كذب فيها.

وقرائن الإسناد تتضمن نوعان: نوع متعلق بصفة الرواية وأنواعها، ونوع متعلق بالاتصال والانقطاع.

2. قرائن متنية: وهي التي تتعلق بصفة مباشرة بالمتن، من حيث ما يتضمنه من ألفاظ و معاني، واردة في ذلك الحديث، وما قد يصيبه من شذوذ أو نكارة، أو اضطراب فيكون المتن على خلاف المعروف المروي عن النبي- صلى الله عليه وسلم -،ومثالها قرينة: مخالفة الحديث للسنة الثابتة، وقرائن المتن نوعان أيضا: قرائن الخطأ والوهم، وقرائن الوضع والبطلان.

ثالثا: قرائن من حيث كونها أصلا، أو تابعة.

1. قرائن أصلية: من وسائل معرفة وإدراك وجود العلة، ونعني بالقرائن الصلية التفرد والمخالفة، وهما أصلان أساسيان في النقد.

مثال عن قرينة المخالفة: قال ابن أبي حاتم[1]: وسألت أَبي وأَبا زرعة عن حديث رواه عبد العزيز عن الزُّهري، عَن محمود بن لَبيد، عن عبَّاد بن تَمِيم عن عمِّه عبد الله بْنِ زَيْدِ بْنِ عاصمٍ؛ قَالَ: رأيتُ النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – مُستَلْقِيًا.

فقالا: "خالَف عبد العزيز الماجِشُونيُّ أصحابَ الزُّهري فِي ذلك، أدخَلَ فيما بين الزُّهري وعبَّادٍ محمودَ بنَ لَبِيد، ولم يُدخِله أحدٌ من الحفَّاظ".

فالنقاد اعلوا ما رواه الماجشون والقرينة المخالفة في التعليل.

2. قرائن تابعة: وهي لازمة للقرائن الأصلية، ولا يمكن أعمالها إلا بها فهي تنفك عنها، فقرائن الترجيح وقرائن التعليل تعد كلها من القرائن التابعة.

[1] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 6، ص: 37_ 38، رقم الحديث: 2298

رابعا: قرائن باعتبار المسلك.

1. قرينة الجمع: وهي قرينة لمعرفة مصدر مخرج الحديث عند وقوع الاختلاف في روايته، والإصابة في عزو الحديث إلى مصدره، ومن هذه القرائن، قرينة كون الراوي واسع الحديث والحفظ، فلو روى حديثا واختلفت الرواية، فجعل النقاد هذه القرينة مرجعا للفصل في ذلك.

2. قرينة الترجيح: وهي القرائن التي تدل على حفظ وإتقان الراوي، في نسبة الحديث إلى أصله، وترجيح روايته على رواية من خالفه، ومن هذه القرائن، قرينة الاختصاص، وقرينة الملازمة.

3. قرينة التعليل: وهي القرائن التي إن وجدت كانت مشعرة بخطأ الراوي، وغلطه في الرواية مثل: قرينة فقدان الحديث من كتب الراوي، حيث أن هذا الفقدان علامة على وجود وهم وخطأ.

4. قرينة دفع العلة: وهي القرائن التي تستوجب إما تصحيحا للرواية، ودفع الخطأ عليه، وإما لبيان الخطأ الواقع في الحديث.

خامسا: قرينة باعتبار أقوال النقاد.

1. قرائن منصوص عليها: وهي أقوالهم في راوي من رواة الحديث، كقولهم: فلان أحفظ، وفلان أتقن، وفلان سلك الجادة، وهذه الأخيرة من القرائن الترجيحية التي يستعين بها نقاد الحديث لمعرفة درجة ضبط الراوي، وحفظه لان الراوي الحافظ المتقن للحديث، لا يُخطئ في الأسانيد والمتون ويخلطها مع بعض.

2. قرائن مسكوت عنها: أي أنه لا يوجد كلام واضح صريح لنقاد الحديث حولها، فهي تُعرف بالنظر الدقيق، والبحث فهي تعد من القرائن الخفية.

سادسا: قرائن باعتبار الظن واليقين.

1. قرائن يقينية: وهي القرائن الثابتة التي يقطع الحكم معها على الرواية، كقرينة، المخالفة الصريحة.

2. قرائن ظنية: وهي القرائن المحتملة الغير ثابتة، ولا يقطع الحكم بوجودها، إن عمل بها في الترجيح بل يعمل بما دلت عليه في النقد الحديثي.

المبحث الثاني: قرائن الترجيح عند المحدثين.

إن قرائن الترجيح كثيرة جدا، فهي تكاد لا تُحصى وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم القرائن وأشهرها، و القرائن قسمان:

القسم الأول: قرائن ظاهرة، وهي معرض بحثنا هذا.

القسم الثاني: قرائن خفية: وهي التي تتعلق بأصل الرواية والتي يتخذ فيها النقاد ترجيح رواية على رواية أخرى.

المطلب الأول: قرائن دالة على ضبط الراوي.

قبل الشروع في ذكر القرائن لابد لنا أن نعرج إلى بيان مفهوم الضبط حتى يتسنى فهم القصد من هذا المطلب

تعريف الضبط:

أولا: لغة: له عدة معاني منها:

ضَبَطه يَضْبُطه ضَبْطا: حفظه بالحزم، فهو ضابط، أي حازم، وقال ابن دُرَيْد: ضبط الرجلُ الشيء يضْبِطه ضَبْطا، إذا أخذه أخذا شديدا[1].

الضبط: حبس الشيء وقد ضبط عليه[2].

ضبط: حفظه حفظ بليغا وأحكمه وأتقنه[3].

اصطلاحا:

عرفه ابن الصلاح بقوله: " أن يكون متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك إن يكون عالما بما يحيل المعاني"[4].

والضبط نوعان: ضبط صدر، وضبط كتاب.

---

[1] تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار النشر: دار الهداية، لا. ت، د. ط، ج: 19، مادة ضبط، ص: 440.

[2] المصدر نفسه: ج: 19، ص: 442.

[3] المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار النشر: دار الدعوة، لا. ت، ج: 1، ص: 522.

[4] معرفة أنواع علوم الحديث(مصدرسابق)، لابن الصلاح، ص: 105.

فأما الأول: وهو الذي يُثبِت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء[1].

قال صالح بن محمد جزرة: " سمعت أبا زرعة، يقول كتبت عن إبراهيم بن موسى الرازي مائة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة ألف.

فقلت له: بلغني أنك تحفظ مائة ألف حديث، تقدر أن تملي عليَّ ألف حديث من حفظ؟

قال: لا، ولكن إذا ألقى عليَّ عرفت[2].

وأما الثاني ضبط الكتاب، وهو صونه له عن تطرق الخلل إليه من حيث سمع فيه، إلى أن يؤدي وإن مَنَع بعضهم الرواية من الكتاب[3].

وبعد هذا التعريج البسيط لمفهوم الضبط وأقسامه، نتطرق إلى ذكر القرائن المتعلقة بضبط الراوي:

والقرائن الدالة على ضبط الراوي هي:

- قرينة الحفظ.
- قرينة التحديث من الكتاب.
- قرينة رواية قصة أو تفصيل في السند أو المتن.
- قرينة الشواهد والمتابعات.
- قرينة سعة رواية المختلف عنه.
- قرينة الاختلاط.

القرينة الأولى: الحـــفظ.

والمقصود به هنا هو حفظ الصدر وتُعد هذه القرينة من أهم القرائن الترجيحية بين الروايات.

قال ابن رجب: "إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد، وانفراد واحد منهم بإسناد أخر، فإن كان المنفرد منهم ثقة حافظا فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد والمتون"[4].

وقال أيضا: " وقد تردد الحفاظ كثيرا في مثل هذا، هل يُرد قول من تفرد بذلك الإسناد لمخالفة الأكثرين له، أم يقبل قوله لثقته وحفظه"[5].

---

[1] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: (مصدر سابق) ج: 1، ص: 28.

[2] سير أعلام النبلاء،(مصدر سابق) للإمام الذهبي، ج: 13، ص: 68.

[3] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،(مصدر سابق) للإمام السخاوي، ج: 1، ص: 28.

[4] شرح علل الترمذي: (مصدر سابق) بن رجب الدمشقي الحنبلي، ج: 1، ص: 55.

[5] المصدر نفسه: ج: 2، ص: 838.

سأل عبد الله بن أحمد أباه عن عاصم بن بهدلة فقال: "ثقة رجل صالح، خير ثقة والأعمش أحفظ منه"[1].

سئل يحي بن معين فقيل له: حماد بن سلمة، أحب إليك أو حماد بن زيد؟ قال: "حماد بن زيد، أحفظ، وحماد بن سلمة ثقة "[2].

قال الشافعي: "لأن يَغْلط به الذي لم يشك إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه، ما حفظ وهم عدد وهو منفرد"[3].

وقد عقب على هذا الإمام ابن حجر قال: فأشار إلى أن الزيادة متى تضمنت مخالفة الأحفظ أو الأكثر عددا تكون مردودة[4].

وقد تترجح عند الناقد رواية الضعيف عند المقارنة بغيره كرواية الحافظ لكن لاعتبارات أخرى.

قال الدارقطني في حديث رواه الدراوردي، وخالفه ابن جريج فرواه عن موسى بن عقبة عن نافع، عن أبي هريرة، "والقلب إلى رواية الدراوردي أميل، وإن كان ابن جريج أحفظ منه، لأن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قد روى هذا الحديث عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مثل قول الدراوردي عن موسى"[5].

فالإمام الدراقطني رجح رواية الدراوردي على رواية ابن جريج مع الفارق بينهما في الحفظ والإتقان، إلا أن الدراوردي وُجِد له متابع على روايته، كما أن للناقد قد يحكم على راوٍ ما بأنه من أحفظ الناس عند تحمله، لكن لا يعتد به عند الأداء ويكون مجروحا.

قال صالح بن محمد جزرة: " ما رأيت أحفظ من الشاذكوني[6]

---

[1] – علل الحديث (مصدر سابق) ابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 420.

[2] العلل ومعرفة الرجال: (مصدر سابق) زين الدين عبد الرحمن بن احمد بن رجب الدمشقي الحنبلي، ج: 1، ص: 420.

[3] اختلاف الحديث: محمد بن إدريس الشافعي(ت 204هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية_ بيروت، ط: 1، 1405هـ/ 1985م، ج: 1، ص: 563.

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح: (مصدر سابق) ، بن حجر العسقلاني، ج: 2، ص: 688.

[5] العلل الواردة في الأحاديث النبوية: (مصدر سابق) للإمام الدارقطني، ج: 8، ص:212.

[6] هو: سليمان ابن داود المنقري، يعرف بالشذاكوني، يكنى أبا أيوب، قال البخاري فيه نظر، ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، (مصدر سابق) الجرجاني، ج: 4، ص: 299.

وكان يكذب في الحديث"[1].

ليتضح لنا أن الحفظ شيء والأداء شيء أخر.

القرينة الثانية: التحديث من الكتاب.

إن الإنسان وبحكم طبيعته البشرية قد يكون عرضة للوقوع في الخطأ والنسيان، ولتفادي هذا الشيء جعلت الكتابة خير معين لحفظ العلم وصيانته من الضياع، والكتابة تُعد من أهم وسائل الضبط والإتقان.

قال ابن المبارك عن كتاب الحديث: " لولا الكتاب ما حفظت"[2].

قال أبو زرعة: "سمعت أحمد بن حنبل ويحي بن مَعين يقولان: "كُلُ من لم يكتب العلم لا يُؤمَن عليه الغلط"[3].

وفي علل ابن أبي حاتم أنَّ أبا زرعة قدم غندر في حديث، على اثنين هما، أبو داود الطيالسي، ويحي بن زكريا، خالفاه في شعبة[4].

وهذه القرينة أحيانا قد لا تكون مطردة في الترجيح، فقد تكون العكس ويُرجِح الناقد خلافا لذلك لخلل في الكتاب.

القرينة الثالثة: رواية قصة أو تفصيل في السند أو المتن.

تعتبر هذه القرينة من العلامات التي تدل على حفظ الراوي وضبطه، فوجود قصة أو تفصيل في السند أو المتن، دليل على حفظ الراوي لما يرويه، وقد يعتبر تقوية لحديثه.

قال الخطيب البغدادي: "وقد يرجع أحد الخبرين بأن يكون مرويا في تضاعيف قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل، لأن ما يرويه الواحد مع غيره أقرب في النفس إلى الصحة مما يرويه الواحد عاريا عن قصة مشهورة"[5].

---

[1] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النشر: دار المعرفة للطباعة والنشر- بيروت –لبنان، ط: 1، 1382هـ/ 1963م، ج: 2، ص: 205.

[2] تقييد العلم: احمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي(ت463هـ)، د. ت، دار النشر: إحياء السنة النبوية – بيروت، لا. ت، ج: 1، ص: 114.

[3] جامع بيان العلم وفضله: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري(ت463هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار النشر: مؤسسة الريان، دار ابن حزم، ط: 1، 1424هـ/ 2003م، ج: 1، ص: 154.

[4] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 458.

[5] الكفاية في علم الرواية: (مصدر سابق) الخطيب البغدادي، ج: 1، ص: 435.

وقال أيضا: "ويُرجح بأن يكون رواي الخبر من هو صاحب القصة، والأخر ليس كذلك، وهذا نحو رواية ميمونة بنت الحارث قالت: تزوجني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ونحن حلالان[1]، فوجب تقديم خبرها على خبر بن عباس، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – تزوجها وهو مُحْرِم،لأنها أعرف بالقصة[2].

وسُئل الدارقطني عن حديث عطاء بن أبي رباح قال: "حديث الحجاج غير مدفوع، لأنه أتى بالقصة على وجهها، وشعبة إختصرها"[3].

قال أبو حاتم: في حديث اخْتَلف فيه قتادة وغيره، فقال: "قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين، لان لسعد بن هشام قصة في سؤاله عائشة عن ترك النكاح[4]، يعني التبتل.

القرينة الرابعة: الشـــواهد والمتابعات.

تعتبر المتابعة موافقة رواي الحديث على ما رواه من قِبَل راوٍ أخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه.

والمتابعة قسمان: هناك متابعة تامة، وهناك متابعة قاصرة[5].

قال ابن الصلاح: "ثم اعلم أنه يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء، وفي كتابيْ البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني–رحمه الله– وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به"[6].

أي بمعنى انه يمكن أن يدخل الضعيف الذي لا يحتمل تفرده، ولا يحتج به وحده، لان المتابع لا اعتماد عليه وإنما الاعتماد على من قبله.

وقد نبه أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين على أهمية المتابعات:

---

[1] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: (مصدر سابق) أبو الحسن القشيري النيسابوري ج: 2، ص: 1031، رقم الحديث: 1410 بلفظ أنه نكحها وهو حلال.

[2] الكفاية في علم الرواية: (مصدر سابق) للخطيب البغدادي، ج: 1، ص: 435. 436.

[3] علل الدارقطني،(مصدر سابق) للدارقطني، ج: 11، ص: 104.

[4] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 3، ص: 714، رقم الحديث: 1203.

[5] ينظر منهج النقد عند المحدثين: نور الدين عتر، ص: 418.

[6] مقدمة ابن الصلاح: (مصدر سابق) لابن الصلاح، ص: 84.

قال الإمام الشافعي- رحمه الله-: " ويُعتبر على أهل الحديث بأنَّ إذا اشتركوا في الحديث عن الرَّجل، بأن يُستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له"[1].

قال الإمام مسلم: "إنما أدخلت من حديث أسباط[2]، وقطن[3]، وأحمد[4]، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات"[5].

قال الإمام أحمد: "الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه، والمنكر أبدا منكرا"[6].

ومن شواهد هذه القرينة عند ابن أبي حاتم، أنه سأل أباه وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان وشعبة، عن سِماك بن حرب، فاختلفا فيه، قال: فقلت لهما: أيهما أصح عندكما؟ فقالا: سفيان أحفظ الرَجُلَيْنْ، ثم قالا: " وقَيس بن الرَّبيع على ضعفه قد تابع سفيان في هذا الحديث "[7].

فقلت لهما: "هل تابع شعبة أحد في هذا الحديث"؟

قال أبي: لا أعلمه.

وقال أبو زرعة: "تابعه عليه عمرو بن أبي المِقدام مع ضعفه".

وللمتابعة **شروط منها**[8]:

---

[1] الرسالة: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ت204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار النشر: مكتبة الحلبي- مصر، ط: 1، 1358هـ/1940م، ج: 1، ص: 380.

[2] هو أسباط بن نصر الهمْذاني، أبو يوسف صدوق كثير الخطأ من الثامنة: ينظر تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ص: 124.

[3] هو قَطن بن نُسَير البصري، الغُبَري، صدوق من العاشرة، ينظر المصدر نفسه، ص: 802.

[4] هو أحمد بن عيسى بن حسان المصري، يُعرف بابن التستُري، صدوق تُكلم في بعض سماعاته، ينظر أيضا المصدر نفسه، ص: 96.

[5] الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: أبو معاذ طارق بن عوض الله، د. ت، دار النشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة، توزيع دار زمزم- الرياض، ط: 1، 1417هـ/1998م، ص: 26.

[6] العلل ومعرفة الرجال: (مصدر سابق) أحمد بن حنبل، ص: 120.

[7] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 6، ص: 658.

[8] الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (مرجع سابق) طارق بن عوض الله، ص: 64.

- صحة الإسناد إلى المتَابِع والمتابَع.
- أن تكون الرواية محفوظة إليهما وليس ذلك من خطأ بعض الرواة عنهما، أو أحدهما، تكون منكرة لا أصل لها.
- أن يكون كل من المتابِع والمتابَع قد سمع هذا الحديث من الشيخ الذي اتفقا على روايته عنه.

كما أن لها (المتابعات) **فوائد منها**[1]:

- تفيد المتابعة أن الراوي ضبط الحديث، وذلك إذا كان ممن وُصف بالخطأ أو الغلط أو الوهم، فإذا وجدت المتابعة دلت على أن الراوي لم يخطئ في حديثه هذا.
- إثبات صحة الزيادة الواردة في المتن أو في السند.
- إذا وجد اختلاف في السند أو في المتن ووجدت لإحدى الروايتين متابعة رجحت إحدى الطريقتين على الأخرى.

القرينة الخامسة: سعة رواية المختلف عنه.

حرص نقاد الحديث على معرفة المكثرين من الرواة ومن يدور عليهم الإسناد في مختلف الأمصار.

قال الإمام ابن المديني: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة:

فلأهل المدينة:

ابن شهاب وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب، ويكنى أبا بكر مات سنة أربع وعشرين ومائة(ت124هـ).

ولأهل مكة:

عمرو بن دينار مولى جُمح ويُكنى أبا محمد مات سنة ست وعشرين ومائة(ت126هـ).

ولأهل البصرة:

. قتادة بن دِعَامة السَّدوسِي، وكنيته أبو الخطاب، مات سنة سبع عشرة ومائة(ت117هـ).

. يحي بن أبي كثير، ويُكنى أبا نضر، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة (ت132هـ)، باليمامة.

---

[1] منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال: د. أبو بكر بن الطيب كافي، د. ت، دار النشر: دار ابن حزم، ط: 1، 1426هـ/ 2005م، ص: 532.

ولأهل الكوفة:

. أبو إسحاق أسمه عمرو بن عبد الله بن عبيد، مات سنة تسع وعشرين ومائة(ت 129هـ).

. سليمان بن مهران مولى بني كَاهِل من بني أسد، ويكنى أبا محمد، مات سنة ثمان وأربعين ومائة(ت148هـ)[1].

فالقصد من عرض هذه الأسانيد أن هؤلاء الستة ممن اعتمد الناس على حديثهم.

قال الإمام الذهبي: "يعني أن غالب الأحاديث الصحاح لا تخرج عن هؤلاء الستة"[2].

قال أبو حاتم: كان أبو إسحاق واسع الحديث يحتمل أن يكون سمع من أبي بَصِير، وسمع من أبن أبي بصير، عن أبي بصير وسمع من العيزار عن أبي بصير"[3].

وهذه القرينة لا يُعْمل بها في الترجيح بين الروايتين، وإنما يعمل بها في ترجيح الوجهين المختلف فيهما بين الرواة.

القرينة السادسة: الاختلاط.

إن القصد من هذه القرينة هو معرفة ضبط الراوي الذي وُصف بالاختلاط، فينظر إلى تلاميذه فإذا كان سماعهم منه قبل الاختلاط فحديثه مقبول، وهو ضابط في تلك الفترة، وينظر إلى من سمع منه بعد الاختلاط فيرد ولا يقبل منه.

والاختلاط في اللغة: هو خلط الشيء بغيره، فاختلط ورجل مخلط: أي حسن المداخلة للأمور[4].

أما في الاصطلاح، فقد عرفه همام سعيد بقوله: "والاختلاط آفة عقلية تورث فسادا في الإدراك، وتصيب الإنسان في أخر عمره، أو تَعرضَ له بسبب حادث ما، كفقد عزيز أو ضياع مال"[5].

والاختلاط له عديد الأسباب: ككبر السن، فقد ولد أو متاع، حرق الكتب .... وغيرها.

قال ابن أبي حاتم: وسئل أبي عن أبي الوليد الطيالسي، وحجاج بن المنهال فقال:

---

[1] العلل: علي بن عبد الله بن جعفر المديني(ت234هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، دار النشر: المكتب الإسلامي- بيروت، ط: 2، 1980م، ج: 1، ص: 37.

[2] تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي،(مصدر سابق) ج: 1، ص: 846.

[3] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 2، ص، 151.

[4] معجم مقاييس اللغة، .(مصدر سابق) لابن فارس، ج: 2، ص: 208.

[5] شرح علل الترمذي، (مصدر سابق) لابن رجب الحنبلي، ج: 1، ص: 103.

أبو الوليد عند الناس أكثر، كان يقال سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء، كأنه سمع منه بآخره، وكان حماد ساء حفظه في أخر عمره[1].

المطلب الثاني: قرائن متعلقة بالإسناد.

وقرائن الإسناد من حيث الإجمال:

- قرينة العدد.
- قرينة الاختصاص بالشيخ.
- قرينة رواية الراوي عن أهل بيته.
- قرينة سلوك الجادة.
- قرينة فقدان الحديث من نسخة الراوي.
- قرينة اعتبار البلدان.
- قرينة احتمال التدليس وصف به.

القرينة الأولى: العـــــدد.

تُعتبر هذه القرينة من أهم القرائن للتميز بين الرواة الثقات، سواء كان اختلافهم في الشيخ الواحد، أو الاختلاف المطلق.

قال الإمام الشافعي –رحمه الله– في ترجيح الحديثين على الأخر: "أما أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد، وأما الحديث الأخر فحَسنُ الإسناد، ولو كان منفرد أثبت، والذي يخالفه أكثر وأثبت منه، وإذا كان هكذا أولى"[2].

وقال أيضا: إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ وهم عدد، وهو منفرد"[3].

قال يحي القطان: "فكنا نظن أن الثوري وهم فيه لكثرة من خالفه"[4].

---

[1] الجرح والتعديل: (مصدر سابق) بن إدريس الرازي، ج: 9، ص: 66.

[2] اختلاف الحديث: (مصدر سابق)، للإمام الشافعي، ج: 8، ص: 633.

[3] المصدر نفسه: ج: 1، ص: 563.

[4] علل الدارقطني: (مصدر سابق) للإمام الدارقطني، ج: 5، ص: 211.

قال أبو حاتم: "والمتصل أشبه لأنه اتفق اثنان عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -[1].

وسأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن القاسم، فقال: أيهما أصح من حديث عطاء بن السائب؟[2]

قال: اتفق ثلاثة أنفس على التوصيل.

وقد ذكر الإمام ابن حجر تفصيلا للترجيح بهذه القرينة، ومتى يُستعْملُ الترجيح بها؟

فقال: "إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله وبين تفرده بالزيادة ظاهرا، لان تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة على غيره من الثقات، إذ لا مخالفة في روايته لهم بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظا، وأكثر عددا، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته ومبنى هذا الأمر على غلبة الظن"[3].

القرينة الثانية: الاختصاص بالشيخ.

لا تقل هذه القرينة عن ما سبقها أهمية في الترجيح بين الرواة المختلفين على شيوخهم المكثرين.

والاختصاص يعود إلى عدة قرائن منها: قوة الحفظ، والملازمة الكثيرة للشيخ، قرابة الراوي...

والاهتمام بهذه القرينة، ومعرفة طبقات أصحاب الحفاظ ومنازلهم من شيوخهم ومراتبهم، يعطي المرء قوة وملكة في تعليل الحديث والترجيح عند الاختلاف[4].

ويعبر المحدثون عن هذه القرينة كقولهم: أحفظ، فلان أثبت، لازمه كثيرا.

قال أبو حاتم: المسعودي أفهم بحديث عون وهو أشبه[5].

وفي حديث اختلف فيه الحسين بن واقد، وابن عيينة على عمرو بن دينار، قال: أبو حاتم: "ابن عيينة أحفظ وأعلم بعمرو منه"[6].

---

[1] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ح: 2، ص: 227.

[2] علل الحديث، (مصدر سابق) ابن أبي حاتم، ج:2، ص 319.

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح: (مصدر سابق) للإمام أبن حجر، ج: 2، ص: 691.

[4] قواعد العلل وقرائن الترجيح: عادل عبد الشكور الزرقي، د. ت، دار النشر: دار الحديث للنشر والتوزيع، ط: 1، 1425هـ، ص: 70.

[5] علل الحديث: (مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 5، ص: 347.

[6] المصدر نفسه: ج: 4، ص: 684.

القرينة الثالثة: رواية الراوي عن أهل بيته.

من المعلوم أن رواية الرجل عن أهل بيته تؤخذ أولى من غيرهم، في الترجيح بها وقد كان الآباء يصحبون أبناءهم معهم لحلقات العلم، فقد كان حرص النقاد على معرفة أحوال الرواة ومسايرة حديثهم ومعرفة مدى صلتهم بقربهم وبعدهم من الشيخ.

فإذا روى الرجل عن أهل بيته وخالفه راوٍ أخر، فإنه يُقدم في الترجيح في هكذا مسألة.

من ذلك اختلاف العلماء في حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه.

قال يعقوب بن شيبة: "إنما استجار أصحابنا أن يُدخِلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها وأنه لم يأت فيها بحديث منكر"[1].

قال ابن رجب: "وأبو عبيدة وان لم يسمع من أبيه تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه"[2].

القرينة الرابعة: سلوك الجادة.

تروى الأحاديث في كثير الأحيان من طرق مشهورة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، وقد يروي مالك حديثا من غير تلك الطريق، فيأتي راو ويرويه من نفس تلك الطريق فيقع سلوكا للجادة.

وقد تعددت اطلاقات العلماء لهذا المصطلح كما يلي:

فهناك من أطلق عليها مصطلح: "لزم الطريق" "فلان لزم كذا"، وهذه العبارة استعملها ابن أبي حاتم .

وهناك من أطلق عليها:

إتباع المجرة، وهذه استعملها الإمام الشافعي في كلامه على حديث خطَّأ فيه شيخه سفيان بن عيينة: "اتبع سفيان بن عيينة في قوله عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن، اتبع المجرة، وقد علق عليه ابن أبي حاتم بقوله: يريد لزم الطريق[3].

---

[1] شرح علل الترمذي، (مصدر سابق)، للإمام ابن رجب الحنبلي، ج: 1، ص: 544.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن احمد الحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، ط: 1، 1417هـ:1996م، ج: 7، ص: 342.

[3] آداب الشافعي ومناقبه: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي الرازي ابن أبي حاتم(ت327هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار النشر: دار الكتب العليمة- بيروت، ط: 1، 1424هـ/2003م، ج: 1، ص، 174.

وهناك من أطلق عليها مصطلح العادة المستمرة، وهذا استعمله الخطيب البغدادي عدما بين سبب خطأ أحد الرواة بقوله: "....سها وجرى على العادة المستمرة في ثابت عن أنس"[1].

القرينة الخامسة: فقدان الحديث من نسخة الراوي.

إن للكتابة دور عظيم عند المحدثين، فقد كانوا يكتبون عن مشايخهم في مجالس السماع، وكانوا يتنافسون على القرب منهم حتى يتسنى لهم حسن الكتابة.

قال أبو عروبة: "في حديث أنكره، "هذا عندي باطل كتبت كتاب شعبة عن بن المصفى من أوله إلى أخره من أصله فما رأيت فيه من ذا مرسلا ولا مسندا"[2].

وقال أبو حاتم: "عن حديث روي عن إبراهيم بن إسماعيل "خطأ، سمعنا أبي نعيم كتاب إبراهيم بن إسماعيل الكتاب كله، فلك يكن لهذا الحديث فيه ذكر"[3].

قال عبد الله بن أحمد: "ذكر أبي حديث وكيع عن شعبة قال: "ليس هو في كتاب غندر"[4].

وقد يتخلف الترجيح بهذه القرينة لكونه غير شامل من حيث الاستقراء لكتب الراوي الواقع عليه الخطأ.

ونقل ابن أبي حاتم قول ابن معين في حديث سأل أباه عنه، فقال: "ليس له أصل، إنما نظرت في كتاب إسحاق فليس فيه هذا".

فسأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقال: "هو عندي صحيح، وحدثنا أحمد بن حنبل بالحديث جميعا عن إسحاق الأزرق.

قلت لأبي: "فما بال يحي نظر في كتاب إسحاق فلم يجده"؟

قال كيف؟ نظر في كتبه كله؟ إنما نظر في بعض وربما كان في موضع أخر[5].

فالتعليل بهذه القرينة يَكمن في عدم وجود الحديث في كتاب من كتب الرواة الثقات.

---

[1] تاريخ بغداد: (مصدر سابق) الخطيب البغدادي، ج: 11، ص: 101.

[2] سؤالات حمزة بن يوسف السهمي: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار مكتبة العارف- الرياض، ط: 1، 1404هـ/1984م، ج: 1، ص: 257.

[3] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن لأبي حاتم، ج: 2، ص: 320.

[4] العلل ومعرفة الرجال: (مصدر سابق) للإمام أحمد بن حنبل، ج: 1، ص: 333.

[5] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 2ن ص: 290.

القرينة السادسة: اعتبار البلدان.

كان للرحلة أثرٌ مهم في حياة المحدثين، إذ فيها يتم جمع شتات الأحاديث المتفرقة عبر الأمصار، وقد أعتمدها المحدثون كمعيار في اختبار الراوي وقد كانت للرحلة عندهم، شان عظيم فالواحد منهم قد يرحل شهورا أو أعواما فقط من أجل طلب أو المعرفة والتفتيش عن حديث واحد.

فقد رحل جابر بن عبد الله إلى مصر ليتأكد من حديث سمعه، وكذا رحل أبو أيوب الأنصاري[1].

قال الخطيب البغدادي: والمقصود في الرحلة في الحديث أمران[2]:

أحدهما: تحصيل علو الإسناد وقِدَم السماع.

ثانيهما: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم و الاستفادة عنهم.

قال أبو عبد الله: "سماع عبد الرزاق من سفيان بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن أرى أملي عليهم فذاك الصحيح جدا، كان القاضي يكتب وكانوا يصححون"[3].

وعند تعارض هذه القرينة مع غيرها من القرائن، قد يُرجِح الناقد بقرينة أخرى غيرها لِمَا ينقدح من خطأ في تلك الرواية، وإن كان الراوي روى قد عن أهل بلده.

قال ابن أبي حاتم: في حديث اختلف فيه أبو نعيم مع يحيى بن حمزة قال: "قال أبي أبو نعيم أحفظ وأتقن، قلت لأبي: يحيى بن حمزة أفهم بأهل بلده، قال: أبو نعيم في كل شيء أحفظ وأتقن"[4].

القرينة السابعة: احتمال التدليس ممن وُصف به

يعتبر التدليس إخفاءً لنوع من العيب والتستر عليه، والتدليس نوعان، وهناك من جعله ثلاثة أنواع والمعمول به نوعان ،وهما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

---

[1] ينظر: الرحلة في طلب الحديث: أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي(ت463هـ)، ص: 115-118.

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي(ت463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، دار النشر: مكتبة المعارف- الرياض، لا. ط، لا. ت، ج: 2، ص: 223.

[3] سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل(ت241هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار النشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط: 1، 1425هـ:2004م، ص: 26.

[4] علل الحديث: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 4، ص: 561.

وقد كان النقاد يتشددون من أهل الحديث يتشددون في معرفة المدلس من غيره والإخبار عنه حتى ينتبه لحديثه.

قال الإمام البخاري-رحمه الله-: لا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعا من الأعمش، وهو يدلس يروي عنه"[1].

قال ابن معين: "كان ابن عيينة يدلس فيقول عن الزهري فإذا قيل له مَنْ دُون الزهري فيقول: لهم أليس لكم في الزهري مقنع ...."[2].

وهناك صيغ موهمة للتدليس: كـ: عن، أن ، قال، ذكر، حدث... ونحوها.

وحكم التدليس كما هو معروف عند المحدثين، بأنه مكروه مذموم عندهم.

قال أبو أسامة حماد بن أسامة: "خرب الله بيوت المدلسين ما هم عندي إلا كاذبون"[3].

---

[1] علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، دار النشر: مكتبة النهضة العربية- بيروت، ط: 1، 1409هـ، ص: 348.

[2] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري(ت463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بن عبد الكبير البكري، دار النشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، لا. ط، 1387، ج: 1، ص: 31.

[3] الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني(ت365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1418هـ/1997م، ج: 1، ص: 107.

المطلب الثالث: قرائن متـعلقة بالمتـــن.

كان للمحدثين اهتمام كبير بنقد الحديث والتفتيش فيه، حتى يَسلَم من التحريف والتأويل ولنقد المتن أسباب توجب ذلك منها:

المخالفة والتفرد، وهما يُعَدَانِ من ركائز وأعمدة النقد عند المحدثين والقرائن المتعلقة بالمتن من حيث الإجمال:

- قرينة مخالفة الخبر للأصول.
- قرينة الراوي لما روى.
- قرينة رواية الحديث بالمعنى.
- قرينة غرابة المتن.

قال ابن الجوزي-رحمه الله-: "قد يكون الإسناد كله ثقات ويكون الحديث موضوعا أو مقلوبا أو قد جرى فيه تدليس وهذا أصعب الأحوال ولا يَعْرِفُ ذلك إلا النقاد"[1].

القرينة الأولى: مخـالفة الخبر للأصـول.

يُعِل المحدثون الخبر إذا تفرد به راوٍ بشيء يخالف الأصول الشرعية المعتبرة، ألا وهي القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والإجماع، مخالفة صريحة، وهذا يمثل تقعيدا عند المحدثين وقد نظروا لها في حُكمِهم على الرواة و المرويات.

كما ذكرنا من قبل، قال الإمام مسلم: " وعلامة المنكر في حديث المحَدِث إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تَكد توافقها فإن كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث"[2].

القرينة الثانية: مخالفة الراوي لما روى.

والقصد بهذه القرينة هو التعليل بثبوت الرواية عن الراوي إذا خالفهما في العمل

ومخالفة الراوي لما روى لها عدة حالات منها:

إذا عمل الراوي بخلاف روايته، فإن العبرة بروايته دون رأيه ولا يسقط العمل بالرواية وهو قول جمهور الأصوليين والمحدثين والفقهاء.

---

[1] الموضوعات: جما الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي(ت597هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار النشر:المكتبة السلفية- المدينة المنورة، ط: 1، 1386هـ/1966م، ط: 3، 1388هـ/ 1968م، ص: 99.

[2] ينظر مقدمة صحيح مسلم: (مصدر سابق) للإمام مسلم، ج: 1، ص: 6.

إذا عمل الراوي بخلاف روايته، وكانت المخالفة بتاريخ بعد روايته وكانت روايته نصا لا تحتمل التأويل فإن الحديث يخرج من أن يكون حجة ويسقط العمل به وأن خلافه يقدح في صحة الحديث وأن العبرة بما رواه لا بما رواه.

فإذا علل نقاد الحديث حديث الراوي بهذه القرينة، لا يعني عدم ثبوت ذلك الحديث وإنما يستحيل أن يروي الراوي أمرا من الأمور وهو يخالفه.

ومن المعلوم أن الرواية مقدمة على الرَّأي المجرد، إذا ثبتا جميعا، ولكن الحُفاظ جعلوا مخالفة الراوي لما روى على وهم الرواية لا مقدمة عليها[1].

القرينة الثالثة: رواية الحديث بالمعنى.

شرط الرواية بالمعنى أن ما يكون ما جاء به الراوي مساويا للأصل في الجلاء والخفاء.

أي: أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى لكن شريطة ألاَّ يتغير معناه الحقيقي.

وللراوي في نقل ما يسمعه أحوال منها[2]:

- ✓ أن يرويه بلفظه فقد يكون بذلك أدى الأمانة كما سمعها.
- ✓ أن يرويه بغير لفظه بل بمعناه وفيه ثمانية مذاهب(لكني لم أوردها خشية الإطالة).
- ✓ أن يَحْذف الراوي بعض لفظ الخبر فينبغي أن ينظر فإن كان المحذوف متعلقا بالمحذوف منه تعلق لفظيا، أو معنويا لم يجر بالاتفاق.

القرينة الرابعة: غـــرابة المتـــــن.

تُعد هذه القرينة أيضا من أهم القرائن عند المحدثين، ومعنى غرابة المتن أن يكون في لفظ الحديث من الغرابة ما يجعل كونه مرفوعا بعيدا[3].

قال الإمام ابن رجب-رحمه الله-: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل منهم لهم فهم خاص، يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان"[4].

---

[1] قواعد العلل وقرائن الترجيح: (مرجع سابق) عادل عبد الشكور عبد الباقي، ص: 96

[2] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت1250هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار النشر: دار الكتاب العربي، ط: 1، 1419هـ/ 1999، ج: 1، ص: 161.

[3] قواعد العلل وقرائن الترجيح: (مرجع سابق) عادل عبد الشكور عبد الباقي، ص: 101.

[4] شرح علل الترمذي: (مصدر سابق) للإمام ابن رجب، ج: 1، ص: 55.

وغرابة متن الحديث عند الناقد تعني أنه بعد عملية البحث والتفتيش يتأكد للناقد أن هذا الحديث لا يمكن نسبته للنبي- صلى الله عليه وسلم -، وإنما هو لغيره، وله حالتان:

- ✓ إذا كان السند واضحا معروفا عند جهابذة الفن، ورجاله ثقات.
- ✓ إذا كان في السند مثلا راوٍ كثير الوهم، أو كذاب، أو وضاع حكم على الحديث في هذه الحالة الوضع بحكم وجود متهم في سند الحديث.

قال ابن أبي حاتم: عن أبيه في تحويل الخَل "ولا أحسبه إلا وهو وهْمُ، يشبه كلام الزهري حتى رأيت من رواية ابن المبارك..."[1].

[1] علل الحديث: (مصدر سابق) للإمام ابن أبي حاتم، ج: 3، ص: 615.

الفصل الثالث: تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال.

المبحث الثاني: تعارض الاتصال والانقطاع.

المبحث الثالث: تعارض الوقف والرفع.

الفصل الثالث: القرائن الترجيحية وضوابط دفعها عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل.

إن التعارض إن وجد بين النصوص، سواء ذلك بين القرآن والسنة، أو بين السنة والسنةنفسها، فليس هو على حقيقته، فقد ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬالنجم: 04 فهو تعارض في الظاهر فقط، ويُرفع ذلك التعارض بإتباع إحدى المسالك، إما بالجمع، أو النسخ، أو الترجيح، فإن تعذر ذلك يُلجأ إلى التوقف بين الروايتين، حتى يوجد لها دليل تُرَجح به، وقد تناول المحدثين هذا المصطلح باسم مختلف الحديث.

وفي هذا الفصل إن شاء الله سوف نتناول الكلام على تعارض القرائن والترجيح بين الروايات المتعارضة، وبيان رأي ابن أبي حاتم في هذا الشأن.

المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال.

المطلب الأول: التعريف بالمسألة.

الفرع الأول: الوصـــــل.

تعريفه لغة: الوصل ضد الهِجران، والوصل أيضا وصل الثوب والخُف، وبينهما وُصلة أي اتصال وذريعة[1].

اصطلاحا: ما اتصل سَنَدُه بسماع كل واحد من رواته مِمْن فوقه، سواء أكان مرفوعا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –،أم موقوفا[2].

الفرع الثاني: الإرسال

تعريفه لغة: أصل يدل على الانبعاث والامتداد، فالرَسْل، السير السهل[3].

[1]مختار الصحاح:(مصدر سابق) زين الدين الحنفي، ج: 1، ص: 340.

[2]علوم الحديث ومصطلحه: د. صبحي إبراهيم الصالح(ت1407هـ)، د. ت، دار النشر: دار العلم للملايين- بيروت، ط: 15، 1984م، ص: 145.

[3]معجم مقاييس اللغة،(مصدر سابق) لابن فارس، ج: 2، ص: 392.

اصطلاحا: ذكر العلماء عدة أوجه منها:

. المرسل اسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -[1].

ما يضيفه التابعي إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -، بالتصريح أو الكناية، سواء من كبار التابعين أو من صغارهم[2].

وهذا التعريف قيده الحافظ ابن حجر بقوله: "أضافه التابعي إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -، أو مما سمعه مِنْ غيره، ليخرج من لَقِيّه كافرا فسمع منه، ثم أسلم بعد وفاته..."[3].

قال الإمام السخاوي بعد ذكر هذا القيد الذي وضعه الحافظ ابن حجر، قال: وكأنهم أعرضوا عنه لندوره"[4].

قال الإمام العراقي: "أنه ما سقط راوٍ من إسناده، فأكثر من أي موضع كان"[5].

ولما كان الاتصال شرطا لصحة الحديث، فالانقطاع ينافي الصحة، فالانقطاع علامة على ضعف في الحديث.

والانقطاع قد يكون في أول السند، وقد يكون في أخره، بل وقد يكون في وسطه، وشاهد القول من هذا هو أن مقصدنا هنا الكلام على الانقطاع في أخر الإسناد وهو ما يطلق عليه بالمرسل.

فلو رُوي الحديث مرة مرسلاً، ومرة أخرى موصولاً، فلأهل الحديث في ذلك أقوال منها:

- ترجيح الرواية الموصولة على الرواية المرسلة، لان ذلك يُعد من قبيل زيادة الثقة.
- ترجيح الرواية المرسلة.

وهناك أيضا الترجيح بالأكثر عددا، أو بمن هو أحفظ.

---

[1] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:(مصدر سابق) لابن عبد البر، ج: 1، ص: 19.

[2] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:(مصدر سابق) للإمام السخاوي، ص: 170.

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح:(مصدر سابق) للإمام ابن حجر، ج: 2، ص: 547.

[4] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:(مصدر سابق) للإمام السخاوي، ج: 1، ص: 170.

[5] شرح التبصرة والتذكرة، (مصدر سابق)، للعراقي، ج: 1ص: 73.

المطلب الثاني: تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند تعارض الوصل والإرسال عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل.

إن المتتبع لمنهج الإمام ابن أبي حاتم في كتابه العلل، من خلال ترجيحاته بين الروايات المختلفة وصلا وإرسالا، يجد أن ابن أبي حاتم لا يسير على منهج مطرد في ترجيح رواية على أخرى، بل عنده لكل حديث قرينة وأحوال تخُصه وحده دون غيره، وهذه القرائن من حيث الإجمال هي:

- قرينة العدد.
- قرينة الحفظ
- قرينة الاختصاص.
- قرينة المتابعة[1].
- قرينة سلوك الجادة[2].
- قرينة رواية الراوي عن أهل بيته[3].
- قرينة اتفاق البلدان.
- قرينة وجود قصة أو تفصيل في السند أو المتن.

تعد هذه القرائن التي رجح بها ابن أبي حاتم عند تعارض الوصل و الإرسال، وهي الفيصل الأخير للترجيح بين الروايات عند تعارضها.

وخشية من طول البحث تطرقت لذكر ثلاثة قرائن منها، وأُوردت عليها مثالين:

أولا: قرينة العدد

تعتبر رواية الجماعة أكثر ضبطا من رواية الواحد، إذ احتمال وقوع الخطأ والوهم فيها بعيدا، بخلاف الواحد فإنه محتمل الوقوع في الخطأ.

---

[1] علل الحديث، (مصدر سابق) ابن أبي حاتم ، ج: 4، ص: 122، رقم الحديث: 75.

[2] المصدر نفسه، ج: 4، ص: 101، رقم الحديث: 1286.

[3] المصدر نفسه ج: 10، ص: 580، رقم الحديث، 1103.

قال ابن المبارك: "إجماع الناس على شيء أوثق في نفسي من سفيان، عن منصور، عن إبراهيم،عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود"[1]

المثال الأول: ترجيح الاتصال

قال ابن أبي حاتم[2]: "سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة[3]، عن أبي نَعامة[4]، عن أبي نَضْرة[5]، عن أبي سعيد، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -: "أنه صلى في نعليه، ثم خلع نعليه فخلع الناس..."[6] الحديث.

فقال أبي: "رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي نَعامة، عن أبي نَضْرة، أن النبي- صلى الله عليه وسلم -...مرسلا".

قال أبي: "أيوب أحفظ، وقد وهَّن أيوب رواية هذا الحديث: حديث حماد بن سلمة، ورواه إبراهيم بن طهمان، عن حجاج الأحول، عن أبي نَعامة، عن أبي نَضْرة، عن أبي سعيد، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -، والمتصل أشبه، لأنه اتفق اثنان عن أبي نضرة عن أبي سعيد، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -".

---

[1] الكفاية في علم الرواية، (مصدر سابق)، ج: 1، ص: 434.

[2] المصدر نفسه، ج: 2، ص: 225، رقم الحديث: 330.

[3] روايته أخرجها أبو داود في مسنده، باب ماروى أبو نضرة، ج: 3، ص: 612، رقم الحديث: 2268، أخرجه ابن سعد في الطبقات، باب ذكر نعل رسول الله، ج: 1، ص: 480.

[4] هو أبو نعامة السعدي البصري، وقيل اسمه عبد ربه، وثقه يحي بن معين، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام المزي، ج: 34، ص: 349، أخرج روايته أحمد في مسنده، ج: 18، ص: 379، رقم الحديث: 11877، الدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في النعلين، ج: 2، ص: 867، رقم الحديث: 1418، ابو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في النعل، علق عليه شعيب الارناؤوط: اسناده صحيح، ج: 1، ص: 485، رقم الحديث: 650.

[5] هو المنذر بن مالك بن قُطعة بضم القاف، العبدي البصري أبو نَضْرة، ثقة ، ينظر: تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ج: 2، ص: 213.

[6] الحديث أخرجه أبو يعلي في مسنده، في مسند أبي سعيد الخدري، ج: 2، ص: 381.

الدراسة والتحليل:

حماد بن سلمة يعد من الأعلام، قال فيه ابن المديني: "من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه في الدين وهكذا قول أحمد بن حنبل فيه"[1].

وقد تُكلم في شيوخه الذين روى عنهم، وروايته عنهم ضعيفة، قال الإمام مسلم: " وحماد يعد عندهم إذا حدث عَن غير ثَابت كحديثه عَن قَتَادَة وَأَيوب وَيُونُس وَدَاوُد بن أبي هِنْد والجريري وَيحيى بن سعيد وَعَمْرو بن دِينَار وأشباههم فَإِنَّهُ يخطئ فِي حَدِيثهمْ كثيرا وَغير حَمَّاد فِي هَؤُلَاءِ أثبت عِنْدهم"[2].

وهناك شيوخ كان ثبتاً فيهم وروايته عنهم تعد مقبولة.

أما من جهة حفظه، فقد قال أبو حاتم: "وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره"، فسماعه في أخر عمره فيه شيء[3].

أما أيوب السختياني، يعد من كبار الحفاظ، فقد أجمع النقاد على ثقته، قال أبو حاتم: "ثقة لا يسأل عن مثله"[4].

قال ابن المديني: "من أثبت أصحاب نافع؟ قال: مالك وإتقانه، وأيوب وفضله.."[5].

قال الإمام الدارقطني: "وَرُوِيَ عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيَانِيِّ، عَنْ أَبِي نَعَامَةَ مُرْسَلًا، وَمَنْ قَالَ فِيهِ عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ وَهِمَ.

وَالصَّحِيحُ عَنْ أَيُّوبَ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي نَعَامَةَ، وَلَمْ يَحْفَظْ إِسْنَادَهُ فَأَرْسَلَهُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ"[6]

فقد رجح الإمام الدارقطني رواية حماد بن سلمة لموافقة غيره له.

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني(ت365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1997، ج: 3، ص: 64.

[2] التمييز: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت261هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، دار النشر: مكتبة الكوثر- السعودية، ط: 3، 1410هـ، ج: 1، ص: 218.

[3] الجرح والتعديل: (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 9، ص: 66.

[4] الجرح والتعديل، (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: ، ص: 256.

[5] المصدر نفسه: ج: 1، ص: 17.

[6] علل الدارقطني:(مصدر سابق) ج: 11، ص: 328.

حماد لو انفرد بهذا الحديث كان حديثه مرجوحا، لأن أيوب أحفظ وأتقن منه، ولكن لما وافقه غيره على روايته، فكانت هي الراجحة.

خلاصة الترجيح:

أن العدد بالغ الأهمية في الترجيح، إذ به رجح الإمام ابن أبي حاتم حديث حماد بن سلمة على حديث أيوب، وتعد هذه القرينة من أكثر القرائن التي يستعملها ويقول عليها في الترجيح.

يمكن للثقة أن يخطئ ويَضْعُف حفظه، فأيوب مع كثرة حفظه غير أنه في هذا الحديث نسي فأرسله، والصحيح رواية من وصله عن أبي سعيد كما قال الدارقطني.

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم[1]: وسألت أبي عن حديث رواه سفيان بن حسين[2]، ومعمر، وبن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي- صلى الله عليه وسلم - قال: "لا فَرَع[3] ولا عَتِيرَة[4]"[5].

ورواه يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -، مرسل.

قلت لأبي: أيهما الصحيح؟

قال: المتصل هو الصحيح.

---

[1] علل الحديث: لابن أبي حاتم،(مصدر سابق) ج: 4، ص: 525، رقم الحديث: 1615.

[2] أخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده: ج: 4، ص: 71، وأخرجه النسائي: كتاب الفرع والعتيرة، ج: 7، ص: 167، رقم الحديث: 4222، قال الالباني: صحيح، أخرجه أحمد في مسنده: ج: 12، ص: 36، رقم الحديث: 7135.

[3] الفَرع بنصب الراء، وهو أول ولد تلده الناقة وكانوا يذبحون ذلك لأهتهم في الجاهلية، غريب الحديث: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار النشر: دار الكتاب العربي- بيروت، ط: 1، 1396هـ، ج: 1، ص: 194.

[4] العَتِيرة: وهي تسمى الرجبية أيضا، وهي ذبائح كانوا يذبحونها في شهر رجب وينسبونها إليه، المصدر السابق: النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، ج: 2، ص: 197.

[5] أخرجه أبو داود في مسنده، مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي(ت204هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار النشر: دار هجر- مصر، ط: 1، 1419هـ/1999م، ج: 4، ص: 63، ما أسند أبو هريرة، رقم الحديث: 2418.

الدراسة والتحليل:

قال أبو حاتم: "سفيان بن حسين صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به"[1].

قال عثمان بن أبي شيبة: "سفيان بن حسين مؤدب المهدي، وكان ثقة مضطربا في الحديث قليلا[2]قال يحي بن معين: "سفيان بن حسين الواسطي ثقة، وكان يؤدب المهدي، وهوصالح، حديثه عن الزهري قط ليس بذاك إنما سمع من الزهري بالموسم، أي بالحج"[3]:.

وأما عن معمر بن راشد، فقد ضُعِف حديثه عن أهل العراق خاصة.

قال يحي بن معين: "إذا حدثك معمر عن العراقيين فَخِفْهُ.."[4].

وكان معمر من الستة الذين كانت تدور عليهم الأسانيد.

قال أحمد بن حنبل: "لا تضم أحدا إلى معمر إلا وجدت معمرا اطلب للعلم منه"[5].

وقال يعقوب بن أبي شيبة: "سماع أهل البصرةمن معمر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه"[6].

وأما محمد بن إسحاق بن يسار: فقد اخْتَلف النُقاد حوله فهناك فريق وثقه، وفريق أخر كذبه.

قال أحمد بن حنبل: "وهو حسن الحديث، وقد وثقه ابن معين"[7].

وهو أيضا ممن دار عليهم الإسناد، فإذا هو يُعتبر في عِداد المكثرين لرواية الحديث.

وقد وصفه الإمام أحمد والدارقطني بالتدليس، وقالوا عنه : صدوقمشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم[8].

---

[1] الجرح والتعديل:(مصدر سابق) لابن لأبي حاتم، ج: 4، ص: 228.

[2] تاريخ بغداد، (مصدر سابق) للخطيب البغدادي، ج: 3، ص: 149.

[3] الجرح والعديل، (مصدر سابق) لابن أبي حات، ج: 4، ص: 28.

[4] شرح علل الترمذي:(مصدر سابق) لابن رجب الحنبلي، ج: 2، ص: 774.

[5] الجرح والتعديل:(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 8، ص: 257.

[6] شرح علل الترمذي:(مصدر سابق) لابن رجب الحنبلي، ج: 2، ص: 766.

[7] ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ابو عيد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النشر: دار المعرفة- بيروت، ط: 1، 1382هـ/ 1963م، ج: 3، ص: 469.

[8] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أبو الفضل احمد بن علي بن حجرالعسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، دار النشر: مكتبة المنار- الأردن، ط: 1، 1403هـ/198م، ص: 51.

خلاصة الترجيح:

. أن العدد هو كفة الترجيح بين هذه الروايات المتعارضة.

. أن الخطأ هنا وقع من يونس بن يزيد في روايته للحديث مرسلا، ولكن الأصل في الحديث الاتصال كما رواه الجمع الكثير عن الزهري.

مثال على ترجيح الإرسال:

قال بن أبي حاتم[1]: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَيف بْنُ هَارُونَ البُرْجُمِي[2]، عَنْ سُلَيمان التَّيمي، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهدي، عن سَلمان؛ قال: سُئِلَ النبيُّ – صلى الله عليه وسلم –: عَنِ الفِراءِ[3]،والسَّمنِ والجُبْنِ.

فَقَالَ: "الحَلاَلُ مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ، والْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، ومَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ".

قَالَ أَبِي: " هَذَا خطأٌ، رَوَاهُ الثِّقاتُ عَنِ التَّيمي، عَنْ أَبِي عثمان، عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم – ، مُرسَل لَيْسَ فِيهِ سَلمان، وَهُوَ الصَّحِيحُ".

الدراسة والتحليل:

سيف بن هارون، وثقه بعض الأئمة وتُكلم فيه البعض الأخر، قال ابن معين: حديثه ليس بشيء، قد قال فيه أيضا جرير بن عبد الله: سيف بن هارون له مناكير[4].

وقال فيه الإمام البخاري: هو مقارب الحديث.

ـ سيف يُعد من الضعفاء، ومخالفته هذه لا تضر لأنه في الضعيف فتفرده مردود.

---

[1] علل الحديث(مصدرسابق) : لابن أبي حاتم، ج: 4، ص: 386، رقم الحديث: 1503.

[2] هو سيف بن هارون البرجمي بضم الموحدة والجيم، الكوفي من صغار الثامنة، تقريب التهذيب(مصدر سابق)، لابن حجر، ج: 1، ص: 408، اخرجه الترمذي في سننه: باب اللباس، كتاب اللباس، ج: 4، ص: 220، رقم الحديث: 1726، اخرجه الطبراني في الكبير: ج: 6، ص: 250، رقم الحديث: 6124، أخرجه البهقي في السنن الكبرى: كتاب: ما يحل وما يحرم من الحيوانات، باب: ماجاء في الضبع والثعلب، ج: 9، ص: 537.

[3] الفرأ مهموز مقصور: وهو حمار الوحش وجمعه فِراء، البداية في غريب الحديث والأثر(مصدر سابق)، لابن الأثير، ج: 3، ص: 422.

[4] علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، دار النشر: مكتبة النهضة العربية– بيروت، ط: 1، 1409، ج: 1، ص: 21.

ـ تضارب أقوال النقاد في الحديث، قال الإمام البخاري: ما أراه محفوظا[1].

ـ ذهب ابن معين والإمام احمد، إلى نكارة هذا الحديث.

ثانيا قرينة الحفظ:

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم[2]: "وسُئِلَ أَبو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو نُعَيم[3] عَنْ سُفْيان عَنْ مُحارِب بْنِ دِثار[4]، عَنْ سُلَيمان بْنِ بُرَيْدَة، عَنِ النبيّ – صلى الله عليه وسلم – : أَنَّهُ صلَّى خمسَ صَلَواتٍ بِوُضُوءٍ واحِد.

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ[5] عَنْ سُفْيان، عن مُحارِب ابن دِثار، عَنِ ابْنِ بُرَيدَة، عَنْ أبيه، عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم –.

فقال أبو زرعة: حديث أبي نُعيم أصح.

دراسة وتحليل:

ـ أبو نعيم من الحفاظ الأثبات، وقد وثقه أبو حاتم قال: هو يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظا جيدا، فقد عرف عنه عدم تغييره لألفاظ الحديث عند روايته له[6].

ـ وثقه أيضا ابن معين لما سأل عن أصحاب الثوري فقال: فهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم[7].

إلا أن ابن معين قدم عليه وكيع، بخلاف أحمد فإنه قدم أبو نعيم على وكيع لأنه أقل خطأ، ووكيع سمع من أبي عروبة بآخره.

---

[1] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجبالحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار النشر: دار السلام، ط: 2، 1424هـ/ 2004م، ج: 2، ص: 818.

[2] علل ابن أبي حاتم(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 623، رقم الحديث: 152.

[3] هو دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي، ثقة من التاسعة، تقريب التهذيب(مصدر سابق)، لابن حجر، ج: 2، ص: 11.

[4] محارب بضم أوله وكسر الراء بن دثار بكسر المهملة وتحقيق المثلثة السدوسي الكوفي القاضي ثقة إمام من الرابعة، تقريب التهذيب(مصدر سابق)، لابن حجر، ج: 1، ص: 160.

[5] أخرج روايته أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: كتاب الزكاة، باب: ماقالوا في منع الزكاة، ج: 2، ص: 353، رقم الحديث: 983، أخرجه إبن ماجه في سننه: كتاب الزكاة، باب: فرض الزكاة، ج: 1، ص: 568، رقم الحديث: 1783، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه: كتاب الجمعة المختصر، باب: الامر بقسم الصدقة في أهل البلد التي تؤخذ منهم الصدقة، ج: 4، ص: 58.

[6] الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 7، ص: 62.

[7] شرح علل الترمذي(مصدر سابق)، لابن رجب، ج: 2، ص: 722.

خلاصة الترجيح:

ـ ترجيح أبي زرعة لرواية أبي نعيم، لأنه يأتي بألفاظ الحديث كما هي من دون تغيير فيها.

ـ مخالفة وكيع أبا نعيم في هذا الحديث فرواه عن ابن أبي بريدة عن أبيه قال ابن خزيمة:" لم يسند هذا الخبر عن الثوري أحد نعلمه غير المعتمر ووكيع ورواه أصحاب الثوري وغيرهما عن سفيان عن محارب عن سليمان بن بريدة عن النبي- صلى الله عليه وسلم -، فإن كان المعتمر ووكيع مع جلالتهما حفظا هذا الإسناد واتصاله فهو خبر غريب غريب"[1].

قال ابن عبد الهادي الدمشقي في بيان مقصد أبي زرعة في هذا الحديث، قال: وكأن أبا زرعة يشير إلى أن رواية سفيان هذا الحديث عن محارب مرسلا أصح من روايته عنه متصلا، لا أن إرساله أصح مطلقا، والله أعلم[2].

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم[3]: وسمعتُ أَبِي وسُئل عَنْ حَدِيثٍ أبي خالدٍ الأحمرِ[4] عن عبد الحميد بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي شُرَيح عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم – : إِنَّ هَذَا القُرْآنَ سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ، وسَبَبٌ[5] طَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ فَتَمَسَّكُوا بِهِ؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا.

وَرَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ سَعِيد المَقْبُرِي، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَير – وَرَوَاهُ أبو أُسَامة عن عبد الحميد بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي حُرَّة، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَير قال النبيُّ – صلى الله عليه وسلم –، مُرسَلً.

قَالَ أَبِي: "هذا أشبهُ، قد أفسد الحديثَيْنِ".

---

[1] صحيح ابن خزيمة، لابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب: ذكر الدليل على أن الله إنما أوجب الوضوء على بعض القائمين... ج: 1، ص: 52.

[2] تعليقة على العلل لابن أبي حاتم: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي(ت744هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جار الله، دار النشر: أضواء السلف- الرياض، ط: 1، 1423هـ/ 2003م، ج: 1، ص: 216.

[3] علل الحديث(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 4، ص: 579-580، رقم الحديث: 1653.

[4] هو سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي صدوق، يخطئ من الثامنة، تقريب التهذيب(مصدر سابق)، لابن حجر، ج: 1، ص: 384، اخرج رويته الطبراني في المعجم الكبير، ج: 22، ص، 188، رقم الحديث: 491، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، فصل في أدمان تلاوة القراءن، ج: 2، ص: 352.

[5] السبب: هو الحبل، النهاية في غريب الحديث والأثر(مصدر سابق)، لابن الأثير، ج: 1، ص: 333

دراسة وتحليل:

أبو خالد الأحمر اجمع النقاد على توثيقه، قال ابن عدي: ..وهو يحتاج إلى بيان فهو سيء الحفظ ويغلط ويخطئ، وقال ابن معين: صدوق وليس بحجة[1].

فهذا القول مما يوهنه.

. أما الليث ابن سعد من كبار الحفاظ الاثبات، ووثقه نقاد الحديث، وسئل أبو زرعة عنه قال: صدوق يحتج بحديثه، وقال ابن معين: هو ثقة[2].

. الليث من أثبت من روى عن سعيد المقبري.

. أما حماد بن أسامة، لم يتكلم فيه أحد من النقاد فقد أجمعوا على ثقته، وقال فيه أحمد بن حنبل: كان ثبتا، لا يكاد يُخطئ[3].

قال ابن سعد كان ثقة مأمونا كثير الحديث، يُدلس وتَبين تدليسه[4].

خلاصة الترجيح:

تعتبر قرينة الحفظ من أهم القرائن في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

الليث بن سعد من اثبت الناس في سعيد المقبري، وقد روى عنه هنا وتقديمه إنما هو بسبب روايته عنه، عن أبيه عن أبي هريرة، وروايته عنه، عن أبي هريرة، لكن في هذا الحديث رواية سعيد لا هي عن أبيه، ولاهي عن أبي هريرة، فالقول بتقديمه ليس له وجه.

ـ ذهب أبا حاتم أن حديث أبي أسامة قد أفسد حديث الليث، وحديث أبي خالد الأحمر، مع أن الإمام البخاري خالفه في الترجيح في هذا الحديث، فقد رجح رواية الليث على غيرها[5].

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال(مصدر سابق)، للجرجاني، ج: 4، ص: 282.

[2] الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 7، ص: 179-180.

[3] .الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم: ج: 3، ص: 133.

[4] الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد البصري المعروف بابن سعد(ت230هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار النشر: دار صادر- بيروت، ط: 1، 1968م، ج: 6، ص: 395

[5] شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني أبو بكر البيهقي(ت 458هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، دار النشر: مكتبة الرشد- الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية- الهند، ط: 1، 1423هـ/ 2003م، باب تعظيم القران، فصل في تعلم القران، ج: 3، ص: 338.

قرينة الاختصاص:

قال ابن أبي حاتم[1]: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِد عن عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: خرَجَ ناسٌ مِنْ مكة يُرِيدُونَ المدينةَ، فأدركهُمُ الْمُشْرِكُونَ، ففتنوهُم، فأعطَوْهُم الفتنةَ؛ فَنَزَلَتْ فِيهِمْ: ٹ ڈ چ چ چ چ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڱ ڱ گ گ ں

چالعنكبوت: 10وَذَكَرَ الحديثَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَينة عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ؛ قَالَ: خَرَجَ ناسٌ ... لَيْسَ فِيهِ: ابْنُ عَبَّاسٍ.

قَالَ: ابنُ عُيَينة أحفظُ وأعلمُ بِعَمْرٍو مِنْهُ.

دراسة وتحليل:

ـ اختلفت أقوال النقاد في الحسين بن واقد، فوثقه بن معين، وقال فيه أحمد: لا بأس به[2].

ـ وسُئل أبو زرعة عنه قال: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: حماد أعلم بحديث ثابت من حسين[3].

ـ أما سفيان بن عيينة، فهو من الثقات ومن أثبت الناس في عمرو بن دينار، قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: أثبت الناس في عمرو بن دينار، ابن عيينة ثم ابن جريج[4].

ـ كان من أثبت أصحاب الزهري وقد ذكره أحمد بعد مالك في الزهري[5].

خلاصة الترجيح:

ـ قرينة الاختصاص بالشيخ تعد من أهم القرائن، ولما كان ابن عيينة بهذه المرتبة في عمرو بن دينار، رجح أبا حاتم رواية ابن عيينة المرسلة.

ـ أخطأ الحسين بن واقد في هذا الحديث فجعله عن ابن عباس، وهو في الأصل موقوف على عكرمة.

المثال الثاني:

(1) علل الحديث(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 4، ص: 683-684، رقم الحديث: 1734.

(2) الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 3، ص: 66.

(3) علل الحديث(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 3، ص: 426.

(4) سؤالات أبي داود للإمام أحمد(مصدر سابق)، لأحمد بن حنبل، ج: 1، ص: 232.

(5) العلل ومعرفة الرجال–من رواية عبد الله(مصدر سابق)، لأحمد بن حنبل، ج: 2، ص: 348.

قال ابن أبي حاتم[1]: "وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه أبو الظَّفَر[2] عَنْ سُلَيمان بْنِ المغِيرة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيّ – صلى الله عليه وسلم – ، قيل له: مَنْ أهلُ الجَنَّةِ؟ مَنْ أهلُ النَّارِ؟ قَالَ: مَنْ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَمْلأَ مَسَامِعَهُ مِمَّا يُحِبُّ".

فَقَالا: هَذَا عِنْدَنَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ حمَّاد بْنِ سَلَمة عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الصِّدِّيق عَنِ النبيّ مُرسَلً وَهُوَ الصَّحيح.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ:" فَمِنْهُمْ مَنْ يُحَدِّث عَنْ سُلَيمان، عَنْ ثابتٍ، عَنِ النبيّ مُرسَلً والوَهَمُ مِنْ أَبِي الظَّفَر".

دراسة وتحليل:

المخالف في هذا الحديث هو أبو الظفر، وهو مُقل الرواية عن شيخه سليمان بن المغيرة، قال فيه أبو حاتم: صدوق[3].

ـ أما سليمان بن المغيرة فقد أجمع النقاد على توثيقه.

. سليمان من أصحاب ثابت البناني، وهو من الطبقة الأولى وذكره ابن المديني بعد حماد بن سلمة في من هم أثبت الناس عن ثابت[4].

خلاصة الترجيح:

ـ اختلاف تلاميذ سليمان بن المغيرة في حديثه، ومخالفة أبو الظفر في هذا الحديث لأصحاب سليمان الذين جعلوا الحديث مرسلا.

ـ سلوك الجادة من أبي الظفر ولزومه الطريق في روايته عن ثابت عن أنس، فهو إسناد مشهور، لأن ثابت معروفا بالرواية عن أنس– رضي الله عنه –

المبحث الثاني: تعارض الاتصال والانقطاع.

---

[1] علل الحديث(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 5، ص: 571، رقم الحديث: 2185.

[2] هو عبد السلام بن مطهر بن حسام الأزدي أبو ظفر، صدوق من التاسعة، تقريب التهذيب(مصدر سابق)، لابن حجر، ج: 1، ص: 601، اخرج روايته البخاري في التاريخ الكبير، ج: 2، ص: 93، رقم الحديث: 1804، وأخرجه الطبراني في الأوسط، ج: 1، ص: 261، رقم الحديث: 1269، وأخرجه البزار في مسنده، ج: 2، ص: 323، رقم الحديث: 6940.

[3] الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 6، ص: 48.

[4] شرح علل الترمذي(مصدر سابق)، لابن رجب الحنبلي، ج: 2، ص: 690.

المطلب الأول: التعريف بالمسألة.

أولا: الاتصال.

لغة: وصل الشيء بالشيء وَصْلاً، وَصُلَه وانتهاء إليه[1].

اصطلاحا: ما سَلِم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كلُّ من رجاله سمع ذلك المَرْويَّ من شيخه[2].

ثانيا: المنقطع.

لغة: قَطَعَ الشيء وفَصَلَ بَعْضَه وأبَانَه، ويقال قُطع بفلان، إذا عجز و انقطع رجاؤه[3].

اصطلاحا: للمنقطع في عرف المحدثين رأيان:

على رأي المتقدمين: قال ابن عبد البر"المنقطع عندي كل ما لا يتصل سواء كان يُعْزى إلى النبي- صلى الله عليه وسلم -أو إلى غيره[4].

وعلى رأي المتأخرين فإن المنقطع: هو الذي سقط من رواته قبل الصحابي راوٍ واحد فقط من أي موضع كان، ولا انحصار له في السقط من موضع واحد[5].

وحكم الحديث المنقطع:

قال الجوزقاني: "أَنْ لَا يَكُونَ الْحَدِيثُ مُنْقَطِعًا، فَإِنَّ الْمُنْقَطِعَ عِنْدَنَا أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمُرْسَلِ"[6].

المطلب الثاني: قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند تعارض الاتصال والانقطاع عند ابن أبـي حـــاتم.

---

[1] القاموس المحيط:(مصدر سابق) ، محمد الفيروزأبادي ص: 1068.

[2] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:(مصدر سابق) بن حجر العسقلاني ص: 70.

[3] المعجم الوسيط:(مصدر سابق) إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، ج: 2، ص: 745.

[4] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:(مصدر سابق) لابن عبد البر، ص: 21.

[5] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: (مصدر سابق) الإمام السخاوي، ص: 195.

[6] الأباطيل و المناكير والصحاح والمشاهير: الحسن بن إبراهيم بن الحسن الجوزقاني(ت543هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار النشر: دار الصميعي- الرياض، مؤسسة الدعوة التعليمية الخيرية- الهند، ط: 4، 1422هـ/2002م، ج: 1، ص: 135.

لابن أبي حاتم في الترجيح بين الروايات المتعارضة، منهجا غير مطرد في ذلك، فكل حديث عنده بحسب ما يحتف به من قرائن يُرَجح بها، والقرائن التي رجح بها ابن أبي حاتم في مبحث تعارض الاتصال والانقطاع هي كما يلي:

- قرينة العدد.
- قرينة الحفظ
- قرينة الاختصاص
- قرينة الرواية من الكتاب[1].
- قرينة المتابعة[2].
- قرينة احتمال التدليس[3].
- قرينة اتفاق البلدان[4].
- قرينة فقدان الحديث من أصل الشيخ[5].
- قرينة وجود قصة أو تفصيل في السند أو المتن[6].
- قرينة الاختلاط[7].

فهذه جُلّ القرائن التي وقفت عليها في كتاب علل الحديث، والتي استعملها ابن أبي حاتم، للترجيح بين الروايات المتعارضة في هذا الباب.

وفيما يلي أمثلة على تطبيق ترجيح قرينة العدد بين روايتين إحداهما أعِلّت بالاتصال، والأخرى أعِلّت بالانقطاع.

قرينة العدد

وهي من أهم قرائن الترجيح عند ابن أبي حاتم، وقد استعملها كثيرا كما يأتي:

---

[1] علل الحديث، (مصدر سابق) ابن أبي حاتم: ج: 6، ص: 272، رقم الحديث: 2519.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ج: 2، ص: 389، رقم الحديث: 461.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ج: 3، ص: 106، رقم الحديث: 731.

[4] ينظر: المصدر نفسه: ج: 5، ص: 109-110، رقم الحديث: 1844.

[5] ينظر: المصدر نفسه: ج: 4، ص: 26، رقم الحديث: 1224.

[6] ينظر: المصدر نفسه: ج: 3، ص: 201-202، رقم الحديث: 799.

[7] ينظر: المصدر نفسه: ج: 6، ص: 226، رقم الحديث: 2472.

المثال الأول ترجيح الانقطاع:

قال ابن أبي حاتم[1]: "وسئل أبو زرعة عن حديث سهل بن عثمان العسكري، عن حفص بن غياث، عن الحجاج بن أرطأة، عن عطاء[2]، عن حُمْران بن أبان، عن عثمان، عن النبي- صلى الله عليه وسلم -: "أَنَّهُ توضَّأَ ثَلاثًا ثَلاثًا، إلا مَسْحَ رأسِه مَرَّةً".

قال أبو زرعة: روى هذا الحديث حماد بن يزيد، وحماد بن سلمة، وهشيم، وعباد بن العوام[3]، وابن أبي زائدة عن حجاج، عن عطاء، عن عثمان، ....مرسلاً.

ورواه يزد بن أبي حبيب، وأسامة بن زيد، والليث، وابن لهيعة، عن عطاء، عن عثمان...مرسلاً.

ورواه ابن جريج[4]، عن عطاء: أنه بلغه عن عثمان...مرسلاً، وهو الصحيح عندنا.

دراسة وتحليل:

. حَفص بن غَياث:

وللعلماء كلام كثير في الثناء عليه وتوثيقه، ولكنه لما ولي القضاء جفا كتبه.

قال العجلي: "ثقة مأمون فقيه"[5].

قال يعقوب بن شيبة: حفص ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض حفظه[6].

قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبا زرعة يقول: حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضى فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا"[7].

وأما هُشيم بن بَشير، فهو من خالف حفص في رواية هذا الحديث.

قال الإمام أحمد: "لَيْسَ أحد أصح حَدِيثا عَن حُصَيْن من هشيم"[1].

---

[1] علل الحديث: لابن أبي حاتم،(مصدر سابق) ج: 1، ص: 640، رقم الحديث: 164.

[2] هو عطاء بن أبي رباح القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه لكنه كثير الإرسال، ينظر تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ج: 1، ص: 675.

[3] أخرج روايته ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارات، باب في مسح الرأس كم من مرة، ج: 1، ص: 22، رقم الحديث، 133.

[4] أخرج روايته عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطهارة، باب كم الوضوء من غسلة، ج: 1، ص: 40، رقم الحديث: 124، وأخرجه أحمد في مسنده، ج: 14، ص: 241، رقم الحديث 578.

[5] سير أعلام النبلاء:(مصدر سابق) للإمام الذهبي، ج: 9، ص: 23.

[6] المصدر نفسه: ج: 9، ص: 24.

[7] الجرح التعديل:(مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 3، ص: 186.

كما أن هُشيم قد وُصِف بالتدليس وكان معروفا به.

وأما عباد بن العوام، فقد وثقه عدد من النقاد كابن أبي حاتم، وأبو داود، ويحيى بن معين.

قال ابن سعد: "كان من نبلاء الرجال في كل أمره"[2].

وهناك من اتهمه، قال الإمام أحمد بن حنبل: "عباد بن العوام مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة"[3].

فعطاء بن أبي رباح لم يسمع هذا الحديث من عثمان، وإنما أرسله عنه، فروايته عن عثمان تكون في محل الانقطاع.

فمدار الإسناد يتمحور على حجاج بن أرطأة، وقد أورد بن أبي حاتم الروايات الأخرى من باب المتابعة لرواية حجاج الراجحة.

وذهب الإمام الدارقطني إلى تصحيح الروايتين قال: "فَإِنْ كَانَ حَفِظَ حَفْصُبْنُ غِيَاثٍ هَذا عَن الْحَجَّاجِ، فَقَد زَادَ فِيه حُمْرَانَ، هذه زيادةٌ حسنَةٌ، وَحَفْصٌ مِنَ الثِّقَاتِ"[4].

خلاصة الترجيح:

. أن رواية الجماعة مقدمة على رواية الواحد، إذ الخطأ بعيد الوقوع فيها.

. ترجيح الرواية المنقطعة من حيث سياق الإسناد، ولكن لا يعني هذا بالضرورة صحة العمل بها.

. ورود الحديث مرة منقطعا، ومرة متصلا، في هذه الحالة يستوجب للمحدثين من إعمال الترجيح بين الروايتين.

المثال الثاني:

---

[1] سؤالات أبي داود للإمام أحمد:(مصدر سابق) أحمد بن حنبل، ج: 1، ص: 323.

[2] سير أعلام النبلاء:(مصدر سابق) للإمام الذهبي: ج:8 ، ص: 512.

[3] الجرح والتعديل:(مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج: 6، ص: 83.

[4] علل الدارقطني:(مصدر سابق) للإمام الدارقطني، ج: 3، ص: 28.

قال ابن أبي حاتم[1]: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ فُضَيل[2]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إبراهيم[3]، عَنْ عَلقَمَة، عَنْ عبد الله قال: "سَلَّمْتُعلى النبيّ – صلى الله عليه وسلم – وهُوَ فِي الصَّلاة، فردَّ عليَّ، فلمَّا قَدِمْتُ من الحَبَشَة ... وَذَكَرَ الحديثَ".

قَال أَبِي: هذا خطأٌ؛ إنما يرْويه الأعمشُ[4]، عن إبراهيم، عن عبد الله، عن النبيِّ– صلى الله عليه وسلم –، مرسَلاً، لا يَقُول فيهِ: عَلْقَمَة.

دراسة وتحليل:

محمد بن فُضَيل فقد اختلف العلماء في اطلاقتهم عليه، فهناك من وسمَّه بالثقة، أمثال يحي بن معين، وهناك من رماه بالتشيع كأحمد بن حنبل، وأبو داود[5].

قال يحي ابن معين: "سمع من عطاء بن السائب بآخره، وكان قد خلط".

وقال أحمد بن حنبل: "هوحسن الحديث، شيعي"[6].

فابن أبي حاتم لم يذكر الراوي المخالف، بين هاتين الروايتين المتعارضتين، فقد اكتفى بذكر الرواية الراجحة فقط ألا وهي رواية الأعمش.

فالحاجة إلى ذكر الروية المتابعة لرواية الأعمش، لان الثوري، وشعبة، وزائدة، وأبا معاوية، وحفص بن غياث، رووه عن الأعمش، عن إبراهيم، ولم يذكروا فيه علقمة، فبهذا يصير الحديث منقطعا، وقد رجح انقطاعه جمع من الحفاظ، منهم أبو حاتم الرازي، فقال: في رواية محمد بن فُضَيل: أنها خطأ.

قال ابن رجب: "وتصرف البخاري يدل على خلاف ذلك، وأن وصله صحيح"[1].

---

[1] علل الحديث: لابن أبي حاتم، (مصدر سابق) ج: 2، ص: 146، رقم الحديث: 274.

[2] وهو محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ينظر تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ج: 9، ص: 405، وروايته أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة، ج: 2، ص: 62، رقم الحديث: 1194.

[3] هو إبراهيم بن يزيد ين قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي، ثقة إلا أنه يرسل كثير، ينظر تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ج: 1، ص: 69.

[4] وروايته أخرجها أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، ج: 6، ص: 28، رقم الحديث: 3563.

[5] تهذيب الكمال في أسماء الرجال:(مصدر سابق) للإمام المزي، ج: 26، ص: 478.

[6] سير أعلام النبلاء:(مصدر سابق) للإمام الذهبي، ج: 9، ص: 174.

خلاصة الترجيح:

. يرى ابن أبي حاتم أن المعروف من رواية الأعمش الرواية المنقطعة، فيكون من رواها عنه بالاتصال قد وقع في الخطأ.

. أن رواية الجماعة مقدمة دائما، على رواية من هم أقل عددا.

. اختلاف النقاد في الحكم على هذه الرواية، فمن ناحية نجد أن أبا حاتم قد حكم على الموصولة بالخطأ، بينما نجد الإمام البخاري ومسلم، قد ذهبوا إلى تصحيحها.

إذا فإن ابن أبي حاتم من منهجه في الترجيح بين الروايات إعمال القرائن، فكل حديث عنده يخضع لقرائن تحتف به، وليس له ضابط يضبطه في ذلك، فقرائن الترجيح كثيرة ولا يمكن حصرها.

وأما أكثر القرائن استعمالا في الترجيح عند ابن أبي حاتم، هي قرينة العدد، والحفظ.

مثال على ترجيح الاتصال:

قال ابن أبي حاتم[2]:"وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة ،عَنِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي مَرزوق عَنْ فَضالَة بْنِ عُبَيد: أنَّ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم –: أُتِيَ بإناءٍ فشَرِبَ، فَقَالُوا: يَا رسولَ اللَّهِ، هَذَا يومٌ كنتَ تصومُه، قَالَ: أَجَلْ، وَلَكِنِّي قِئْتُ فَأَفْطَرْت".

قَالَ أَبِي: "بَيْنَ أَبِي مَرزوق وفَضالَة: حَنَشٌ الصَّنعاني، مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ، ابْنِ إِسْحَاقَ".

دراسة وتحليل:

ـ رويا الحديث متصلا بزيادة حنش الصنعاني، وهذه الرواية أخرجها أحمد في مسنده.

ـ عدم تصريح أبو حاتم على مكان الخطأ، هل هو من حماد أمْ من ابن إسحاق.

ـ رواهُ الدَّارقُطْنِيّ عن عليّ بن مُحَمَّد الْمصْرِيّ عن يحيى بن عثْمان بن صالح عن أَبيه عَن الْمفضل بن فضَالة وآخر عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي مرزوق عَن حَنش بِهِ هذا إِسناد ضعيف أَبو مرزوق التجِيبِي لا يُعرف اسمه،ولم يسمع من فضَالة بن عبيد[3].

ثانيا قرينة الحفظ:

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري:(مصدر سابق) لابن رجب الحنبلي، ج: 9، ص: 289.

[2] المصدر نفسه: ج: 3، ص: 63، رقم الحديث: 691.

[3] مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجهأبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكرالبوصيري الكناني(ت840هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار النشر: دار العربية- بيروت، ط: 2، 1403هـ، ج: 2، ص: 66.

قال ابن أبي حاتم: "وسمعتُ أَبِي وحدَّثنا بحديثٍ عَن هارون بْن سَعِيد الأَيْلي، عَنْ خَالِدِ بْنِ نِزَار، عَنْ إِبْرَاهِيمَ – يعني: ابن طَهْمان – قَالَ: حدَّثني عَاصِم بْن أَبِي النَّجُود، عَنْ حُمْران مولى عُثْمَان؛ أَنَّهُ قَالَ: صلَّى عثمانُ صلاة من الصَّلَوات – قَالَ عَاصِم[1]: يُرَوْنَ أَنَّها صلاةُ العَصْر – قَالَ: أمَا إِنِّي أردتُّ أن أُحَدِّثَكُمْ حديثًا عَنْ رَسُولِ الله – صلى الله عليه وسلم – ، ثم بدا لي ألاَّ أُحَدِّثَكُموه، فَقَالَ لَهُ الحكم بْن العاص حدِّثنا يا أميرَ المؤمنين؛ فإمَّا خيرٌ فنأخُذُ بِهِ، وإمَّا شرٌّ فَنَتَّقِيهِ فَقَالَ عُثْمَان: توضَّأَ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم – لِهذه الصَّلاة ... فذكر الحديثَ فِي فضل الوُضُوء والصَّلاة".

قَالَ أَبِي: "إِنَّمَا يُرْوَى عاصمٌ عَنْ مُوسَى بن طَلْحة، عن حُمْران، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النبيِّ".

دراسة وتحليل:

إبراهيم بن طهمان يُعد من الثقات عند نقاد الحديث.

قال ابن المبارك: إبراهيم بن طهمان صحيح الكتب، وقال ابن معين: لا بأس به[2].

ـ يرى أبو حاتم أن حديث ابن طهمان منقطع، ورجح موسى بن طلحة بن عاصم وحمران، وقال غيره بوجود واسطة بين عاصم وموسى بن طلحة، فيكون حديث ابن طهمان منقطع.

قال الدارقطني: "تفرد به أبو عوانة عن عاصم، عن المسيب، عن موسى، وفيه ألفاظ لم يأت بها غيره"[3].

خلاصة الترجيح:

---

[1] هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي، صدوق له أوهام، من السادسة، تقريب التهذيب(مصدر سابق)، لابن حجر، ج:1، ص: 456، وروايته أخرجها أبو داود الطيالسي في مسنده، أحاديث عثمان بن عفان بن أبي العاص، ج: 1، ص: 76، رقم الحديث: 77، وأخرجه أحمد في مسنده، ج: 1، ص: 521، رقم الحديث: 484، وأخرجه البزار في مسنده، مسند عثمان رضي الله عنه، ج: 1، ص: 94، رقم الحديث: 427-428.

[2] الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 108.

[3] أطرف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم -: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي المعروف بابن القيسراني(ت507هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1419هـ/ 1998م، ج: 1، ص: 165.

ـ أهمية قرينة الحفظ في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

ـ الانقطاع علة تُرد بها الرواية وإن كان راويها ممن وصف بالحفظ.

ـ ترجيح الرواية المتصلة على الرواية المنقطعة، وهي رواية ابن طهمان، لكون من رواها قد حفظ هذا الحديث، بينما غاب حفظه عن ابن طهمان.

قرينة الاختصاص:

قال ابن أبي حاتم[1]: "وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أُسَامَةُ بْنُ زيد عن الزُّهري، عن عبد الرحمن بن أَزْهَر؛ قال: رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يَسْأَلُ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ – وأنا غلامٌ شابٌّ – فأُتِي بِشَارِبٍ، وأمرهُمْ فَضَرَبوه، فَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَ بنعلِه ... وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ"[2].

فَقَالا: لَمْ يَسْمَع الزُّهْرِيُّ هَذَا الحديثَ مِنْ عبد الرحمن بن أَزْهَر، يُدخَلُ بينهم: عبد اللهُ ابنُ عبد الرحمن بْنِ أَزْهَر.

قلتُ لَهُمَا: "مَنْ يُدْخِلُ بينهم ابنَ عبد الرحمن بنِ أَزْهَر.

قَالا: "عُقَيل بْنُ خَالِدٍ" .

دراسة وتحليل:

ـ أسامة بن زيد أُختلِف فيه النقاد فهناك من وثقه، وهناك من ضعفه.

قال عبد الله بن حنبل قال أبي: روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير، قلت له: إن أسامة حسن الحديث، فقال تدبر في حديثه فستعرف النكرة فيها[3].

أسامة بن زيد ليس من المقدمين من أصحاب الزهري، قال فيه أحمد: وأسامة في الزهري ليس به بأس[4].

خلاصة الترجيح:

---

[1] علل الحديث(المصدر السابق)، لابن أبي حاتم، ج: 4، ص: 172، رقم الحديث: 1344.

[2] أخرجه أحمد في مسنده، مسند المدنيين، ج: 27، ص: 365، رقم الحديث: 16810، وأخرجه أبي داود في سننه، كتاب: الحدود، باب: إذا تتابع في شرب الخمر، ج: 4، ص: 284، رقم الحديث: 4491، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب: الأشربة والحد فيها، باب: ماجاء في عدد حد الخمر، ج: 8، ص: 320، رقم الحديث: 17316.

[3] الجرح والتعديل(المصدر السابق)، لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 284.

[4] شرح علل الترمذي(مصدر سابق)، لابن رجب الحنبلي، ج: 2، ص: 676.

ـ إن الاختصاص من أهم القرائن في الترجيح بين الروايات المتعارضة، خاصة إذا تعلق الأمر بالرواة المكثرين.

ـ إن الزهري لم يسمع من عبد الرحمن بن أزهر وقد وهم أسامة بن زيد في كلامه بسماع الزهري من عبد الرحمن بن أزهر[1].

ـ ذهب أبو حاتم إلى أسامة بن زيد أخطأ في هذا الحديث مع وجود المخالف له.

المبحث الثالث: تعارض الوقف والرفع.

[1] المراسيل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 190.

المطلب الأول: التعريف بالمسألة.

الفرع الأول: الوقف.

تعريف الوقف:

لغة: وهو أصل يدل على تمَكُن في شيء ثم يُقاس عليه، منه وقَفْتُ أقف وقُوفًا[1].

اصطلاحا: الموقوف ما قصر بواحد من الصحابة قولا له أو فعلا، أو نحوهما ولم يتجاوز به إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- سواء اتصل إسناده إليه أو لم يتصل[2].

وعلق ابن حجر على الحاكم في اشتراط الموقوف أن يكون غير منقطع إلى الصحابي قال " وهو شرط لم يوافقه عليه أحد "[3].

الفرع الثاني: الرفع.

لغة: أصل يدل على خلاف الوضع، تقول رفعت الشيء رفعا، وهو خلاف الخفض ومرفوع الناقة في سيرها، خلاف الموضوع[4].

اصطلاحا: هو ما نُسب إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – من قوله أو فعله[5]

ـ كل ما أضيف إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- قولا أو فعلا أو تقريران سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي أو من بعدهما حتى يدخل فيه قول المصتفي ولو تأخروا، قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمنقطع، والمعضل والمعلق، لعدم اشتراط الاتصال ويخرج الموقوف والمقطوع لاشتراط الإضافة المخصوصة[6].

وللعلماء أقوال في الحديث إذا روي مرة مرفوعا، وروي أخرى موقوفا:

1 ـ يحكم له بالرفع: كما قال به ابن الصلاح، والعراقي: أن الراوي إذا روى الحديث مرفوعا وموقوفا فالحكم للرفع لأن معه في حالة الرفع زيادة هذا هو المرجح عند أهل الحديث[7]

---

(1) معجم مقاييس اللغة،(مصدر سابق) لابن فارس، ج 6، ص 135.

(2) شرح التبصرة والتذكرة،(مصدر سابق) للإمام العراقي، ج12، ص148

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح، (مصدر سابق) للإمام ابن حجر العسقلاني، ج1، ص 512.

(4) معجم مقاييس اللغة،(مصدر سابق) لابن فارس، ج2ن مادة رفع، ص 423.

(5) الموقظة في علم مصلح الحديث، (مصدر سابق) للإمام الذهبي ، ص41.

(6) فتح المعين بشرح ألفيه الحديث(مصدر سابق)، للإمام السخاوي، ج 1، ص 102.

(7) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث(مصدر سابق)، للسخاوي، ص 177.

2 ـ الحكم لمن وقف: حكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث.

3 ـ وهناك من قال بالتفصيل في الأمر: " أن يرفع الحديث ثقة فيقفه آخر فترك هذا وجه له لأن الرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، إلا أن يقفه الأكثرون ويرفعه واحد فالظاهر غلطة وإن كان الجائران يكون حفظ دونهم[1]. انتهى ونسب هذا القول لابن الجوزي.

4 ـ نقل عن الشافعي أنه يحمل الموقوف على مذهب الراوي والمسند على روايته[2].

المطلب الثاني: تعارض قرائن الوقف والرفع عند ابن أبي حاتم.

اعتمد ابن أبي حاتم في ترجيحه الوقف على الرفع، على قرائن راجحة، من خلال إعمالها على تلك الرواية ليستند له الحكم بعدها بما يراه صحيحان والقرائن التي استخدمها في هذا الباب من حيث الإجمال هي:

- قرينة العدد.
- قرينة الحفظ.
- قرينة الاختصاص.
- التحديث من الكتاب[3]
- سلوك الجادة[4]
- قرينة الاختلاط[5]
- قرينة اتفاق البلدان[6].

فهذه القرائن بمجملها رجح بها الإمام ابن أبي حاتم عند تعارض الوقف والرفع في كتابه العلل، وهي تمثل ميزات توزن به المرويات عند تعارضها، ولكن العمل بالقرائن ليس له حكم مطرد عند أهل الحديث أو لا تعتبر هذه القرائن قواعد ثابتة بل هي ملابسات تحتف بالحديث فيحكم لكل حديث بما يلزمه وحده.

---

[1] المصدر نفسه، ج1، ص 178.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص 178.

[3] علل الحديث(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 5، ص: 533-534، رقم الحديث: 2166.

[4] المصدر نفسه ج: 1، ص: 471، رقم الحديث: 49.

[5] المصدر نفسه، ج: 1، ص: 239، رقم الحديث: 75.

[6] المصدر نفسه، ج: 1، ص: 574، رقم الحديث: 116.

مثال عن قرينة العدد:

قال ابن أبي حاتم[1] "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبيدة بن الأسود، عن القاسم بن الوليد، عن قتادة، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، عن النبي – صلى الله عليه وسلم– في المسح على الخفين"؟ [2].

قالا: هو خطأ، إنما هو: عن موسى بن سلمة، عن ابن عباس، موقوفا.

دراسة وتحليل:

عبيدة بن الأسود قال عنه ابن حبان " ويعتبر حديثه إذا روى بين السماع في روايته وكان فوقه ودونه ثقات"[3].

قال أبو حاتم " ما بحديثه بأس "[4].

القاسم بن الوليد قال ابن معين: "أنه ثقة "[5].

قال ابن حبان: " القاسم بن الوليد روى عنه عبيدة بن الأسود، وهو يخطئ ويخالف"[6].

ـ في هذا الحديث أخطأ القاسم في روايته، إذ أبدل سلمه بسعيد بن جبير.

خلاصة الترجيح:

ـ مخالفة القاسم لرواية الجماعة، فرواية الجماعة مقدمة، خاصة إذا وصف الراوي بمخالفته لغيره.

ـ أيضا أن سعيد مشهور بالرواية عن ابن عباس، فالقاسم سلك الجادة بروايته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، فظن أن الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا.

---

[1] المصدر السابق: علل الحديث، لابن أبي حاتم، ج1ن ص 420، رقم الحديث 15.

[118] هو عبيدة بن الأسود ابن سعيد الهمداني الكوفي، من الثامنة، صدوق ربما دلس، تقريب التهذيب، (مصدر سابق)، ابن حجر العسقلاني، ج: 1، ص: 650.

[3] الثقات، محمد بن حيان بن أحمد بن معاد البستي (354 هـ) د.تن دار النشر، دائرة المعارف العثمانية بحيد رابادن الهند، ط:1 1393 هـ 1973 م، ج1، ص 437.

[4] تهذيب الكمال في أسماء الرجال،(مصدر سابق) للإمام المزي، ج 19، ص 272، رقم 3759.

[5] الجرح والتعديل، (مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج1، ص 123.

[6] الثقات(مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج7ن ص 338، رقم 10346.

المثال الثاني: في ترجيح الرفع على الوقف.

عن ابن أبي حاتم[1]، قال: "سألت ابي عن حديث رواه شعيب بن إسحاق[2]، عن الأوزاعي، عن يحي، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، موقوف" من صام رمضان إيمانا واحتسابا".

قال أبي: يرون هذا الحديث من حديث الأوزاعي مرفوعا

الدراسة والتحليل:

- قال ابن سعد: "شعيب بن إسحاق كان ثقة"[3]
- شعيب بن إسحاق سمع من سعيد بن أبي عروبة في آخر رمق[4]
- مخالفة شعيب لجماعة من أصحاب الأوزاعي، مما جعل روايته هي المرجوحة.

خلاصة الترجيح:

إذا خالف الراوي عددا من الرواة في شيخ معين، فإن روايتهم ترجح على روايته.

شعيب جعل الحديث موقوفا، والراجع في الحديث الرفع، وبما ان شعيب لم يعرف بوقف المرفوع فلم يكن لروايته تدقيق كبير عند نقاد الحديث.

قرينة الحفظ:

قال ابن أبي حاتم[1]: "وسمعتُ أَبِي وذكَرَ حديثَ عليِّ ابنِ جعفرٍ الأحمرِ[2] عن عبد الرحيم بن سُلَيمان، عن أَشْعَثَ عَنِ الحَسَن عَنْ أَبِي موسى الأشعري، عن النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – قال: الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْس".

---

[1] علل الحديث،(مصدر سابق) لابن أبي حاتم، ج3، ص 93، رقم 717.

[2] هو شعيب بن اسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري، ثقة رمي بالإرجاء (ت89هـ)، تقريب التهذيب(مصدر سابق)، لابن حجر العسقلاني، ج: 1، ص: 266.

[3] الطبقات الكبرى(مصدر سابق)، لابن سعد، ج: 7، ص: 472.

[4] سؤالات أبي داود للإمام أحمد(مصدر سابق)، لأحمد بن حنبل، ج: 1، ص: 158.

فَقَالَ أَبِي: ذاكَرْتُ أَبَا زُرْعَةَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حدَّثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى عَنْ عبد الرَّحيم، فقال :"عن أبي موسى الأشعريّ، موقوفً".

دراسة وتحليل:

ـ علي بن جعفر هو من الثقات، قال أبو حاتم: "كان ثقة صدوقا"[3]

ـ قال العقيلي: "أبو جعفر لا يتابع عليه الأسانيد".

ـ قال أبو زرعة: "لا يحدث إلا من كتابه لا أعلم أني كتبت"

ـ لم يعرف لأبي موسى الأشعري سماع من الحسن البصري.

خلاصة الترجيح:

إن الحفظ من أهم القرائن في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

علي بن جعفر أقل حفظا من إبراهيم بن موسى، ومخالفته لمن هو أحفظ منه تجعل روايته مرجوحة بخلاف رواية الحافظ.

أخطأ علي بن جعفر في جعله الحديث مرفوعا، بينما الصواب فيه الوقف على أبي موسى الأشعري.

قرينة الاختصاص:

قال ابن حاتم[4]: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه عبدُ الرحمن بن عبد الحميد ابن سَالِمٍ المهْرِي – خالُ أَبِي طاهِرِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ السَّرْحِ عَنْ عُقَيل عَنِ الزُّهْرِي، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيّ – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

فَقَالَ أَبِي: هُوَ خطأٌ.

وَلَمْ يبيّنِ الصَّوابَ مَا هُوَ؟ وَمَا عِلَّةُ ذَلِكَ؟

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ الصَّحيح: مَا رَوَاهُ مَعْمَر[5] عَنِ الزُّهْرِي، عَنْ سالم، عن أبيه، موقوفً.

---

[1] علل الحديث(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 1، ص: 600، رقم الحديث: 133.

[2] هو علي بن جعفر بن زياد الأحمر التميمي، أبو الحسن ثقة صدوق، الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 6، ص: 178، وروايته أخرجها العقيلي في الضعفاء، ج: 1، ص: 32، وأخرجه الدارقطني في سننه، ج: 1، ص: 102، وأخرجه ابن عدي في الكامل، ج: 7، ص: 240.

[3] الجرح والتعديل، (مصدر سابق)، ابن أبي حاتم، ج: 6، ص: 178.

[4] علل الحديث(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 2، ص: 28، رقم الحديث: 191.

[5] روايته أخرجها عبد الرزاق في مصنفه، كتاب: الطهارة، باب: فيما مست النار من الشدة، ج: 1، ص: 172.

دراسة وتحليل:

ـ عُقيل بن خالد من أثبت الناس في الزهري، وقد وثقه أبا زرعة[1].

ـ المخالفة في هذا الحديث وقعت من معمر، وهو لا يقل مرتبة عنه في الزهري.

ـ تعقيب ابن أبي حاتم على سكوت أبيه في هذا الموضع، يعتبر موافقة لكلام أبيه و أبي زرعة فيما ذهبا إليه.

خلاصة الترجيح:

ـ قرينة الاختصاص بالشيخ من أهم القرائن في الترجيح بين الروايات المتعارضة.

ـ اختلاف عقيل ومعمر في هذا الحديث هما من الأثبات في الزهري، فالسبيل هنا ترجيح رواية من حفظ على رواية الأخر.

ـ ورود الحديث من طريق أخرى كما بينه ابن أبي حاتم عقب ذكره الرواية الراجحة.

[1] الجرح والتعديل(مصدر سابق)، لابن أبي حاتم، ج: 7، ص: 43.

الخاتمة

الخاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فبعد رحلة تفتيش وبحث عشتها بين كتاب علل الحديث للحافظ بديع زمانه وحُجة أقرانه، الإمام ابن أبي حاتم، وهو أحد الأعلام الذين كان لهم الأثر البارز في نقد الرواة والترجيح بين مروياتهم.

توجت بحثي هذا بجملة من النتائج، ولا أدعي أنها كل النتائج على أمل أن أكون قد وفقت فيه وحققت ما أصبو إليه، فمن تلك النتائج ما يأتي:

1 ـ دقة مناهج المحدثين في ترجيحاتهم الحديثية، ومدى معرفتهم بالعلل.

2 ـ كثرة مصطلحات التعليل عند ابن أبي حاتم، بحيث يصعب التفريق بينها فهي مترابطة مع بعضها مع أن لكل منها مسمى.

3 ـ إن مصطلح النكارة لا يختص بحديث الضعيف فقط، بل قد يكون الراوي ثقة وعند مخالفته لحديث ما فيطلق عليه لفظ النكارة، فهي تطلق على الخطأ والوهم أينما وقع.

4 ـ إطلاق ابن أبي حاتم للفظ الغرابة في حالة تفرد، أو الغرابة ليست علة في ذاتها وإنما يضاف لها أمورا أخرى.

5 ـ عدم وجود تعريف دقيق وشامل لمصطلح القرينة عند المحدثين، على عكس وجوده عند الفقهاء والأصوليين.

6 ـ كثرة قرائن الترجيح عند ابن أبي حاتم، منها قرينة العدد، قرينة الحفظ، قرينة الاختصاص، قرينة المتابعة، قرينة سلوك الجادة، قرينة رواية الراوي عن أهل بيته، قرينة وجود قصة أو تفصيل في السند أو المتن، قرينة احتمال التدليس ، قرينة اتفاق البلدان، قرينة فقدان الحديث من أصل الشيخ ، وأما أكثر القرائن الترجيحية استعمالا عند أبن أبي حاتم فهي قرينة العدد، والحفظ.

7 ـ عدم وجود ضابط واضح لابن ابن أبي حاتم في ترجيحاته بين الروايات المتعارضة، بل عنده لكل حديث شأنه الخاص وما يتعلق به من قرائن مُرجحة ترجحه على الرواية المخالفة له.

وأختم بحثي ببعض التوصيات:

1 ـ الاهتمام بدراسة علوم السنة وفهمها جيدا، ودحض الشبهات عنها.

2 ـ توجه الباحثين في دراساتهم حول مناهج المحدثين.

3 ـ الحث على دراسة مواضيع تتعلق بمناهج المحدثين خصوصا في تطبيقاهم لقرائن الترجيح بين الروايات المتعارضة، حتى يكون لدى الطالب مكنة حديثيه علمية.

وختاما أمل أني قد وفقت في كتابة هذا البحث وفق توجيهات ونصائح مشرفي الفاضل، فما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ، أو سهوٍ، أو نسيان فمن نفسي ومن الشيطان.

وأتمنى من اللجنة المناقشة أن تنبهني إلى الأخطاء حتى أخذ بتصويبها، لكي تخرج الرسالة بأجود حُلة علمية.

هذا وأسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يهدينا لخير سبيل، وأن يوفقنا جميعا في حياتنا العلمية.

الفهـــارس

1. فهرس الآيات القرآنيــة.
2. فهـــرس الأحاديث والآثـــار.
3. فهرس المصادر والمراجع.
4. فهرس الموضـــوعات.

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ ﴾	العنكبوت	10	76
﴿ الشُّعَرَاءِ النَّمۡلِ القَصَصِ العَنكَبُوتِ الرُّومِ لُقۡمَانَ السَّجۡدَةِ ﴾	الأحزاب	05	33
﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾	النجم	04	65
﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ بِسۡمِ ﴾	الكافرون	01	36

طرف الحديث	الصفحة
تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر	30
ثَلاَثَةٌ لاَ تُقْبَلُ لَهُمْ صَلاَةٌ، وَلاَ تُرْفَعُ لَهُمْ إِلَى السَّماءِ حَسَنَةٌ	29
بِتُّ عِنْدَ مَيْمُونَة خَالَتِي	30
رُبَّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ	32
كَانَ يُسَلِّم فِي الصَّلاة تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقاءَ وَجْهِهِ	33
صَلاَةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صلاةِ القَائِمِ	34
أن يمسح على الجبائر	35
أنه كان يقرأ في غزوة تبوك في ركعتي الفجر	36
أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة	37
مَنْ أحسنُ النَّاسِ صوتًا بالقرآن	37
الأنصار أعِفَّة صُبُرٌ	38
ذاك رجل لا يتوسد القرآن	38
اللَّهُمَّ، الْعَنْ رِعْلاً، وَذَكْوَانَ	38
هل قرأ أحدا منكم معي آنفا	39
يطوف بالبيت يستلم الحجر بِمِحْجنِه	40
في غُسْلِ يوم الجمعة	44
رأيتُ النبيَّ – صلى الله عليه وسلم – مُستَلْقِيًا	45
أنه صلى في نعليه، ثم خلع نعليه	68
لا فَرع ولا عَتِيرَة	70
عَنِ الفِراءِ، والسَّمنِ والجُبْنِ	72
أَنَّهُ صلَّى خمسَ صَلَواتٍ بِوُضُوءٍ واحِد.	73
إِنَّ هَذَا القُرْآنَ سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ، وسَبَبٌ	74
مَنْ أهلُ الْجَنَّةِ؟ مَنْ أهلُ النَّارِ	77
"أَنَّهُ توضَّأَ ثَلاثًا ثَلاثًا، إلا مَسْحَ رأسِه مَرَّةً"	80

سلَّمْتُ على النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – وهُوَ في الصَّلاة، فردَّ عليَّ،	82
أُتِيَ بإناءٍ فشَرِبَ	83
أردتُّ أن أُحَدِّثَكُمْ حديثًا عَنْ رَسُولِ الله – صلى الله عليه وسلم –	84
وأنا غلامٌ شابٌّ – فأُتِي بِشَارِبٍ، وأمرهُمْ فَضَرَبوه	85
في المسح على الخفين"؟	89
من صام رمضان إيمانا واحتسابا	90
الأُذُنَان مِنَ الرَّأْس"	91
تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ	91

عنوان البحث: تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند الإمام ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الأباطيل و المناكير والصحاح والمشاهير: الحسن بن إبراهيم بن الحسن الجوزقاني(ت543هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار النشر: دار الصميعي- الرياض، مؤسسة الدعوة التعليمية الخيرية- الهند، ط: 4، 1422هـ/2002م.

1. أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية: دراسة: د. سعدي الهاشمي، تحقيق: شرف الدين أحمد،
2. اختلاف الحديث: محمد بن إدريس الشافعي(ت 204هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية_ بيروت، ط: 1، 1405هـ/ 1985م، ج: 1، ص: 563.
3. آداب الشافعي ومناقبه: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي الرازي ابن أبي حاتم(ت327هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار النشر: دار الكتب العليمة- بيروت، ط: 1، 1424هـ/2003م.
4. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت1250هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار النشر: دار الكتاب العربي، ط: 1، 1419هـ/ 1999، ج: 1، ص: 161.
5. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى بن عبد الله بن احمد بن إبراهيم بن خليل القزويني(ت446هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس،دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1، 1409هـ.
6. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى بن عبد الله بن احمد بن إبراهيم بن خليل القزويني(ت446هـ)، ج: 2، ص: 638.
7. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: أبو معاذ طارق بن عوض الله، د. ت، دار النشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة، توزيع دار زمزم- الرياض، ط: 1، 1417هـ/1998م.
8. الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت321هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل- بيروت، ط: 1، 1411هـ/ 1991م.
9. أطرف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله(ص): أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن

أحمد المقدسي المعروف بابن القيسراني(ت507هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1419هـ/ 1998م.

10. أعلام الشيعة نوابغ الرواة في راوية الكتاب: أغا بزرك الطهراني(ت1389هـ)، تحقيق: علي تقي فنروي، دارالنشر: دار الكتاب العربي- بيروت.

11. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي(ت1396هـ)، لا، ت، دار النشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة مايو2002.

12. إكمال الإعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت267هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، دار النشر: جامعة أم القرى- مكة المرمة، ط: 1، 1404هـ/1984م.

13. ألفاظ وعبارت الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي: أحمد معبد عبد الكريم، د. ت، دار النشر: مكتبة أضواء السلف- الرياض، ط: 1، 1425هـ/ 2004م.

14. الانساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني(ت562هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى: 1382هـ/ 1962م.

15. الباعث الحثيث إختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمربن كثير القرشي(ت774هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الثانية، لا.ت.

16. البداية والنهاية: أبو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي(ت774هـ)، لا.ت، دار النشر: دار الفكر، لا.ط، تاريخ النشر 1407هـ/ 1986م.

17. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار النشر: دار الهداية، لا. ت، د. ط، ج: 19، مادة ضبط.

18. تاريخ أبي زرعة: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان المشهور بأبي زرعة الدمشقي(ت281هـ)، تحقيق: شكر الله نعمة القوجاني، دار النشر: مجمع اللغة العربية، لا. ط.

19. تاريخ اصبهان: أبو نعيم احمد بن عبد الله بن احمد بن مهران الاصبهاني(ت430هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1410هـ/ 1990م.

20. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: عمر بن السلام التدمري، دار النشر: دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: 1413هـ/1993م.

21. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(ت463هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: 1، 1422هـ/2002م.

22. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر(ت571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، تاريخ النشر: 1415هـ/ 1995م.

23. التحبير في المعجم الكبير: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني(ت 562هـ)، تحقيق: منيرة ناجي سالم، دار النشر: رئاسة ديوان الأوقاف _ بغداد، الطبعة الأولى: 1395هـ/ 1975م.

24. التدوين في أخبار قزوين: عبد الكريم محمد الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاري، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر: 1987.

25. تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: زكرياء عسيرات، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 1419هـ/ 1998م.

26. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أبو الفضل احمد بن علي بن حجرالعسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، دار النشر: مكتبة المنار- الأردن، ط: 1، 1403هـ/198م.

27. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من الباحثين بإشراف الناشر، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1403هـ/ 1983م.

28. تعليقة على العلل لابن أبي حاتم: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي(ت744هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جار الله، دار النشر: أضواء السلف- الرياض، ط: 1، 1423هـ/ 2003م.

29. تقييد العلم: احمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي(ت463هـ)، د. ت، دار النشر: إحياء السنة النبوية – بيروت، لا. ت.

30. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري(ت463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد بن عبد الكبير البكري، دار النشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، لا. ط، 1387.

31. التمييز: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت261هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، دار النشر: مكتبة الكوثر- السعودية، ط: 3، 1410هـ.

32. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي(ت742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: 1400هـ/ 1980م.

33. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار النشر: دار إحياء التراث العربي- بريوت، ط: 1.

34. الثقات: محمد بن حبان بن احمد أبو حاتم التميمي، نحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، دار النشر: دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى: 1393هـ/ 1973م.

35. الثقات، محمد بن حيان بن أحمد بن معاد البستى (354 هـ) د.تن دار النشر، دائرة المعارف العثمانية بحيد رابادن الهند، ط:1 1393 هـ 1973 م.

36. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجبالحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار النشر: دار السلام، ط: 2، 1424هـ/ 2004م.

37. جامع بيان العلم وفضله: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري(ت463هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، دار النشر: مؤسسة الريان، دار ابن حزم، ط: 1، 1424هـ/ 2003م.

38. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب

البغدادي(ت463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، دار النشر: مكتبة المعارف- الرياض، لا. ط، لا.ت.

39. الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن إدريس الرازي(ت327هـ)، د. ت، دار النشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 1217هـ/1952م.

40. الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي ابن أبي حاتم(ت 327هـ)، د.ت، دار النشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند، دار أحياء التراث العربي- بيروت، ط: 1.

41. الحديث المنكر عند نقاد الحديث، دراسة تطبيقية: عبد الرحمن نويفع بن فالح البنوي السلمي، رسالة ماجستير.

42. الرسالة: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ت204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، دار النشر: مكتبة الحلبي- مصر، ط: 1، 1358هـ/1940م.

43. سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل(ت241هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار النشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط: 1، 1425هـ:2004م.

44. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار مكتبة العارف- الرياض، ط: 1، 1404هـ/1984م.

45. سير السلف الصالحين: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الاصبهاني(ت535هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن احمد، لا.ت، دار النشر: دار الراية للنشر والتوزيع.

46. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة: هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي، دار النشر: دار طيبة _ السعودية، الطبعة الثامنة: 1423هـ/ 2003م.

47. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، دار النشر: مكتبة المنار- القاهرة، ط: 1، 1407هـ/1987م.

48. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني أبو بكر البيهقي(ت 458هـ)،

تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، دار النشر: مكتبة الرشد- الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية- الهند، ط: 1، 1423هـ/ 2003م، باب تعظيم القران، فصل في تعلم القران.

49. طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت526هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار النشر: دار المعرفة، بيروت.

50. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد البصري المعروف بابن سعد(ت230هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار النشر: دار صادر- بيروت، ط: 1، 1968م، ج: 6، ص: 395

51. علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، دار النشر: مكتبة النهضة العربية- بيروت، ط: 1.

52. علل الترمذي الكبير: محمد بن عيسى بن سورة بن الضحاك الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، دار النشر: مكتبة النهضة العربية- بيروت، ط: 1، 1409.

53. علل الحديث: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الرازيابن ابي حاتم(ت327هـ)، تحقيق:فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار النشر:مطابع الحميضي، ط: 1، 1427هـ/2006م.

54. العلل الوارة في الاحاديث النبوية:أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني(ت 385هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار النشر: ابن الجوزي- الدمام، ط: 1، 1405هـ/ 1985م.

55. العلل ومعرفة الرجال: أبو عبد الله أحمد بن حنبل(ت241هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، دار النشر: مكتبة المعارف- الرياض.

56. العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت- لبنان، ط: 1، 1408هـ/ 1988م.

57. العلل: علي بن عبد الله بن جعفر المديني(ت234هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، دار

النشر: المكتب الإسلامي- بيروت، ط: 2، 1980م.

58. علوم الحديث ومصطلحه: د. صبحي إبراهيم الصالح(ت1407هـ)، د. ت، دار النشر: دار العلم للملايين- بيروت، ط: 15، 1984م .

59. علوم الحديثمقدمة ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح(ت643هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار النشر: دار الفكر- سوريا، لا. ط، 1406هـ/1986م.

60. غريب الحديث: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار النشر: دار الكتاب العربي- بيروت، ط: 1، 1396هـ.

61. فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن احمد الحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، ط: 1، 1417هـ:1996م.

62. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: زين الدين أبي يحيى زكرياء الانصاري السبكي (ت 926هـ)، تحقيق: عبد اللطيف همام، ماهر الفحل، دار النشر: دار الكتب العلمية، ط1: 1422هـ/ 2002م.

63. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، دار النشر: مكتبة السنة مصر، ط: 1، 1424هـ/ 2003م.

64. الفوائد المجموعةفي الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط.

65. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد الفيروزأبادي(ت817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، دار النشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: 8، 1426هـ/2005م.

66. قرائن الترجيح المتعلقة بأهلية الناقد دراسة تطبيقية: د. دخيل بن صالح اللحيدان، مقال مستخرجمن: مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة علمية محكمة، العدد السادس والأربعون.

67. قرائن ترجيح التعديل المتعلقة بأهلية الناقد ومعرفته بالراوي وتشدده وباعثه عند المحدثين

68. قواعد العلل وقرائن الترجيح: عادل عبد الشكور الزرقي، د. ت، دار النشر: دار الحديث للنشر والتوزيع، ط: 1.

69. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني(ت365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1997.

70. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني(ت365هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، عبد الفتاح أبو سنة، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1، 1418هـ/1997م.

71. الكفاية في علم الرواية: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي(ت463هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، دار النشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، لا. ت، د. ط.

72. لسان العرب: ابو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصار الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، د.ت، دار النشر: دار صادر- بيروت، ط:3، 1414هـ.

73. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي الهيثمي(ت 807هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار النشر: مكتبة القدسي- القاهرة، لا. ط، 1414هـ/ 1994.

74. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، دار النشر: مكتبة لبنان- بيروت، ط: ج، 1415هـ/1995م

75. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ص): مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، لا. ت، ج: 2، ص: 1031، رقم الحديث: 1410 بلفظ أنه نكحها وهو حلال.

76. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجهأبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكرالبوصيري الكناني(ت840هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار النشر: دار العربية- بيروت، ط: 2، 1403هـ.

77. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق:

مجمع اللغة العربية، دار النشر: دار الدعوة، لا. ت.

78. معجم مقاييس اللغة: ابو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الفكر، ط: 1399هـ/ 1979م.

79. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جمال الدين أبو الفرج عد الرحمن بن محمد الجوزي(ت597هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر: ومصطفى عبد القادر عطا، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 1.

80. منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال: د. أبو بكر بن الطيب كافي، د. ت، دار النشر: دار ابن حزم، ط: 1، 1426هـ/ 2005م.

81. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: محمد بن إبراهيم بن جماعة ، تحقيق: د. محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار النشر: دار الفكر – دمشق، ط: 2، 1406هـ.

82. المؤتلف والمختلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني(ت507هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: 1411، ج: 1، باب الحاء، ص: 57.

83. الموضوعات: جما الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي(ت597هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار النشر:المكتبة السلفية- المدينة المنورة، ط: 1، 1386هـ/1966م، ط: 3، 1388هـ/ 1968م.

84. الموقظة في علم مصطلح الحديث : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: 2، 1412هـ.

85. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ابو عيد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النشر: دار المعرفة- بيروت، ط: 1، 1382هـ/ 1963م.

86. النكت على كتاب ابن الصلاح: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي بن عمير المدخلي، دار النشر: عمادة البحث العلمي- المدينة المنورة، ط: 1404هـ/1989م.

87. الوافي بالوفيات: صلاح الدين بن أبيك بن عبد الله الصفدي(ت764هـ)، تحقيق: احمد الارناؤوط وتركي مصطفى، دار النشر: دار إحياء التراث، 1420هـ/ 2000م.
88. ينظر معجم البلدان: ياقوت الحموي، لا. ت، دار النشر: دار الفكر: بيروت، لا.ط.

فهــرس المـوضـوعــات

العنـــــــوان	الصفحة
إهداء	-
شكر وتقدير	-
ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية	-
مقدمة البحث	أ
الفصل الأول: التعريف بابن أبي حاتم وكتابه العلل	
المبحث الأول: التعريف بابن أبي حاتم الرازي.	
المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته	09
المطلب الثاني: التعريف بابن أبي حاتم	20
المطلب الثالث: التعريف بأبي زرعة الرازي	11-10
المبحث الثاني: التعريف بأبي زرعة الرازي.	
المطلب الأول: صنيع ابن أبي حاتم في الكتاب.	24
.المطلب الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولاتها عند ابن أبي حاتم	26
الفصل الثاني: التعريف بالقرائن وأهميتها، وأنواعها	
المبحث الأول: تعريف القرائن	
المطلب الأول: تعريف القرائن لغة واصطلاحا.	42
المطلب الثاني: أهمية القرائن.	43
المطلب الثالث: أنواع القرائن.	44
المبحث الثاني: قرائن الترجيح عند المحدثين عموما	
المطلب الأول: القرائن الدالة على ضبط الراوي.	47

المطلب الثاني: قرائن متعلقة الإسناد.	55
المطلب الثالث: قرائن متعلقة المتن.	61
الفصل الثالث: تعارض قرائن الترجيح وضوابط دفعها عند ابن أبي حاتم.	
المبحث الأول: تعارض الوصل الإرسال.	
المطلب الأول: التعريف بالمسألة.	65
المطلب الثاني: قرائن الترجيح عند تعارض الوصل والإرسال عند ابن أبي حاتم	67
المبحث الثاني: تعارض الاتصال والانقطاع	
المطلب الأول: التعريف بالمسألة	78
المطلب الثاني: قرائن الترجيح عند تعارض الاتصال والانقطاع عند ابن أبي حاتم	79
المبحث الثالث: تعارض الرفع والوقف	
المطلب الأول: التعريف بالمسألة.	87
.المطلب الثاني: تعارض الرفع والوقف وضوابط دفعها.	88
الخاتمة	
النتائج	94
التوصيات	95
الفهارس	
فهرس الآيات القرآنية	97
فهرس الأحاديث والآثار	98
فهرس المصادر المراجع	100
فهرس الموضوعات	111